الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد

المصارف الإسلامية وأثرها في نمو الاقتصاد السوري

بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطـالبــة

نسرين المفتي

إشـــــراف

الدكتورة : ليلى الجزائرلي (المشرف العلمي)

الدكتور : صالح حميد العلي (المشرف المشارك)

العام الدراسي ٢٠١٠_٢٠١١


وقل رب زدني علما

الإهداء

إلى الشمس التي غابت و لكنها أعطتني من الدفء ما يكفي لأواصل مسيرتي

و سراجٍ أضاء لينير لي طريق العلم وأتابع دراستي

إلى الذين نهلت الخير منهم وكانوا سندي وقدوتي

أمي ..أبي .. أساتذتي .. كيف لي الوفاء بفضلكم دون أن أحني لكم جبهتي

إلى النجوم التي تلألأت من بعيد فآنست وحدتي

والتي على الرغم من بعدها أحست بحزني و فرحتي

إلى زهور كبرت معها على مقاعد الدراسة و كانت دائماً برفقتي

إخوتي .. أخواتي ..أصدقائي .. أهديكم أول ثمرة لاجتهادي

إلى الحضن الدافئ الذي مذ ولدت رعاني و لولا ثراه ما كبرت

في ثناياه ورود حمراء صغيرة لولا دماها ما احتميت

إلى سماء أظلتني ولولا نور شمسها ما اهتديت

و أرض سقتني و لأجل أن تبقى تربتها طاهرة صليت

و طني .. وشهداء أمتي .. أهديكم عملي المتواضع فهل أكون بحقكم قد وفيت

إلى الذين هم على طريق الحق سائرون

إلى الذين أحبهم و الذين أحبهم كثيرون .....

شكر و تقدير

ما الفضل إلا لأهل العلم إنهم ... على الهدى لمن استهدى أدلاء

وقدر يعلم المرء أنه جاهل أبدا ... والناس يولدون وما أهل العلم أحياء

في نهاية هذا البحث لا بد لي من أن أتوجه بالشكر الكبير إلى الدكتورة ليلى الجزائرلي والدكتور صالح حميد العلي لتكرمهما بالإشراف على هذه الدراسة، وعلى كل ما قدماه لي من نصحٍ وإرشاد من أجل إتمام هذا البحث

كما أتوجه بالشكر

- إلى السادة أعضاء لجنة الحكم الدكتور موسى الغرير، والدكتور شادي بيطار لقبولهما تحمل عناء قراءة هذا البحث و مناقشته .
- عمادة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق و أعضاء هيئة التدريس فيها .
- كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة أو ساهم في إبداء النصح و المشورة .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة المنهجية	٦
الفصل الأول : المصارف الإسلامية و أساليب التمويل فيها	١٣
المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية وخصائصها وأهدافها	١٥
المطلب الأول : تعريف الصارف الإسلامية وخصائصها	١٥
المطلب الثاني : نشأة المصارف الإسلامية و تطورها	٢١
المطلب الثالث : أهداف المصارف الإسلامية	٢٩
المطلب الرابع : مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي و أسس استخدام المال فيه	٣٣
المبحث الثاني : مصادر الأموال لدى المصارف الإسلامية و الخدمات التي تقدمها	٤٠
المطلب الأول : مصادر الأموال الداخلية	٤٠
المطلب الثاني : مصادر الأموال الخارجية	٤١
المطلب الثالث : الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية	٤٣
المبحث الثالث : صيغ التمويل لدى المصارف الإسلامية و أهميتها الاقتصادية	٤٨
المطلب الأول : صيغ التمويل المرتبطة بأسلوب المشاركة	٤٩
المطلب الثاني : صيغ التمويل المرتبطة بأسلوب البيع	٥٤
المطلب الثالث : صيغ التمويل المرتبطة بأسلوب الإجارة	٥٨
الفصل الثاني : الأسس النظرية لعملية النمو الاقتصادي و دور المصارف فيها	٦٠
المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن النمـــو الاقتصادي	٦١
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي و أنواعه و مراحله	٦١
المطلب الثاني : تطور نظريات النمو الاقتصادي	٦٥
المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي ومعوقاته	٧٠
المطلب الرابع: العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل	٧٢
المطلب الخامس : مفهوم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي وتوزيع الدخل فيه	٧٤
المبحث الثاني: أثر المصارف في النمو الاقتصادي	٧٧
المطلب الأول : أثر المصارف التقليدية في النمو الاقتصادي	٧٧
المطلب الثاني : أثر المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي	٨٧

المطلب الثالث : الشبهات المثارة حول إمكانية مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي والرد عليها	٩٧
الفصل الثالث : أثر المصارف الإسلامية في نمو الاقتصاد السوري	١٠١
المبحث الأول: واقع نمو الاقتصاد السوري	١٠٢
المطلب الأول : تطور الناتج المحلي في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)	١٠٢
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في نمو الاقتصاد السوري	١٠٥
المطلب الثالث : أثر تغير أسعار الفائدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي	١١٠
المبحث الثاني: الجهاز المصرفي في سوريا و أثره في النمو الاقتصادي	١١٢
المطلب الأول : هيكل الجهاز المصرفي في سوريا و خصائصه	١١٢
المطلب الثاني : المصارف التقليدية العامة و أثرها في النمو	١١٥
المطلب الثالث : المصارف التقليدية الخاصة و أثرها في النمو	١١٨
المطلب الرابع : تسليف المصارف المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية	١٢٠
المبحث الثالث : نشأة المصارف الإسلامية في سوريا و أثرها في النمو الاقتصادي	١٢١
المطلب الأول : نشوء المصارف الإسلامية في سوريا و أهدافها	١٢١
المطلب الثاني : تقييم أداء المصارف الإسلامية في سوريا	١٢٥
المطلب الثالث : أثر المصارف الإسلامية في نمو الاقتصاد السوري	١٣٠
المطلب الرابع : التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في سوريا	١٣٥
النتائج و المقترحات	١٣٧
الملاحق	١٤٢

فهرس الرسوم البيانية

رقم	اسم الرسم البياني	الصفحة
١	تطور عدد المصارف الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم خلال الفترة (١٩٩٠_٢٠٠٨)	٢٥
٢	تطور أصول المصارف الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم خلال الفترة (٢٠٠٦_٢٠٠٨)	٢٦
٣	عدد المصارف ونوافذ التمويل الإسلامية في البلدان الغربية خلال عام ٢٠١٠	٢٧
٤	يوضح تطور القروض الممنوحة لغايات اجتماعية من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان خلال (٢٠٠١_٢٠٠٣)	٣٢
٥	مقارنة بين حجم الديون و إيداعات أثرياء البلدان النامية في الشمال عام ٢٠٠١	٨٥
٦	تطور أرصدة التمويل والاستثمار الإسلامي في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٤_٢٠٠٩)	٨٨
٧	تطور القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (٢٠٠٥_٢٠٠٩)	٩٤
٨	أوجه إنفاق أموال الزكاة في بنك فيصل الإسلامي المصري لعام ٢٠٠٩	٩٦
٩	تطور معدلات نمو الناتج المحلي في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٤_٢٠٠٩)	١٠٢
١٠	تطور المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٤_٢٠٠٩)	١٠٣
١١	معدلات نمو الادخار في سوريا خلال من عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٩	١٠٥
١٢	معدلات نمو الاستثمار في سوريا خلال من عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٩	١٠٦
١٣	تطور نمو القوة العاملة في سوريا من عام ٢٠٠٦ لغاية عام ٢٠٠٩	١٠٨
١٤	تطور الجهاز المصرفي في سوريا خلال الفترة خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)	١١٢
١٥	يوضح تطور الودائع لدى المصارف العامة في سوريا خلال الفترة خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)	١١٥
١٦	تطور حجم التسليفات لدى المصارف العامة خلال الفترة خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)	١١٦
١٧	تطور نسب الودائع لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)	١١٨
١٨	تطور نسب التسليف لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)	١١٩
١٩	توزع تسليفات المصارف المحلية على الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)	١٢٠
٢٠	توظيفات بنك شام الإسلامي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٨ _٢٠١٠)	١٢٥
٢١	توظيفات بنك سوريا الدولي الإسلامي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (٢٠٠٨ _٢٠١٠)	١٢٧
٢٢	نسبة ودائع المصارف الإسلامية في سوريا إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص خلال الفترة (٢٠٠٨ _٢٠١٠)	١٣٠
٢٣	تطور هيكلية الودائع في المصارف الإسلامية في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٨ _٢٠١٠)	١٣١
٢٤	تطور نسبة التلسيفات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف المحلية في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٨ _٢٠١٠)	١٣٢
٢٥	تطور نسبة إجمالي التلسيفات إلى إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٨ _٢٠١٠)	١٣٣

المقدمة المنهجية

تمهيد

يعتبر النظام المصرفي الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ، وذلك باعتباره القناة الأساسية لنقل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية التي تحتاج إلى تمويل، أي أنه المجمع المالي الذي يقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات.

و قد شهد النصف الثاني من القرن الماضي ولادة تجربة حديثة في ميدان العمل المصرفي و هي تجربة المصارف الإسلامية و التي استطاعت أن تحرز تطوراً مذهلاً خلال السنوات الماضية ، سواءً على صعيد ظهور مصارف جديدة داخل حدود بلدان العالم الإسلامي و خارجه ، أو تحول مصارف تجارية قائمة إلى إسلامية ، و قد كان المسوغ الأساسي لنشوئها ممارسة العمل المصرفي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، بعيداً عن عنصر الفائدة التي لم يخلُ الفكر الاقتصادي يوماً من انتقادها و الإدانة بها بوصفها أحد عوامل عدم الاستقرار في الاقتصاد و المؤدية إلى حدوث خلل في النمو، بغض النظر عن كونها أداة للاستغلال حذرت منها كافة الديانات السماوية .

و تمتاز المصارف الإسلامية بكونها متعددة الوظائف ، أي أنها تقوم بدور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة ، وتسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية و أخرى اجتماعية .

و قد تعرضت هذه المصارف و منذ ظهورها إلى العديد من المحاولات التي شككت بنجاحها ، و رسمت صورة قاتمة حول إمكانية استمرارها ، مدعيةً أن العوائد التي ستحصل عليها هذه المصارف من جراء تمويل المشروعات بالمشاركة لن تزيد عن عوائد أي مصرف ربوي من قروضه الربوية ، مما سيضعف من أرباحها و يهدد استمرارها في الأمد الطويل ، كما ادعى آخرون أن استبعاد عنصر الفائدة من العمل المصرفي سيؤدي إلى سوء تخصيص الموارد ، وانخفاض في الادخار و بالتالي انخفاض التكوين الرأسمالي اللازم لعملية النمو .

و ما إن دخلت هذه المصارف الجمهورية العربية السورية حتى تعرضت لعدة اتجاهات فكرية تفاعلت مع الخلفية الثقافية لأبنائها ، فقد رحب قسم كبير منهم بهذه المصارف كونها تمثل التطبيق العملي للنظريات و الأفكار التي جاء بها الإسلام في مجال الأعمال

المصرفية، و بعضهم لم يجد فرقاً بينها و بين المصارف التقليدية ، و بعضهم رأى أن هذه المصارف لا تسهم في عملية النمو التي لا بد لها من أن تمر عبر الأشكال و المؤسسات المستوحاة من الغرب[1] .

لذلك تم اختيار هذا البحث لبيان الأثر الذي من الممكن أن تحدثه هذه المصارف في عملية النمو الاقتصادي .

و قد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول بحيث تضمن الفصل الأول تعريف بالمصارف الإسلامية (نشأتها و أهدافها و صيغ التمويل فيها ...)

أما الفصل الثاني فقد تناول الأسس النظرية لعملية النمو الاقتصادي ، حيث وضح مفهوم النمو الاقتصادي و مراحله ، و تم فيه عرض مختصر لأهم نظريات النمو الاقتصادي . و بين العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي و توزيع الدخل في ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة ، كما تناول دور كل من المصارف التقليدية و الإسلامية في عملية النمو . و في نهاية هذا الفصل تم الرد على عدد من الشبهات المثارة ضد المصارف الإسلامية و المشككة في إسهامها في عملية النمو الاقتصادي .

أما الفصل الثالث و الذي هو محور البحث فقد ركز على الدور الذي من الممكن أن تؤديه هذه المصارف في نمو الاقتصاد السوري ، فقد تم فيه استقراء تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة و المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة فيه ، وبيّن العوامل المساهمة في نمو هذا الاقتصاد ، ودرس أثر تغير سعر الفائدة على كلٍ من الادخار والاستثمار ، ثم استعرض دور كل من المصارف العامة والتقليدية الخاصة في النمو ، و نصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة من التمويل المصرفي ، ثم وضح الأسباب المؤدية لنشوء المصارف الإسلامية في سوريا ، و تم فيه تحليل تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالمصارف الإسلامية (تطور حجم المدخرات و الاستثمارات) لبيان إمكانية مساهمتها في نمو الاقتصاد السوري .

---

[1] انظر : هزي . أسامة عبد الكريم ، الشحادة . إياد عدنان / دراسة ظاهرة المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية / رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / جزء مكمل لرسالة الماجستير / ص ٣٨

مشكلة البحث :

على الرغم من أن المصارف تمثل عصب الاقتصاد و محركه ، بوصفها أداة تحفظ الأموال و تحركها وتنميها و تسهل تداولها ، إلا أن الجهاز المصرفي في سوريا بقي أكثر من نصف قرن من وجوده غير قادر على ممارسة دوره في دعم النمو و ذلك لأسباب عديدة ، قسم منها يتعلق بأسلوب العمل و سياسات الإقراض فيه ، و كيفية إدارته و سيطرة الحكومة عليه ، و قسم منها يتعلق بالبيئة المحيطة به و رفض قسم كبير من الأفراد التعامل معه بسبب اعتماده على سعر الفائدة في عمليات الإقراض والاقتراض ، مما أضعف من مساهمته في عملية الاستثمار ، و أدى إلى وجود كتلة نقدية فائضة بأيدي الأفراد غير مودعة في المصارف وغير مستثمرة في مشاريع اقتصادية ، مما أضعف من معدلات النمو بسبب انخفاض الاستثمارات و بالتالي انخفاض الدخول ومن ثم المدخرات ، و أسهم في نشوء سوق الإقراض غير الرسمي و استغلال بعض الأفراد فيه .

و بهدف إصلاح النظام المصرفي والمالي أصدرت الحكومة العديد من التشريعات ، كان من أهمها المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٥ و المتعلق بإحداث المصارف الإسلامية .

و على اعتبار أن الحكومة قد أولت المصارف الإسلامية حيزاً هاماً في مسيرتها الإصلاحية وفي إطار خطتها الخمسية العاشرة والتي هدفت من خلالها إلى تحويل فوائض شريحة كبيرة في المجتمع إلى قطاع المصارف الإسلامية ، وتشجيع هذه المصارف على تقديم أوسع قدر ممكن من المنتجات الإسلامية و زيادة السيولة لديها و تقليص حجم القطاع المالي غير الرسمي [١]، فهل استطاعت هذه المصارف تحقيق الأهداف المرجوة ؟ وهل تمكنت من زيادة معدلات الادخار ومن ثم الاستثمار على صعيد عملية البناء والنمو الاقتصادي ؟ و ما هي التحديات التي تعترض طريقها في هذا المجال ؟

[١] هيئة تخطيط الدولة / الخطة الخمسية العاشرة / الفصل الخامس ص ١٢١

أهداف البحث :

إن هذا البحث يسعى لتحقيق الأهداف التالية :

١- إظهار مدى إمكانية مساهمة المصارف الإسلامية في سوريا في دعم النمو الاقتصادي من خلال استخدام بعض المؤشرات التي تحدد مدى قدرتها على جذب المدخرات ، وتوجيهها نحو الاستثمارات .

٢- إظهار تأثير المصارف بشقيها التقليدي (القائم على سعر الفائدة) والإسلامي في النمو الاقتصادي

٣- الرد على الشبهات التي تثار حول العمل المصرفي الإسلامي والقائلة بأن استبعاد المصارف الإسلامية لعنصر الفائدة أعاق تطور أعمال الصيرفة في ظل الحضارة الإسلامية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث بما يلي

- يأتي في الوقت الذي ستبدأ به البنوك الإسلامية عملها في سوريا مما سيجعله مرجعاً لتوضيح الأثر الذي قد تحدثه البنوك الإسلامية في النمو الاقتصادي .
- كما أنه يأتي في وقت تتعقد وتتشابك فيه المشكلات الاقتصادية في سوريا ، حيث تترافق مشكلة التضخم مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل، كما تترافق مشكلة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي مع سوء توزيع الدخل ، وغيرها من المشاكل والتي تحاول النظريات الاقتصادية إيجاد حلٍ لها آخذة بعين الاعتبار مبادئ العدالة والمساواة .
- يأتي في أعقاب الخطة الخمسية العاشرة والتي قد جمعت بين هدفي النمو والعدالة في توزيع الدخل في آن واحد بدلاً من التركيز على النمو الاقتصادي أولاً ثم معالجة خلل التوزيع والفقر الناتج عن ذلك . وهنا يأتي الدور الاقتصادي والاجتماعي للمصارف الإسلامية ، ولاسيما من خلال إحلال نظام المشاركة بالأرباح بدلاً من نظام الفائدة ، وأيضاً من خلال أموال الزكاة والقرض الحسن .
- وفي الوقت الذي تركز فيه سوريا على تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة كأداة للتخفيف من حدة البطالة ورفع معدلات النمو (وذلك من خلال هيئة التشغيل وتنمية المشروعات) والتي كثيراً ما تجد صعوبة في تمويل المشروعات التي تدرسها ، حيث دلت نتائج تقييم الخطة الخمسية التاسعة على أن ٤٤% من القروض التي تدرسها الهيئة لا تجد طريقاً للتمويل بسبب صعوبة توفير الضمانات المصرفية ، يأتي العمل

المصرفي الإسلامي كأداة للتخفيف من هذه المشكلة وذلك من خـــلال القـــروض التـــي يمنحها للمشاريع المتوسطة والصغيرة .

- والأهمية الأخيرة لهذا البحث هي أن هذه البنوك ستمارس نشـــاطات تـــتلاءم وطبيعـــة البيئة التي تعمل بها وهذا هو الشرط الأهم لتحقيق النمو ونجاح عملية التنمية ، ودليـــل ذلك ما قاله الاقتصادي الياس غناجة في كتابه تمويل التنمية (باريس ١٩٦٩):

(إن المفتاح الرئيسي لتكوين رأس المال يكمن في اختيار بنية مثلى لمؤسسات ماليـــة تتناسب مع الحاجات والظروف المحلية لكل بلد).

وبالتالي لابد من تكييف أسلوب العمل المصرفي مع متطلبات المجتمع الإسلامي .

فرضيات البحث:

١) محدودية إسهام القطاع المصرفي التقليدي في عملية النمو الاقتصادي بسبب إحجام فئة كبيرة من الأفراد في التعامل مع هذه المصارف مما يجعل من سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير في كلٍ من الادخار والاستثمار أداة غير مجدية في كثير من الأحيان .

٢) بما أن أسلوب عمل المصارف الإسلامية يعتمد على استبعاد عنصر الفائدة فإن ذلك يجعل بمقدرتها تعبئة قدر كبير من الموارد المالية ، لاستقطابها فئة كبيرة من أموال الأفراد التي لا تتعامل مع المصارف التقليدية .

٣) بما أن المصارف الإسلامية بطبيعتها هي مصارف شاملة فإن بمقدرتها تمويـــل مختلـــف القطاعات و الأنشطة الاقتصادية .

٤) و بما أن أساليب التمويل في المصارف الإسلامية تتسم بالتعدد والتنوع فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى توسيع دائرة التمويل لدى هذه المصارف و سيعمل على توجيـــه مـــدخراتها نحو مختلف المشاريع الاستثمارية وبالتالي فإن ذلك سيزيد من إمكانية مساهمتها في عملية النمو .

٥) و بما أن المصارف الإسلامية هي مصارف اجتماعية أيضاً فإن بإمكانها المســـاهمة فـــي إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة من خلال القرض الحسن و أموال الزكاة .

منهجية البحث :

- المنهج الوصفي (الكيفي و الكمي): وسيتم استخدامه من أجل توصيف الظواهر الخاصة بالدراسة .
- منهج التحليل الإحصائي : وسوف يستخدم من أجل تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بهذا البحث .
- المنهج التاريخي : وذلك من أجل عرض المعلومات التاريخية التي تخص هذا البحث.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يتم الدمج بين هذه المناهج أحياناً (مثل الدمج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي) وذلك حسب احتياجات البحث .

الدراسات السابقة :

لقد تمت مناقشة موضوع المصارف الإسلامية في عددٍ من الدراسات منها :

- دراسة الدكتور سامي حسن أحمد حمود في عام ١٩٨٢

بعنوان " تطور الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية " و قد نال بها المؤلف درجة الدكتوراه من كلية الحقوق في جامعة القاهرة ،وقد أوضح الباحث من خلالها مواطن تواجد الربا في العمل المصرفي ، والفرق بينه وبين الأجر والربح ، ثم أوضح إمكانية تنظيم العمل المصرفي على غير أساس الربا ، كما بين فيها مدى صلاحية عقد المضاربة في مجال الاستثمار ، وقد كانت الأفكار التي قدمها الباحث في رسالته هذه من أجل تطوير العمل المصرفي بشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية بمثابة الأساس الذي سارت عليه البنوك الإسلامية فيما بعد.

- دراسة محمد عبد المنعم أبو زيد في عام ١٩٩٦

بعنوان "الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق " وقد هدف من خلال دراسته إلى تحليل الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية من خلال دراسة الواقع العملي لعدد منها ، وقد أبرز الباحث من خلالها أهمية الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية و توصل فيها إلى عدد من النتائج من أهمها أن قدرة المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد تفوق قدرة المصارف التقليدية إلا أن دورها في رفع معدلات الاستثمار القومي لا يزال محدوداً .

- دراسة منور إقبال و أوصاف أحمد و طارق الله خان في عام ١٩٩٨

بعنوان: "التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي " وقد استعرض الباحثون من خلالها العمل المصرفي الإسلامي والتحديات التي تواجهه ، وقد كشفت الدراسة عن عدة مسائل أبرزها عوامل تفوق ونجاح البنوك الإسلامية الأمر الذي جعل كثير من البنوك التقليدية تحول مسار عملها باتجاه العمل المصرفي الإسلامي أو تقوم بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية. وكذلك كشفت الدراسة عن وجود تحديات أساسية تواجه البنوك الإسلامية ، ومن هذه التحديات عدم وجود الإطار المؤسسي المناسب واحتياجات العصر في ظل العولمة، وكذلك حتمية الاندماج بين البنوك الإسلامية وبعض المسائل المتعلقة بالجوانب الشرعية.

- دراسة الباحث جميل أحمد في عام ٢٠٠٦

بعنوان "الدور التنموي للبنوك الإسلامية " و قد نال بها الباحث شهادة الدكتوراه من كلية العلوم الاقتصادية في جامعة الجزائر ، وقد حاول من خلالها الباحث إظهار دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول العالم الإسلامي ، مبيناً أنه من أهم المشاكل التي تحد من قدرة هذه المصارف في تعبئة المدخرات تتمثل في البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية وسياسة المصرف المركزي الذي يعتمد على سعر الفائدة في عمله .

- دراسة الباحث حسين علي قبلان في عام ٢٠٠٨

بعنوان " دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات " وقد نال من خلالها الباحث درجة الماجستير من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق ، و قد بين الباحث من خلالها آلية العمل المصرفي و أوضحت هذه الدراسة مدى فاعلية المصارف الإسلامية و دورها في مجال التمويل والاستثمار ، وركزت على الدور الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإسلامية في الاقتصاد السوري من خلال جذب المدخرات .

و إن هذه الدراسات قد اهتمت بشكل أساسي بآلية تكييف العمل المصرفي مع الشريعة الإسلامية، وبينت صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية ، ووضحت الفرق بين الأعمال المصرفية الإسلامية والأعمال المصرفية التقليدية، كما بينت الدور الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإسلامية في مجال التنمية ، وإن هذا البحث سيشترك مع هذه الدراسات في بعض هذه الأمور، وسيستقل عنها بدراسة أثر المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

المصارف الإسلامية وأساليب التمويل فيها

المبحث الأول : نشأة المصارف الإســـلامية و خصائصها وأهدافها

المبحث الثاني : مصادر الأموال لدى المصارف الإسلامية و الخدمات التي تقدمها

المبحث الثالث :صيغ التمويل لدى المصارف الإسلامية و أهميتها الاقتصادية

m

تعود بداية الأعمال المصرفية الإسلامية إلى المرحلة التي ظهر فيها الاقتصاد الإسلامي أي المرحلة التي ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية ، حيث شهدت تلك المرحلة العديد من صور الأعمال المصرفية الإسلامية سواء في مجال الودائع و القروض أو في مجال الحوالات والائتمان أو حتى في مجال التعامل بالعملات [1]، و قد استمرت هذه الأعمال المصرفية طيلة فترة ازدهار الحضارة الإسلامية إلى أن حل الاستعمار في معظم الدول الإسلامية و فرض أفكاره ونظرياته عليها . و قد ظهرت المصارف الربوية قبل أكثر من قرن ونصف في الدول الإسلامية و مما ساعد على انتشارها حالة التخلف التي عاشها العالم الإسلامي بالإضافة إلى الجمود والتأخر في المعاملات الفقهية الإسلامية أمام التطور الكبير في التجارة والنشاط الاقتصادي ، ومحاولة بعض رجال الفكر والسياسة و الاقتصاد تسويغ الفائدة لإضفاء الطابع الشرعي على عمل المؤسسات المصرفية الربوية ، من خلال السعي لإيجاد المخارج المناسبة للتعامل مع هذه البنوك و رفعاً للحرج عن المسلمين في غياب البديل الإسلامي .

و على الرغم من أن العمل المصرفي الربوي بات هو الأساس في كافة الدول الإسلامية في فترة الاستعمار ، وعلى الرغم من ظهور العديد من المسوغات و التشريعات لقبول نظام الفائدة و الذي أصبح من المستحيل تصور العمل المصرفي دون وجوده ، كان هناك عدد من المفكرين والعلماء الذين يحاولون إيجاد المخرج من هذا المأزق الذي أوجدته النظم الغربية في البلاد الإسلامية (والذي أدى إلى إحجام الكثيرين عن التعامل مع المصارف و بالتالي عدم الاستفادة من خدماتها في تنمية أموالهم) فكانت نشأة المصارف الإسلامية .

وفي هذا الفصل سيتم التحدث عن المصارف الإسلامية ونشأتها و أهدافها ، و أساليب التمويل فيها ، بالإضافة إلى التحدث عن النظام الاقتصادي الإسلامي ، على اعتبار أن تجربة المصارف الإسلامية ما هي في حقيقتها إلا إحياء لجانب من جوانب هذا النظام .

---

[1] للاطلاع على الأعمال المصرفية التي سادت فترة ازدهار الحضارة الإسلامية انظر :

د.زعتري . علاء الدين / الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها / دار الكلم الطيب/ الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ص٤٥

د. حمود. سامي حسن أحمد/ تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مكتبة دار التراث / الطبعة الثالثة ١٩٩١ ص٤١

المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية وخصائصها و أهدافها

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية وخصائصها

أولاً: لمحة تاريخية

لقد تطور العمل المصرفي مع تطور المجتمعات البشرية المختلفة و قد تميز في كل مرحلة من مراحل تطوره بعددٍ من الخصائص والسمات .

ففي العصور القديمة كانت المعابد تقوم بممارسة النشاط المصرفي . و قد امتاز العمل المصرفي في هذه المرحلة بتجنب التعامل مع الفائدة لأن الإقراض كان للحاجة الماسة فقط و ليس للاستثمار لذلك كان أخذ الربا على رأس المال يعتبر من أبشع صور الاستغلال[١]، حتى أن بعض مفكري تلك العصور أمثال شيشرون وصل به الحد إلى تشبيهه بجريمة القتل[٢] ، واستمر تحريم الربا إلى أن ظهرت بعض الدعوات من قبل بعض الاقتصاديين لتحليله والأخذ به ، وبدأ يستعمل لفظ الفائدة بدلاً من الربا و ذلك تجنباً للتحريم الأخلاقي والتحريم الديني . و يعتبر توما الأكويني[٣] و كالفن و ديمولان و باكون من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بتحليل الفائدة . و في العصور الوسطى ظهرت فكرة الإيداعات والقروض و كانت القروض تمنح إلى فئات التجار و ملاك الأراضي بأسعار فائدة تتراوح ما بين ٦%- ٤٨%في الشهر و ذلك حسب درجة المخاطرة [٤]، أما في العصر الحديث فقد تعددت أنواع البنوك وتنوعت حيث ظهر إلى جانب البنوك التجارية بنوك متخصصة و بنوك الاستثمار و البنوك المركزية ، و على الرغم من أن الفائدة أصبحت أمراً لا بد منه في العمل المصرفي إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الأفكار والنظريات التي نادت بإعادة تنظيم العمل المصرفي بعيداً عنها مثل فكرة مصرف الدولة عند سان سيمون و نظرية مصرف المبادلة التي جاء بها برودون[٥] .

و في القرن الماضي ظهرت فكرة البنوك الشاملة (و ذلك نتيجة تعدد أنواع المخاطر التي

---

[١] الجزار . جعفر/ البنوك في العالم وكيف نتعامل معها/ دار النفائس_ بيروت _ الطبعة الأولى ١٩٨٤ / ص١٠٧

[٢] انظر : د. العلي . صالح حميد / توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي و النظم الاقتصادية المعاصرة / دار اليمامة _ دمشق _ الطبعة الأولى ٢٠٠١ _ ص١٣٣

[٣] لقد كانت أفكار توما الأكويني في مجال تحريم الربا وعقد القراض متأثرة بالفكر الإسلامي الذي انتقل إلى أوروبا في تلك الفترة عن طريق الأندلس ، فقد أكد أنه ليس من العدل الحصول على فائدة مقابل تقديم قرض من المال لأن هذا يعني بيع شيء لا وجود له في الواقع ، وهنا لا يوجد تعادل ولكنه بعد ذلك رجع عن هذا الموقف ليفسر بأن الفائدة هي تعويض عن المخاطرة برأس المال

[٤] د . الشعار . محمد نضال / أسس العمل المصرفي / بدون دار نشر ٢٠٠٥/ ص ١١٠

[٥] د سفر اسماعيل ، د . دليلة . عارف / تاريخ ألأفكار الاقتصادية / جامعة دمشق _ الطبعة العاشرة ٢٠٠٠/ ص ٣٤٨ + ص ٣٦٣

تعرضت لها البنوك التجارية و الناجمة بشكل رئيسي عن نظام الفائدة بالإضافة إلى دخول هذه المصارف في عمليات المضاربة في الأسواق المالية)، وعلى الرغم من أن هذه البنوك استطاعت التقليل من مخاطر السوق عن طريق تنويع الاستخدامات ، إلا أنها لم تستطع التقليل من مخاطر السيولة وذلك لاعتمادها على سعر الفائدة و مخاطر المقامرة بعقود الاختيار و المستقبليات في سوق رأس المال [1].

و قد ترافقت فكرة البنوك الشاملة مع ظهور فكرة المصارف الإسلامية في الدول الإسلامية وذلك بعد فشل المصارف التقليدية فيها عن تحقيق التنمية بسبب إحجام عدد كبير من الأفراد عن التعامل معها كونها تعتمد على سعر الفائدة .

ثانياً: تعريف المصارف الإسلامية

بعد الحديث عن تطور العمل المصرفي وإلقاء الضوء على المصارف الشاملة يمكن توضيح تعريف المصارف الإسلامية بأنها بنوك شاملة بطبيعتها تقوم على علاقة الشراكة بديلاً عن علاقة الائتمان ، كما أنها تقوم على علاقة المتاجرة بديلاً عن علاقة المقامرة ، فهي ترفض بيع الوهم وتشترط وجود الأصل أو ثمنه عند التعاقد.

و قد شاع تعريف المصارف الإسلامية، بأنها مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، إلا أن هذا التعريف يشوبه بعض النقص لأن المصرف الإسلامي لا يقتصر في تعامله على عدم الأخذ بالفائدة ، بل يقوم بنشاطات اقتصادية واجتماعية أخرى، بالإضافة إلى أن هناك عدداً من المصارف غير الإسلامية في الغرب والشرق لم تعتمد الفائدة مثل بنوك الادخار التي ظهرت في ألمانيا في الثلاثينات من القرن الماضي .

ويمكن تعريف المصرف الإسلامي بمفهومه الواسع بأنه « مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً»[2].

وقد ورد تعريف المصارف الإسلامية في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

[1] د. محمد: يوسف كمال/ فقه الاقتصاد النقدي/ دار القلم/ القاهرة الطبعة الرابعة ٢٠٠٢م/ ص١٥٦

[2] د. العلي: صالح حميد/ المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية/ دار اليمامة_ دمشق الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ص١٨.

" بأنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحةً على الالتزام بمبادىء الشريعة الإسلامية و عدم التعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً "[1].

و في جانب آخر من الاتفاقية ورد تعريف المصرف الإسلامي " بأنه مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة، بما يخدم المجتمع الإسلامي، ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".

وفي المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم /٣٥/ لعام ٢٠٠٥(مرسوم إحداث المصارف الإسلامية في سوريا) تم تعريف المصرف الإسلامي بأنه: « المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار».

ثالثاً : خصائص المصارف الإسلامية

من خلال التعاريف السابقة يمكن إيضاح خصائص المصارف الإسلامية و هي :

١ – عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً أي أنها تجتنب أخذ فائدة من الأموال التي تقرضها وتجتنب إعطاء فائدة للأموال المودعة لديها.

٢ – تلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية في كافة أنشطتها، وبالتالي فإنها تجتنب الحرام عند حصولها على مواردها، وتجتنب استخدام الأموال إلا في الاستخدامات المشروعة (أي أنها تلتزم بقاعدة الحلال والحرام).

٣ – وفي إطار تطبيق هذه المصارف لقاعدة الحلال والحرام فإنها تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الادخارات غير المستخدمة، أي المكتنزة (المجمدة) وذلك تطبيقاً لمبدأ محاربة الاكتناز لما فيه من ضياع للمنافع نتيجة تعطيل هذه الأموال. وتقوم بتوظيف الموارد التي تحصل عليها في النشاطات الأكثر نفعاً والأكثر أهمية للفرد والمجتمع.

[1] د. عبادة . عبد الحليم / مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية / دار النفائس _ الأردن _ الطبعة الأولى ٢٠٠٨ / ص ٢٨

٤ – إن الربح لا يعتبر الهدف الوحيد لهذه المصارف، حيث إنها تراعي عند توظيف مواردها تحقيق عدالة في التوزيع، وتوظيف المال وفق القواعد التي نصت عليها الشريعة الإسلامية (والتي سيتم ذكرها لاحقاً)، بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال صناديق الزكاة والقرض الحسن.

رابعاً :أوجه الشبه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية[١]

- من حيث النشأة :

يعتبر الربع الأخير من القرن السادس عشر هو نقطة البداية لعمل المصارف التقليدية ، وعلى الرغم من أن دافع نشوئها كان عبارة عن نزعة فردية مادية لبعض الأفراد من أجل التجارة في النقود. وتعظيم الثروة والربح ، فقد أصبح لها تأثير كبير في مختلف شؤون الحياة الاقتصادية ، وذلك بسبب احتوائها على العصب الذي يغذي الاقتصاد القومي وهو النقود، بينما يعتبر الربع الأخير من القرن العشرين هو نقطة الانطلاق لنشوء المصارف الإسلامية والتي كان دافع نشوئها تطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية الأخرى .

- من حيث التعامل مع النقود

تعتبر البنوك التقليدية النقود بمثابة سلعة يتم الاتجار فيها وتحقيق الربح من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، أما النقود في المصارف الإسلامية فهي وسيلة للتبادل ومخزن للقيم وأداة للوفاء وليست سلعة .

- من حيث طبيعة علاقتها مع العميل

تقوم المصارف التقليدية باقتراض أموال الغير ومن ثم إقراضها على أساس الفائدة الربوية ، وبالتالي فإن علاقتها مع المقرض (المودع أو المدخر) أو المقترض تتسم بالتناقض وعدم الانسجام لأن المصرف يسعى للحصول على أعلى فائدة عند الإقراض ، ودفع أقل فائدة عند الاقتراض .

---

١ أحمد جميل/ الدور التنموي للبنوك الإسلامية / رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية / جامعة الجزائر السنة الدراسية ٢٠٠٥ _٢٠٠٦ /ص٤٣ بتصرف

في حين أن العلاقة بين المصارف الإسلامية والمتعاملين معها تقوم على أساس التعاون والحرص المتبادل لأنهما يشتركان في الربح والخسارة ، وبالتالي فإن هذا يتضمن العمل على ضمان سلامة التعاملات التي تتم في إطار هذه العلاقة ونجاحها من أجل تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها .

- من حيث مصادر الأموال

لا يوجد فرق كبير بين أنواع الودائع في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية ، وإنما يكمن هذا الاختلاف في هيكلة الودائع ومدى أهميتها ، وكذلك في أسلوب التعامل مع هذه الودائع ، ويمكن إيضاح هذه الفروقات فيما يلي :

§ تعتبر الودائع تحت الطلب في البنوك التقليدية أهم مصدر من مصادر الأموال في حين تعتبر الودائع الاستثمارية هي الأكثر أهمية في المصارف الإسلامية ، وتقل أهمية الودائع تحت الطلب لديها وذلك لأن الأرصدة النقدية في شكل حسابات جارية في المصرف الإسلامي يعرضها لزكاة المال بنسبة ٢.٥% متى بلغت حد النصاب ، وحال عليها الحول .
§ لا تحدد المصارف الإسلامية عائداً ثابتاُ لصاحب الوديعة في حساب الادخار أو الاستثمار مثلما هو عليه الحال في البنوك التقليدية ، وإنما يتم الاتفاق بين المصرف والمودع على نسبة المشاركة في الربح والخسارة .

- من حيث أساليب توظيف الموارد

تعتمد البنوك التقليدية في استخدام مواردها على صيغة أساسية تتمثل بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها للمتعاملين معها (وذلك مقابل فائدة) أما المصارف الإسلامية فإنها تعتمد على أساليب تتضمن المشاركة في الربح والخسارة (المضاربة ، المشاركة).

- من حيث أهمية المخصصات

يعتبر مخصص الديون المشكوك فيها من أهم المخصصات في البنوك التقليدية ، في حين يعتبر مخصص مخاطر عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية هو الأكثر أهمية ، وذلك بسبب الاختلاف الجوهري في طبيعة كل من المخصصات ، ومصادر تكوينها.

- من حيث درجة المخاطرة

إن طبيعة العمل في المصارف الإسلامية تقوم على توقع المخاطر وتحملها ، بالرغم من السعي إلى تقليلها ، وذلك لأن منهجية العمل لديها تقوم على أساس اقتسام المخاطر في الربح والخسارة مع المتعاملين فيها وليس على الإقراض والاقتراض كما هو الحال في البنوك التقليدية والتي لا تقدم إلا على ما هو مضمون النفع ، وتجعل تبعة الخسارة على المقترض الذي تشترط عليه منفعة عن القرض ويلتزم هو بالأداء مهما كانت الظروف .

- من حيث الرقابة

تخضع المصارف الإسلامية إلى رقابة شرعية تضمن الإشراف على أعمال ونشاطات هذه المصارف ، حيث يتم من خلال هذه الرقابة التحقق عن توافق أعمال المصرف مع قواعد الشريعة ، سواءً من حيث حصولها على الموارد أو من حيث توظيفها، في حين أن المصارف التقليدية لا تخضع لمثل هذه الرقابة الشرعية ، وتقتصر الرقابة فيها على الرقابة المالية (الداخلية والخارجية) والتي تخضع لها المصارف الإسلامية أيضاً.

المطلب الثاني : نشأة المصارف الإسلامية و تطورها

أولاً:عوامل نشوء المصارف الإسلامية

يمكن تقسيم العوامل التي أدت إلى نشوء المصارف الإسلامية إلى: عوامل دينية و عوامل اقتصادية.

١- العوامل الدينية: وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- ضرورة و جود بديل حقيقي عن المصارف الربوية ، والتي حلت في كافة الدول العربية و أدت إلى وجود كتلة كبيرة من الأموال المكتنزة بيد الأفراد بلغت في مطلع الثمانينات من القرن الماضي حوالي ٨٠ بليون $ و ذلك في الدول الإسلامية[١].
- تطبيق القواعد الشرعية في استخدام المال وامتلاكه (أي مبدأ الحرية المقيدة والتي سيتم ذكرها لاحقاً) بالشكل الذي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي مع تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين مختلف الفئات الاجتماعية.

٢- العوامل الاقتصادية: وتتجلى معظمها في مظاهر الخلل والفشل المصرفي الذي أحدثه نظام الفائدة على مستوى البلدان العربية والإسلامية، و حتى على مستوى الاقتصاد العالمي.

حيث كانت الحاجة ماسة في البلدان العربية والإسلامية لوجود قنوات استثمارية بعيدة عن (الربا) تقوم بتجميع المدخرات وتوجهها نحو المشاريع الاستثمارية (ذات الأولوية) وبما يخدم مصلحة المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المصارف الربوية والتي أوجدتها النظم الغربية في البلدان العربية لم تستطع تحقيق دورها في تعزيز التنمية ورفع معدلات النمو وتوليد الدخول وتحقيق فرص عمل وذلك للأسباب التالية[٢]:

١) لأن معظم هذه المصارف التي نشأت في البلدان العربية كانت مصارف تجارية (وكانت مصارف أجنبية في معظمها أو تابعة لها) و تقوم بتمويل النشاطات التجارية وبالذات ما يتصل منها بالتجارة الخارجية استيراداً وتصديراً ، ونتيجة لذلك لم تكن هذه النشاطات مرتبطة بتطوير الإنتاج المحلي وتنويعه بل اتصلت أساساً بتمويل عمليات تصدير المواد الأولية التي تلبي احتياجات الدول المتقدمة. كما أن هذه المصارف كانت

[١] الأزمة المالية العالمية /أسباب وحلول من منظور إسلامي / مجموعة من الباحثين / مركز النشر العلمي _ جامعة الملك عبد العزيز_ جدة _٢٠٠٩ / ص ١٣٩

[٢] د. خلف . فليح حسن / البنوك الإسلامية / عالم الكتب الحديث _ إربد _ الطبعة الأولى ٢٠٠٦ / ص ٨٨

تعتمد على أسلوب التمويل القصير الأجل والمرتبط أساساً بتمويل النشاطات التجارية.

٢) ضعف قدرات وفاعلية هذه المصارف في الدول النامية على تمويل القطاعات التي تختص بتمويلها (الزراعة أو الصناعة التحويلية) وذلك بسبب محدودية رؤوس أموالها، مما أثر على عملية التنمية في هذه الدول والتي تعتمد على هذه القطاعات. بالإضافة إلى أن تخلف أسلوب العمل المصرفي في هذه الدول وسيطرة القطاع الحكومي عليه في بعضها ، أدى إلى نزوح رؤوس الأموال إلى البلدان المتقدمة ، وقد أشار إلى ذلك الدكتور: مهاتير محمد في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر العاشر للاستثمار وأسواق رأس المال العربية عام ٢٠٠٤ بأن هناك حوالي تريليون $ من الأموال العربية مودعة في مصارف نيويورك وسويسرا[١] .

وبالتالي بقيت اقتصاديات الدول العربية في حالة عدم تطور، وتابعة ومسخرة لاقتصاديات الدول الكبرى، بل وتعمل في خدمتها .

أما على الصعيد العالمي: فقد أدى استخدام نظام الفائدة في الإقراض والاقتراض إلى إفلاس العديد من البنوك ولا سيما الصغيرة، وقد بدا ذلك واضحاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان في أمريكا عام ١٩٢١ (٣٠٠٠٠) بنك، وفي سنة ١٩٣٠ هبطت إلى ١٤٠٠٠ بنك [٢] ، بالإضافة إلى ظهور أزمة المديونية و ذلك نتيجة توسع المصارف الأمريكية في الإقراض لدول العالم الثالث والذي ازداد من صفر إلى ٧٢ بليون $ خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨٢) .

- وإن تقلبات أسعار الفائدة أدت إلى تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي ، والذي من أهم شروطه وجود الاستقرار الاقتصادي. وهذا ما أكده ميلتون فريدمان عام ١٩٨٢ عندما سُئل عن هذا الاضطراب الذي لم يسبق له مثيل في الاقتصاد العالمي أجاب: «إن الإجابة البديهية هي السلوك الطائش في معدلات الفائدة»[٣].

ونتيجة هذه الفوضى والأزمات الاقتصادية التي أحدثها النظام المصرفي المعتمد على

---

[١] د.الرفاعي . حسن محمد / مشكلة الفقر في العالم الإسلامي / دار النفائس _ دمشق_ الطبعة الأولى ٢٠٠٦ /ص٨٩

[٢] د. محمد: يوسف كمال/ سبق ذكره /ص١٣٣.

[٣] Chapra, Muhammad Umer / The Islamic Foundation / p 116

الفائدة، بدأ الكثير من الاقتصاديين بإعادة التفكير في أسلوب العمل المصرفي .

فقد اقترح هنري سيمون عام ١٩٤٨ الفصل بين بنوك الودائع (والتي يجب أن تغطى ودائعها باحتياطي إلزامي ١٠٠% حسب رأيه) وبين بنوك الاستثمار، وأيده في ذلك العديد من الاقتصاديين.

كما دعا فيرناندیس في عام ١٩٨٤ إلى استبدال نظام الفائدة بنظام المشاركة في الأرباح[١].

ثانياً : مراحل نشوء المصارف الإسلامية

لقد مرت المصارف الإسلامية منذ نشوئها بأربع مراحل وهي (مرحلة التنظير ، و مرحلة التأسيس ، ومرحلة التوسع ، و مرحلة الانتشار).

١ - مرحلة التنظير

* إن أول التجارب التي استهدفت إحياء الصيغ الإسلامية في بعض مجالات التمويل قدمها السيد عبد الرحمن المهدي في السودان، وذلك من خلال اختياره أسلوب المشاركة المتناقصة للحصول على التمويل بدل التمويل المصرفي الربوي، وذلك في العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرف ، وبعد هذه التجربة رصدت محاولات مماثلة في ماليزيا والباكستان في أواسط الأربعينات وأواخر الخمسينات لكنها لم تعمر طويلاً [٢].
* وفي عام ١٩٦٣ ظهر أول بنك إسلامي في مدينة ميت غمر في مصر كأول محاولة تطبيقية للنظام المصرفي اللاربوي، وعلى الرغم مما أحاط هذه التجربة من ظروف وخاصة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٨ – ١٩٧١ حيث أسدل الستار على هذه التجربة، تم إعادة إحياؤها في قالب جديد عن طريق إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بموجب القانون رقم ٦٦ لعام ١٩٧١م [٣].

* وفي عام ١٩٦٦ قررت جامعة أم درمان تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي، وذلك بمشاركة نخبة من العلماء منهم د. كامل الباقر، عبد العزيز النجار، محمد عبد الله العربي، حيث خرج هؤلاء من خلال التدريس بمشروع «بنك بلا فوائد» وقدم المشروع إلى البنك

[١] د. قلعاوي . غسان / المصارف الإسلامية ضرورة عصرية / دار المكتبي . دمشق / الطبعة الأولى ١٩٩٨ / ص ١٠
[٢] د.زعتري . علاء الدين / الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها / سبق ذكره/ ص٤٤
[٣] د. حمود. سامي حسن أحمد/ سبق ذكره/ ص١٥.

المركزي السوداني لدراسته وتنفيذه ولكن الظروف قد حالت دون تحقيقه.

* وفي عام ١٩٦٧ قامت مجموعة من الاقتصاديين بإعداد مشروع اسمه النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي وكان أساس مهمتها إعداد الدراسة والدعوة لإقامة البنوك الإسلامية.

٢- مرحلة التأسيس : من عام ١٩٧٠ – ١٩٨٠

تعتبر فترة السبعينات من القرن الماضي الفترة التأسيسية للعمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال ظهور بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام ١٩٧١، تلاه قيام بنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٥ برأسمال قدره ٥٠ مليون درهم.

وفي عام ١٩٧٧ تم إنشاء ثلاثة مصارف إسلامية هي بنك فيصل السوداني، بنك فيصل المصري الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي [١].

وقد اتسمت هذه المرحلة بتأييد كبير من قبل الحكومات الإسلامية وظهور مبادرات جماعية حكومية أسفرت عن:

أ – إنشاء بنك التنمية الإسلامي وذلك بغرض المساهمة في برامج التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء وتشجيع العمل المصرفي الإسلامي فيها.

ب – إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام ١٩٧٧م، من أجل دعم الروابط بين المصارف الإسلامية.

٣- مرحلة التوسع من عام ١٩٨٠ – ١٩٩٠

وتتميز هذه المرحلة بظهور مجموعات مالية إسلامية تتكون من عدد من المصارف الإسلامية ومن الشركات الاستثمارية المنتشرة حول العالم.

ومثال ذلك: قيام مجموعة دلة البركة بتأسيس شركة دلة للاستثمار والتنمية في عام ١٩٨٢ كذراع مالي لها، مارست أنشطتها في العديد من الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هذه المرحلة تتميز أيضاً بمحاولة أسلمة القطاع المصرفي بأكمله في كل من السودان، وإيران، والباكستان.

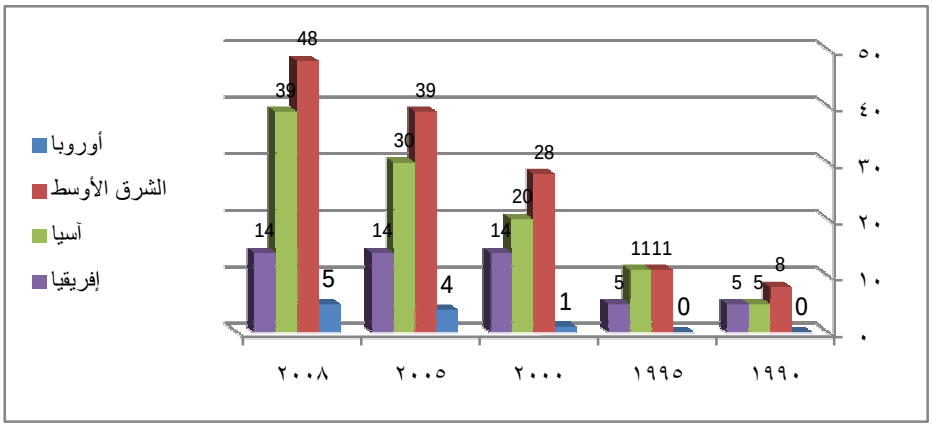
[١] د. العلي. صالح حميد/المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية / سبق ذكره / ص٢٢- ٢٣

٤- مرحلة الانتشار من عام ١٩٩٠ إلى الآن

و في هذه المرحلة بدأت المصارف الإسلامية تنتشر في العالم الإسلامي وغير الإسلامي ، حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية على مستوى العالم ٤٠٠ مصرفاً إسلامياً موزعة على٥٣ دولة و تدير ما يزيد عن ٨٢٥ مليار $ وذلك حتى بداية عام ٢٠١٠ [١] .

والشكل البياني التالي يبين تطور عدد المصارف الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم .

شكل رقم (١) يبين تطور عدد المصارف الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم



مصدر الأرقام : www.ibisonline.net انظر للملحق رقم (١)

كما شرعت العديد من المصارف الربوية في الدول الغربية في هذه المرحلة بفتح نوافذ مصرفية إسلامية مثل ANZ Grindlays Bank, Citi Bank, Trust new corp ، حتى باتت المصارف الغربية الكبرى من المصارف الرائدة في حقل الترويج للأدوات المالية الإسلامية[٢] .

و قد تطور حجم الأصول التي تملكها المصارف الإسلامية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة ، فعلى الرغم من كون هذه الأصول ما تزال أقل من ١ % من إجمالي أصول المصارف العالمية ، إلا أن هناك نمو واضح في حجم الأصول المالية الإسلامية ، فقد ازدادت حصة المصارف الإسلامية من أصول البنوك في أندونيسيا من ٠.٣% في عام ٢٠٠١ إلى ١.٤ % في عام ٢٠٠٥م، وفي الكويت نمت هذه الحصة من ١٥.٨% عام ٢٠٠١م إلى

---

١ عفانة . حسام الدين / مرجعية الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية / ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية واقع وتحديات بتاريخ ٦/١٤/ ٢٠١٠ في رام الله ص ٢

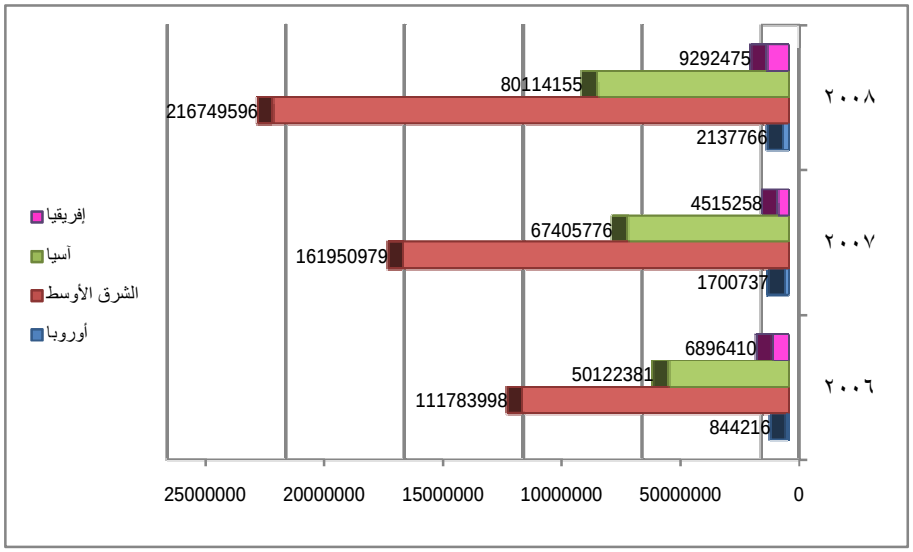
٢ معاد . سهى شوكت / البنوك الإسلامية حول العالم / دار الآفاق الجديدة / إصدار عام ١٩٩٦ / ص ٢٠

٢١.٦ % عام ٢٠٠٥ م ، وفي الإمارات العربية المتحدة ارتفعت هذه الحصة من ٧.٢% عام ٢٠٠١ إلى ١١.٨% عام ٢٠٠٥ [١]، ومن المتوقع أن يصل حجم أصول هذه المصارف إلى تريليون $ في عام ٢٠١٢ ، وهي تنمو بمعدل يتراوح بين ١٥% إلى ٢٠% سنوياً ، دون الأخذ في الاعتبار النوافذ الإسلامية والتقليدية و صناديق الاستثمار الإسلامي و التي بلغ عددها في عام ٢٠٠٨ نحو ٥٠٠ صندوق [٢] .

وبشكل عام تعتبر المصارف الإسلامية هي الأسرع نمواً في الدول العربية ، حيث نمت حصة إجمالي موجودات المصارف الإسلامية من ٤,٣% من إجمالي موجودات المصارف العربية في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢% في عام ٢٠٠٧ لذا تعتبر المصارف الإسلامية هي الأسرع نمواً [٣].

والشكل البياني التالي يوضح تطور حجم أصول المصارف الإسلامية في أقاليم مختلفة من العالم خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

شكل رقم (٢) يبين تطور أصول المصارف الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم (ألف $ أمريكي)



مصدر الأرقام : www.ibisonline.net انظر الملحق رقم (٢)

من الشكل البياني السابق يتضح تزايد حجم الأصول لدى المصارف الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم و إن كانت هذه الزيادة في عام ٢٠٠٧ أكبر منها في عام ٢٠٠٨ و ذلك بسبب الأزمة المالية (والتي إن كان لها تأثير على القطاع المالي الإسلامي إلا أن أثرها على القطاع المالي التقليدي كان أكبر و سيتم الحديث عن ذلك في الفصل الثاني).

---

[١] البنك الإسلامي للتنمية / التقرير السنوي الثالث و الثلاثون (٢٠٠٧م _ ٢٠٠٨م) / ص ١٢٣ نقلاً عن الموقع الالكتروني www.isdb,org

[٢] القبس الاقتصادي / السبت :١٦ آب ٢٠٠٨ العدد ١٢٦٥٠ نقلاً عن الموقع الالكتروني www. Alqabas.com . kw

[٣] صندوق النقد العربي / أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الأزمة المالية العالمية / الطبعة الأولى ٢٠٠٩ / ص ١٢

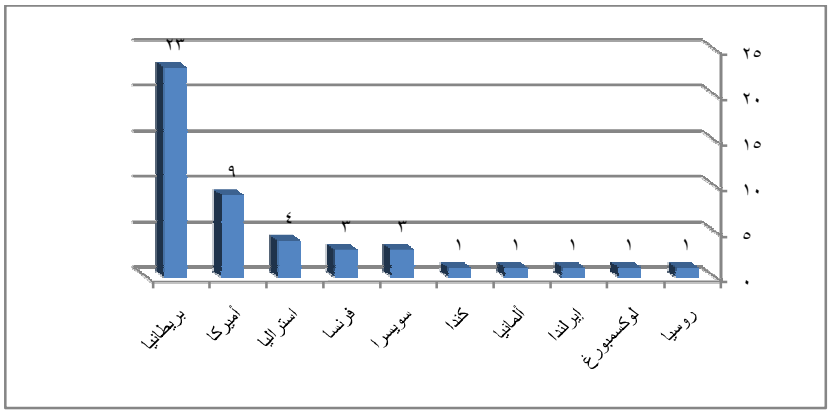
كما يتضح تزايد النمو في إجمالي أصول المصارف الإسلامية في أوروبا حيث بلغ معدل النمو ١٠٠% خلال عامي (٢٠٠٦م _ ٢٠٠٧م) مما يدل على الإقبال المتزايد على الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية في البلدان الغربية .

وهذا ما أكده التقرير الذي نشرته صحيفة الإيكونومست البريطانية المعنية بالأخبار الاقتصادية العالمية بأن البنوك الإسلامية قد فرضت واقعاً جديداً على السوق المصرفية العالمية حتى اقتحمت مصطلحات " المشاركة " و " التكافل " و " الصكوك " قواميس البنوك الغربية ، بالإضافة إلى سعي العديد من البنوك العالمية لإنشاء أقسام إسلامية لتلبية الطلب المتزايد لعملائها المسلمين على الخدمات المصرفية التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية [١].

وقد افتتحت إيطاليا أول بنك إسلامي في نهاية عام ٢٠٠٨ ، أما في فرنسا وعلى الرغم من تأخر إنشاء المصارف الإسلامية فيها حتى نهاية عام ٢٠٠٩ إلا أنها تطمح لأن تكون مركزاً للصيرفة الإسلامية في أوربا ، وذلك حسب ما أشار إليه كريستيان نوايي محافظ البنك المركزي في فرنسا الذي أكد أن الأدوات المالية الإسلامية هي إحدى المنتجات المالية التي تشكل ملاذاً في وضع الأزمة المالية العالمية باعتبار أن قواعدها تمكن من تلافي الأخطاء التي أدت إلى الوقوع في الأزمة ، وقد قامت الحكومة الفرنسية بتطوير التشريعات والقوانين الخاصة بالقطاع المصرفي لتتيح تسويق المنتجات المصرفية الإسلامية و تفسح المجال أمام إدراج صكوك مالية إسلامية في بورصة باريس [٢].

والشكل البياني التالي يوضح عدد المصارف والنوافذ التمويلية الإسلامية في البلدان الغربية عام ٢٠١٠

شكل رقم (٣) يبين عدد المصارف ونوافذ التمويل الإسلامية في البلدان الغربية



IFSL .Islamic Finance 2010 p.3

[١] البنوك الإسلامية و اختراق منظومة الاقتصاد العالمي نقلاً عن الموقع الالكتروني http://aliqtissad.wordpress.com/2007/05/24/

[٢] القبس الاقتصادي /الجمعة ١٥ شباط ٢٠٠٩ العدد ١٢٨٣٤نقلاً عن الموقع الالكتروني www. Alqabas.com . kw

وهكذا فإن المبادرات الفكرية الأولى لإنشاء المصارف الإسلامية لم تعط ثمارها فقط في العالم الإسلامي فحسب، بل امتدت لتشمل العالم غير الإسلامي، و لتؤكد أن السعي وراء العمل المصرفي الإسلامي ليس مجرد تعصب لعقيدة معينة مصحوباً بعواطف إيمانية، وإنما هو السعي لإقامة نظام مصرفي على أسس عادلة، يمحو الآثار الاقتصادية السلبية التي نجمت عن النظام المصرفي الربوي.

وهذا ما أكده الكسندر ثيو كرايدز أحد مدراء بنك فيصل الإسلامي (أول بنك إسلامي في سويسرا) بقوله: " إننا نريد أن نضع هذه الخدمات المالية الأخلاقية في متناول المواطن الغربي وبإمكان الجميع وبما فيهم غير المسلمين الاستفادة من هذه الخدمات[1]".

[1] http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_2608.html

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية

إن للبنوك الإسلامية أهدافاً تسعى للوصول إليها من خلال الالتزام بالقواعد الشرعية في كافة معاملاتها ، ويمكن عرض هذه الأهداف فيما يلي:

أولاً: الهدف الاقتصادي

يمكن للبنوك الإسلامية أن تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية، ترتكز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف ينبغي على البنوك الإسلامية تحقيق ما يلي[1]

١- تعبئة أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت، أو المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم (الاكتناز)، ومن ثم إعادة توظيفها بما يحقق نفعاً للمصرف ولأصحابها وللمجتمع ككل. وبالذات التركيز على المدخرات التي لا تتجه إلى المصارف التقليدية لتعاطيها الربا، والمدخرات الصغيرة والتي ترتبط بالشرائح الواسعة في المجتمع، والتي لا تهتم المصارف التقليدية بتجميعها.

٢- إيجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال المهاجرة، ومن ثم إعادة توطينها داخل بلدانها واستخدامها بالشكل الذي يحقق لها الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات الأساسية، وتحرير اقتصادياتها من أسس التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها وتدمر اقتصادياتها.

٣- الاهتمام بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والمشروعات المتوسطة والصغيرة باعتبارها الأساس الفعال لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية.

٤- التوطين الفعال لموارد البنك الإسلامي بالشكل الذي يسهم في توسيع قاعدة العاملين في المجتمع، والقضاء على البطالة ومن ثم زيادة الناتج الإجمالي.

٥- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف قهر التخلف وتحقيق التقدم

---

[1] انظر د. خلف فليح حسن/ سبق ذكره ص٩٧+

د. الخضيري . محسن أحمد / البنوك الإسلامية / إيتراك للنشر والتوزيع _ القاهرة _ الطبعة الثالثة /١٩٩٩ ص ٢٩

ولا سيما في بلدان العالم الثالث.

٦- تحقيق مستوى توظيفي تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على البطالة.

٧- العمل بكافة الطرق وشتى الوسائل على إنماء وتنشيط الاستثمار في مختلف الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر الصريح والذي يقوم على تأسيس الشركات الجديدة بمختلف أنواعها أو المساهمة في توسيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة.

ثانياً: الهدف الاجتماعي

إن المصارف الإسلامية هي مصارف اجتماعية لأنها تسعى لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي لا من حيث الإشراف على صناديق الزكاة أو إدارة حسابات الجمعية الخيرية فحسب ، بل تتعدى هذا إلى الجانب الاقتصادي الاجتماعي الهام وهو توزيع العوائد عن طريق الإسهام في عدم تركيز الثروة في أيدي أفراد أو مؤسسات قليلة في المجتمع.

وينجم هذا عن ما تؤدي إليه الطبيعة الاستثمارية للمصرف الإسلامي البعيدة عن الربا والتي تقوم أساساً على الاستثمار في مشروعات حقيقية تؤدي إلى توليد الدخول، فزيادة الطلب الفعال فزيادة الإنتاج فالعمالة الكاملة، ومن ثم زيادة الدخول مرة أخرى، وبالتالي زيادة الادخار والاستثمار وبالتالي دوران عجلة النمو في الاقتصاد الوطني [١] ويتجلى الهدف الاجتماعي للمصارف الإسلامية من خلال ما يلي [٢]:

١- القرض الحسن: وهو عبارة عن مشروع خيري لمساعدة المحتاجين في تدبير أمور حياتهم بدون فوائد ربوية وذلك لغايات إنسانية كالعلاج وغيرها مما يخضع لتقدير اللجان المخصصة في المصرف بعد الدراسة والتأكد.

٢- صناديق الزكاة: فقد أنشأت المصارف الإسلامية في داخلها صندوقاً للزكاة والتي بدورها تساهم في الحياة الاجتماعية، وتعمل على محو الفقر والتقليل من مخاطره وفتح فرص العمل.

---

[١] د. مطرجي فؤاد/المصارف الإسلامية اجتماعية استثمارية تنموية / مجلة اتحاد المصارف العربية/ العدد ٣٢٣/ تشرين الأول _ ٢٠٠٧ ص ١٠١

[٢] د. الزحيلي محمد/ المصارف الإسلامية / سلسلة دراسات إسلامية / دار المكتبي _ دمشق _ الطبعة الأولى ١٩٩٧/ ص٢٩ – ٣٥.

٣- المساهمة في حل مشكلة الإسكان: وهي من المشكلات التي تواجه معظم المجتمعات المعاصرة وخاصة في البلدان الإسلامية بالنسبة للفقراء والمحتاجين والمساكين وموظفي الدولة، ومتوسطي الدخل والذين يعانون من مشكلة السكن[١]. وتكمن هذه المساهمة من خلال الاستصناع أو المرابحة أو المشاركة المتناقصة، والتي يتنازل البنك فيها عن جزء من حصته في المبنى سنوياً إلى أن تؤول الملكية الكاملة إلى المتعامل معه و التي سيتم ذكرها بعد قليل.

٤- صندوق التنمية الاجتماعية: وهو ما حرص عليه المفكرون عند إنشاء أول نموذج للمصارف الإسلامية ، وتتكون حصيلته من التبرعات التي يقدمها الأفراد طواعية للبنك، وتستحق حصيلة هذا الصندوق للتأمين ضد الكوارث التي تصيب المودعين.

٥- إنشاء دور العلم والثقافة: والتي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين سواء لإكساب المعرفة أو للتدريب المهني وغيرها.

- إنشاء الخدمات والمعاهد الصحية: والتي تقدم خدماتها مجاناً وبالشكل الذي يقضي تماماً على مشاكل الأمراض المستوطنة والشعبية وغير ذلك من النواحي التي تضمن تحقيق الالتحام والتكافل بين أفراد المجتمع[٢].

و قد أشارت نتائج دراسة أعدتها دينار ستندار و دار الاستثمار سنة ٢٠٠٩ بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أن ٦٦% من المؤسسات المالية الإسلامية لديها أهداف اجتماعية ، بالإضافة إلى أن ٥٥% كان هناك آثار اجتماعية لأنشطتها التنموية ، كما أكدت هذه الدراسة أن ٣٣% من المؤسسات لديها سياسة لإدارة أموال الزكاة نيابةً عن العملاء ، و ٥٩% من المؤسسات لديها برامج للقرض الحسن لأغراض اجتماعية [٣].

و من الأمثلة التي يمكن ذكرها لبيان الدور الاجتماعي الذي تقوم به المصارف الإسلامية تجربة مصرف الادخار و التنمية في السودان الذي يقدم قروض لغايات اجتماعية بلغت في نهاية عام ٢٠٠٣ حوالي ١١٠٩,٢ مليون دينار، و ذلك حسب ما يوضحه الملحق رقم (٤) .

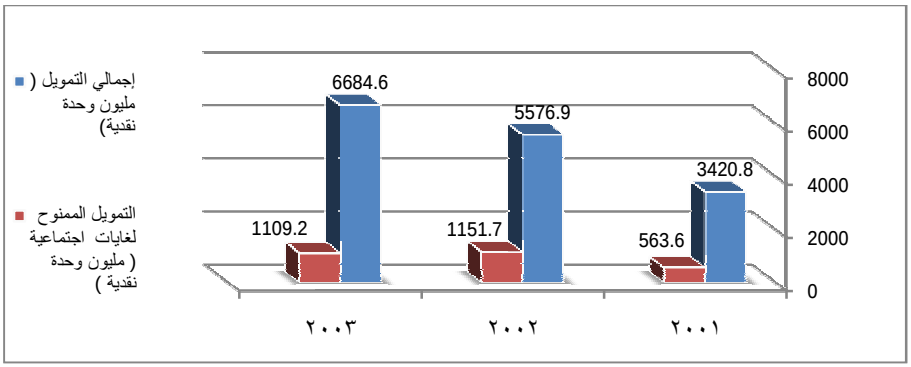
---

[١] لقد قام بنك دبي الإسلامي ببناء مساكن خاصة لأبناء الإمارات العربية المتحدة ، وبناء مسكن استثمارية بلغت جملتها في نهاية عام ١٩٩٤ مبلغ ٢.٧ مليار درهم

[٢] مثال ذلك قام بنك HSBC Amanah بتنفيذ برنامجاً مول بموجبه أطرافاً صناعية لحوالي ٩٥٠ شخص في كراتشي و إسلام أباد

[٣] أ . النحوي . الهادي بن محمد المختار / البنوك الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية / الاثنين ٢٠١٠/٧/٢٦ من الموقع الالكتروني لمركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية www.cibafi.org

شكل بياني رقم (٤) يوضح تطور القروض الممنوحة لغايات اجتماعية من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان خلال الفترة (٢٠٠١ _ ٢٠٠٣) .



من الشكل السابق يتضح تزايد التمويل الممنوح لغايات اجتماعية من ٥٦٣.٦ مليون دينار في عام ٢٠٠١ إلى ١١٥١.٧ مليون دينار .

أي أن الجانب الاجتماعي لنشاط البنك الإسلامي يرتبط بهدف إجمالي عام يمكن أن نطلــق عليه اسم تحسين جودة الحياة بشقيها المادي و المعنوي، وذلك من خــلال التزامــه بتجســيد أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي و الذي هو موضوع المطلب الرابع .

المطلب الرابع: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي وأسس استخدام المال فيه

إن كافة الأنظمة الاقتصادية وعلى اختلاف طبيعتها تعتمد على المصارف بشكل أساسي لبلوغ أهدافها، ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي تعتبر المصارف الوسيلة الأساسية من أجل التوجه الكامل للسيطرة على رأس المال، أما في النظام الاقتصادي الاشتراكي (والذي هو على نقيض كامل مع الرأسمالية) تعتبر المصارف الركيزة الأهم للتخطيط والتجاوب مع متطلبات التوجه الاقتصادي، حيث رأى لينين كأول حاكم اشتراكي بأنه يستحيل تطبيق الاشتراكية بدون البنوك الضخمة [1].

وبالتالي فمن الطبيعي أن يختلف أسلوب العمل المصرفي من نظام لآخر كونها تسعى لتحقيق أهداف هذا النظام وتستجيب لمتطلباته.

ففي حين تتبع البنوك في النظام الرأسمالي سياسة الإقراض بأسعار فائدة تزيد عن سعر الاقتراض و ذلك بغية تكوين رأس المال ومضاعفة الأرباح ، تقوم البنوك في الأنظمة الاشتراكية بتوجيه أسعار الفائدة لتنمية القطاعات التي ترغب بها.

وبالتالي فإن دراسة النظام الاقتصادي باعتباره البيئة التي تعمل ضمنها المؤسسات المصرفية وبوصفها جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام هو أمر غاية في الأهمية من أجل معرفة الخصائص التي تحكم عمل هذه المؤسسات وتجعل أهدافها مسخرة بشكل رئيسي لخدمة هذا النظام.

أي لا بد و من أجل استكمال البحث من إلقاء الضوء على ملامح النظام الاقتصادي الذي تعمل في إطاره المصارف الإسلامية والذي هو النظام الاقتصادي الإسلامي، والذي قد يشكل الحل الأمثل من أجل الوصول بالإنسانية إلى مستوى الرفاه المنشود و يمكنها من التخلص من كافة الأزمات التي خلفتها الأنظمة الاقتصادية الأخرى ، وهذا ما أشار إليه أستاذ الاقتصاد الفرنسي جاك أوستري و الذي رأى أن طريقة الإنماء الاقتصادي ليست محصورة بين الاقتصاديين الشهيرين الرأسمالية والاشتراكية ، بل هناك اقتصاد ثابت وراجح هو الاقتصاد الإسلامي و الذي سيسود في المستقبل لأنه أسلوب كامل للحياة يحقق كافة المزايا و يتجنب كافة المساوئ [2].

---

[1] حمود/ سامي حسن أحمد/ سبق ذكره / ص٦٣.

[2] بنك فيصل الإسلامي السوداني / مجلة المال والاقتصاد / العدد الحادي عشر ديسمبر ٢٠٠٧ ص ٣٥

أولاً: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي وأهدافه

يمكن تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه مجموعة الأصول والقواعد التي تبحث في الظاهرة الاقتصادية وفق المصادر الشرعية لسد حاجات الناس المادية والمعنوية[1].

وإن أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي مستمدة بشكل أساسي من الشريعة الإسلامية، ويمكن تلخيصها بالتالي:

١) كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي).

٢) تحقيق القوة والعزة الاقتصادية (التنمية المتوازنة).

٣) تخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين الناس (التوازن الاجتماعي).

ويتضح من الأهداف السابقة الذكر بأن النظام الاقتصادي الإسلامي يتسم بكونه اقتصاداً اجتماعياً متوازناً، ففي حين يكون هدف النظم الاقتصادية الوضعية (سواء كانت اشتراكية أم رأسمالية) تحقيق النفع المادي للفرد، يكون هدف النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي هو تحقيق الخير والرفاهية للفرد والمجتمع، وإعمار الأرض، وتهيئتها للعيش الإنساني الرغيد والنفع العام للمجتمع الإنساني، دون استئثار أو احتكار[2]، إلا أن هذه السمة لا تعتبر الفارق الوحيد بين الاقتصاد الإسلامي والتقليدي، إذ إن هناك العديد من الفروق الجوهرية والتي ينبغي التوقف عندها قليلاً.

ثانياً: مفارقات جوهرية بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي التقليدي

- من حيث حقيقة المشكلة الاقتصادية

لقد بات شائعاً في النظام الاقتصادي التقليدي بأن المشكلة الاقتصادية تتجلى في مسألة الندرة والتي تتلخص بأن الحاجات الإنسانية متزايدة والموارد الاقتصادية محدودة ، إلا أن هذه المشكلة في النظام الاقتصادي الإسلامي والذي هو في أساسه مستمد من الشريعة (أي من القرآن والسنة) تتلخص بنزعة السيطرة والتكبر والجشع لدى بعض الناس، وإن المتمعن في

[1] د. العلي. صالح حميد/ معالم الاقتصاد الإسلامي/ دار اليمامة/ الطبعة الأولى ٢٠٠٦/ ص٤٢.
[2] سري. حسن/ الاقتصاد الإسلامي مبادىء وحقائق وأهداف/ مركز الاسكندرية للكتاب ٢٠٠٤/ ص٢٦.

آيات الله يستطيع أن يدرك هذه الحقيقة ويلحظ بوضوح بأن الموارد الطبيعية غير محدودة وإنما متجددة، وقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله[1] (ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلأَنْهَارَ . وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ . وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ ٱلإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ)

حيث يقول محمد باقر الصدر عن هذه الآيات ما يلي:

«إنها تقرر بوضوح أن الله تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون الفسيح كل مصالحه ومنافعه، ووفر له الموارد الكافية لإمداده بحياته وحاجاته المادية، ولكن الإنسان هو الذي ضيّع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له بظلمه وكفرانه»[2].

ويؤكده في ذلك محمد قطب والذي يستشهد بقوله تعالى[3]: (قُلْ أَإِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَاداً ذَلِكَ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ. وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ)

حيث يقول محمد قطب: «الله يقول إنه بارك فيها وقدر فيها أقواتها، ونحن نقول إن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة، كلا إن المشكلة في السلوك البشري المخالف لمنهج الله، فحين يأخذ ناس أكثر من حقهم الشرعي باستخدام وسائل لم يأذن بها الله تعالى ثم لا يؤدون حق المال الذي فرضه الله عليهم في أموالهم تنشأ المشكلة» [4].

أي أن جوهر المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي نابع من تقصير الإنسان في بذل المجهود الضروري من أجل استثمار الموارد الطبيعية التي هيأها الله عز وجل له ، و تقصيره في إدارة هذه الموارد وما يترتب على ذلك من سوء توزيع الناتج ، بالإضافة إلى ظلم الإنسان نفسه ، وكفرانه بنعم الله عز وجل و ابتعاده عن تعاليمه[5].

---

[1] سورة ابراهيم الآية (٣٢-٣٤).

[2] الصدر . محمد باقر / اقتصادنا _ مؤسسة دار الكتاب الإسلامي _ الطبعة الرابعة ٢٠٠٨ ص ٣٤٧

[3] سورة فصلت الآية (٩-١٠)

[4] د. المصري: رفيق يونس/ الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم/ دار القلم/ دمشق/ الطبعة الأولى ٢٠٠٥/ ص٢٦.

[5] د .العلي : صالح حميد / عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي / دار اليمامة _ دمشق _ الطبعة الأولى ٢٠٠٠ / ص ١٣٧

- من حيث الخصائص التي يتمتع بها كلٌ من النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي[1]

١) إن نظرة الرأسمالية إلى الفرد بأنه محور الوجود، جعلتها تقر بالملكية الخاصة، فلكل فرد الحق في امتلاك ما يشاء من السلع الإنتاجية والاستهلاكية. وذلك على خلاف الاشتراكية والتي قدمت مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد واعتمدت مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

أما النظام الاقتصادي الإسلامي فقد جمع بكلا النوعين من أشكال الملكية في وقت واحد، فيقر بالملكية الفردية ويضع لها قيوداً ويقر أيضاً بالملكية الجماعية والتي لا يذوب فيها الفرد ويقدمها على مصلحته الخاصة في حال التعارض معها، وقد ثبت عملياً فشل كل من المذهبين الاشتراكي والرأسمالي بعد تجارب عديدة ومريرة[2].

٢) لقد أعطت الرأسمالية للفرد الحرية المطلقة في التملك والتصرف بما يملك مما أدى إلى طغيان رأس المال وتحكم الرأسماليين في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، على عكس الاشتراكية التي سلبت هذه الحرية من الفرد وحولته إلى آلة صماء مما دفعه إلى الإحباط والتراخي عن العمل بسبب انعدام الحافز المادي.

أما النظام الاقتصادي الإسلامي فقد أقر حرية الفرد في التملك والإنتاج. ولكنه قيدها بضوابط بما يضمن مصلحة الفرد والمجتمع معاً.

ثالثاً: ضوابط استخدام المال و امتلاكه في النظام الاقتصادي الإسلامي وانعكاسات ذلك على أسلوب العمل المصرفي :

- لقد منع الإسلام استثمار الأموال بطرق غير مشروعة مثل الربا والمقامرة ، وحرم الاستثمار في السلع المضرة مثل الاتجار في المخدرات ، ومنع الاكتساب عن طريق أعمال من هذا القبيل و أخذ أجرة على القيام بها لأن في هذه الأعمال تبديد للطاقات الصالحة المنتجة في الإنسان و الأجور الباطلة التي تدفع لأصحابها هدر لتلك الأموال

[1] سري. حسن/ الاقتصاد الإسلامي/ سبق ذكره/ ص٤٣.

[2] ومثال ذلك: إنشاء انجلترا هيئة عامة لأعمال الملاحة بعد إفلاس الشركات الخاصة التي كانت تباشر نشاطها البحري، وسماح الصين بملكية الأجانب للشركات عام ١٩٧٨ على ألا تتعدى نسبة الملكية ٤٩% من رؤوس الأموال.

التي كان بالإمكان تحويلها للمساهمة في زيادة الناتج القومي [1]. و حض الإسلام على استخدام الأموال في المشاريع الإنتاجية مثل الزراعة واستصلاح الأراضي البور والتعدين أي أن أول شرط في استخدام المال هو أن يكون المال قياماً للناس ولا يكون محلاً لطيش السفهاء ودليل ذلك قوله تعالى[2]: (وَلاَ تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَالَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً) ويتحقق من هذا الشرط أن يتم استخدام المال في وظيفته الطبيعية وفي مواجهة احتياجات الإنتاج والتسويق والاستهلاك العاقل ، وصولاً إلى استقرار الاقتصاد ونموه ، بعيداً عن أكبر خطر يهدد الاقتصاد المحلي و العالمي و هو عدم الاستقرار في الاقتصاد ، والذي كان نتيجته استخدام المال في عمليات المضاربة على الأسهم والعملات ، هذه المضاربة التي يدعمها الائتمان الغربي بحيث أصبح بإمكان كل فرد أن يشتري دون أن يدفع ، وأن يبيع دون أن يحوز مما أدى إلى تفاقم مشكلة الديون وحدوث الأزمات [3]، وأوضح مثال على ذلك الأزمة التي حلت بأسواق المال العالمية في ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧ (الاثنين الأسود) حيث انهارت أسواق المال العالمية وليذهب ٨٠٠ مليار $ أدراج الرياح في يوم واحد في بورصة وول ستريت ، أي ما يعادل مجموع ديون العالم الثالث[4]، وأزمة الثلاثاء الأسود في ٢٠٠٨/٩/١٥ والتي أطاحت بحوالي ٣٠ تريليون $ أي ما يكفي للقضاء على الفقر في الدول النامية في غضون عشرة أعوام [5].

وإن تقيد المصارف الإسلامية بهذا الشرط أثناء استخدام مواردها بحيث تستثمر أموالها في مشاريع إنتاجية بعيداً عن عمليات المضاربة في البورصة ، سيؤدي إلى تجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات .

- حرم الإسلام الظلم في المعاملات المالية وفقاً لقول النبي e [6] (لا ضرر و لا ضرار) الذي يمثل أحد أهم مبادئ التعاملات المالية في الإسلام ، فقد نهى النبي e عن الاحتكار بقوله[7] (لا يحتكر إلا خاطئ) لما في ذلك من إضرار بمصالح الناس و حدوث تقلبات في الأسعار ولما يؤدي إليه من الحيلولة دون استقرار المجتمعات والتضييق على الناس في

---

[1] الصدر . محمد باقر / سبق ذكره / ص ٦٥٧

[2] سورة النساء الآية (٥)

[3] الحصين .صالح بن عبد الرحمن / المصارف الإسلامية ما لها و ما عليها / نقلا عن الموقع الالكتروني www.muslimworldleagwe.org

[4] أحمد جميل/ الدور التنموي للبنوك الإسلامية/ رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية/ سبق ذكره _ ص٧٦

[5] جريدة الثورة / الأحد _ ٢٠٠٩/٣/١ العدد ١٣٨٥٣ص ٣

[6] موطأ الإمام مالك / دار إحياء التراث العربي _ مصر / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / الجزء الثاني ص ٧٤٥ الحديث ١٤٢٩

[7] صحيح مسلم / دار إحياء التراث العربي / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / الجزء الثالث ص ١٢٢٧ الحديث ١٦٠٥

أرزاقهم وأقواتهم[1]، كما أمر الله سبحانه وتعالى الدائن بالصبر على المدين حتى وإن تأخر في السداد[2] (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ) ، و منع الدائن أيضاً أن يأخذ أكثر من رأس المال الذي أقرضه لما في ذلك من ظلم، ودليل ذلك قوله سبحانه وتعالى[3] (وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ)

ولقد سادت النظرة إلى أن الربا هو ظلم للفقير لأن في ذلك استغلال لحاجته ، ولكن في الحقيقة إن المصارف التقليدية (الربوية) تقرض الموسرين (أصحاب الملاءة) وقل ما تقرض المحتاجين لعدم ضمانتها لهم على السداد وبالتالي عدم حصول الفقراء على القروض اللازمة لسداد احتياجاتهم ، لذلك فإن المصارف الإسلامية من شأنها أن تمنع الظلم في المعاملات المالية ولا سيما من خلال تقديمها القروض الحسنة وأموال الزكاة للمحتاجين .

- كما حرم الإسلام اكتناز الأموال و حبسها عن المشاركة في تمويل الاستثمارات [4]، فقد قال الله سبحانه وتعالى[5] (وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) ولا شك أن اكتناز الأموال يؤدي إلى جعل كتلة من النقود خارج إطار التداول النقدي مما يؤدي إلى عدم إمكانية استثمارها في مشروعات إنتاجية تعود بالنفع العام على كافة أفراد المجتمع . وإن من شأن المصارف الإسلامية تحقيق هذا الشرط من خلال تشجيع الأفراد على الادخار ، ومن ثم توظيفها في مشاريع إنتاجية ، تحقق عائداً لهؤلاء الأفراد وتسهم في تنمية المجتمع.
- وعلى الرغم من أن الإسلام قد حرم الاكتناز إلا أنه أمر بترشيد الاستهلاك ، فقد حرم الله سبحانه وتعالى إنفاق الأموال فيما ليس له ضرورة حتى وإن كانت أوجه الإنفاق هذه مشروعة (الإسراف) ودليل ذلك قوله تعالى[6] (وكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُوۤاْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ) ، بالإضافة إلى تحريمه إنفاق الأموال في الأوجه غير المشروعة (التبذير) كما قال الله تعالى[7] (إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوۤاْ إِخْوَانَ ٱلشَّيَاطِينِ وَكَانَ ٱلشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً)

أي أن الشرط الأخير لاستخدام الأموال هو ترشيد الاستهلاك ، و بذلك ينتفي هدر الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي لأن الأموال ينبغي أن توظف في مشاريع ذات

---

[1] د . سانو قطب مصطفى / الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي / دار النفائس _ الأردن _ الطبعة الأولى ٢٠٠٠ ص ١٨٢

[2] سورة البقرة الآية (٢٨٠)

[3] سورة البقرة الآية (٢٧٩)

[4] راشد .عمر / دور البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة / مجلة شؤون خليجية / العدد ٣٧ _٢٠٠٤ ص ٥٢

[5] سورة التوبة الآية (٣٤)

[6] سورة الأعراف الآية (٣١)

[7] سورة الإسراء الآية (٢٧)

منفعة حقيقية لحياة الناس والبلاد ، فالأموال في النظام الاقتصادي الإسلامي لا تمنح كقـــرض لا يعلم إلى أين سيتجه إلى سلع كمالية أو سلع استهلاكية . و إن أموال المصارف الإســـلامية إذا شاركت في عملية الاستيراد فهي أموالٌ حقيقية و ليست ائتماناً مخلوقاً ، وهي تقـــدم إلـــى السوق سلعاً مطلوبة فإذا بيعت استرد المصرف أموالاً أكثر من التي دفعها.

- و ينبغي لمالك المال في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي الالتزام بأداء الواجبات الشرعية المفروضة عليه أي إيتاء الزكاة والصدقات ، ودليل ذلك قوله تعالى[1] **(خُذْ مِـــنْ أَمْـــوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)**

فقد أوجب الإسلام فريضة الزكاة على كل مال بلغ حد النصاب وحال عليه الحول ، بالإضافة إلى ذلك فقد أمر رسول الله **r** بضرورة الإغناء عند دفع الزكاة والصدقات ، واهتدى بذلك سيدنا عمر رضي الله عنه حيث قال [2](إذا أعطيتم فأغنوا) . أي أن مبادىء امتلاك المال في الاقتصاد الإسلامي تمنع تركز الثروة في يد فئة قليلة من الناس (ولكن هذا لا يعني تساوي كافة الناس في الدخول) وكما قال الله تعالى[3] **(كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ)**

و قد أدى النظام المصرفي الربوي لأن يكون المال دولة بين الأغنياء وذلك بسبب تحيزه لناحية الجدارة الائتمانية وليس لناحية الجدوى الاقتصادية فكلما كانت الجدارة الائتمانية للشخص أكبر كان معدل الفائدة الذي يدفعه أقل وفرصته في الحصول على التمويل أعظم ، وبمعنى آخر إن المنشأة الكبيرة والتي هي أقدر على تحمل عبء الفائدة تحمل عبئاً أقل ، وبالعكس فإن المنشأة المتوسطة و الصغيرة تحصل على فرص تمويل أقل ، وهذا ما أدى إلى اختناق المنشآت المتوسطة والصغيرة في البلدان ذات الطابع الرأسمالي ، أما المصارف الإسلامية فمن شأنها أن تدعم أصحاب الصناعات الصغيرة والحرفية ، وأن تسهم في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ، و ذلك لعدم تحيزها لناحية الجدارة الائتمانية عند منح القروض للعملاء، كما أنها تسهم في إعادة توزيع الدخل من خلال جمع أموال الزكاة و تقديم القرض الحسن .

أي أن ضوابط استخدام المال وتملكه في النظام الاقتصادي الإسلامي تؤدي إلى تحقيق النمو المتوازن (تحقيق زيادة في الدخل القومي مع تحقيق العدالة في توزيع هذا الدخل) .

---

[1] سورة التوبة الآية (١٠٣)

[2] أبو بكر البيهقي / سنن البيهقي الكبرى / تحقيق محمد عبد القادر عطا / مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٩٩٤ / الجزء السابع ص ٢٣

[3] سورة الحشر الآية (٧)

المبحث الثاني : مصادر الأموال لدى المصارف الإسلامية والخدمات التي تقدمها

المطلب الأول: مصادر الأموال الداخلية

يمكن تقسيم مصادر الأموال الداخلية في المصارف الإسلامية إلى ما يلي[1]

أولاً: حقوق المساهمين

وتتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المرحلة وفيما يلي تفصيل لكل بند من هذه البنود:

١- رأس المال : ويتمثل رأس المال من الأموال المودعة المدفوعة من قبل المؤسسين و المساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة .

٢- الاحتياطات : ويعرف الاحتياطي بأنه مجموع الأرباح المحتجزة (غير الموزعة على المساهمين) بغية تعزيز المركز المالي للمصرف والمحافظة عليه ، وضمان سلامة رأس المال.

٣- الأرباح المرحلة : وتمثل أرباحاً محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناءً على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك ، وذلك لأغراض مالية أو اقتصادية .

ثانياً:المخصصات

ويعرف المخصص بأنه أي مبلغ يحسم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة .

ثالثاً : موارد أخرى

هناك مصادر أخرى قد تتاح للمصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة المقدمة من قبل المساهمين .

---

[1] د . زعتري . علاء الدين / المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها /دار غار حراء / الطبعة الأولى ٢٠٠٦ / ص١١٣ => ص١١٥

المطلب الثاني : مصادر الأموال الخارجية

يقصد بمصادر الأموال الخارجية التي يتم الاعتماد فيها على أموال الآخرين من غير أصحاب المشروع المالكين له وتقسم إلى :

أولاً: ودائع غير استثمارية

وهي التي يتم اجتذابها على أساس القرض ، وبالتالي فإنها تكون مضمونة رأس المال ولكن لا عائد لها [1].

ويشتمل هذا النوع من الودائع على :

١- ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) :وهي عبارة عن المبالغ التي يعهد بها الأفراد إلى المصرف، شريطة أن يتعهد المصرف بردها عند الطلب . وتتسم الحسابات الجارية بأنها تستخدم فقط في التوظيفات القصيرة الأجل ، وذلك بعد أن تقوم إدارة المصرف بتقدير معدلات السحب اليومية ، بالإضافة إلى أن الأرباح المتحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال ليست من حق أصحاب الودائع ، وذلك لأن المصرف ضامن لرد هذه الودائع ، ولا يتحمل أصحابها أي مخاطر نتيجة استثمار هذه الأموال.

٢- الودائع الادخارية : حيث تقوم المصارف الإسلامية بفتح حسابات من أجل حض المدخرين الصغار على التعامل معها (حسابات التوفير) وقد اعتبرها بعض الباحثين بأنها مثل الحسابات الجارية ، للمودع حق السحب منها متى شاء ، وفي أي وقت ، ما عدا إذا اتفق مع المصرف على أن يأخذ هذا الأخير أمواله بناءً على المضاربة ، وفي هذه الحالة تأخذ نصيبها من مردودية الاستثمارات التي يباشرها المصرف[2] .

ثانياً:الودائع الاستثمارية

وهي الودائع التي يتم اجتذابها في الغالب على أساس المضاربة وعندئذٍ يكون لها حصة من الربح .و يجب تحديد نسبتها بشكل مسبق في نظام المصرف ، وفي مقابل هذه الحصة من الربح تتعرض هذه الودائع إلى خطر الخسارة.

---

[1] د. المصري : رفيق يونس / المصارف الإسلامية : دراسة شرعية / دار المكتبي / الطبعة الأولى ٢٠٠١/ ص١٨

[2] الشرقاوي . عائشة / البنوك الإسلامية ، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق / دار البيضاء _ بيروت ٢٠٠٠ / ص٢٤٦

ويقسم هذا النوع من الودائع إلى قسمين[1] :

- **§** الإيداع مع التفويض بالاستثمار : بمعنى أن يكون للمصرف الحق في استثمار المبلغ المودع في أي مشروع من مشروعات المصرف الإسلامي ويستثمر أمواله فيه ، وله أن يحدد مدة الوديعة أو لا يحددها ، وبالتالي فإن هذا النوع من الإيداع يقوم على أساس عقد المضاربة المطلقة.
- **§** الإيداع بدون التفويض بالاستثمار: أي أن يقوم المودع باختيار مشروع من مشروعات المصرف الإسلامي ويستثمر أمواله فيه ، وبالتالي فإن هذا النوع من الإيداع يقوم على أساس عقد المضاربة المقيدة .

ثالثاً: صكوك الاستثمار

وهي عبارة عن البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات في المصارف التقليدية ، و صكوك الاستثمار هذه تعد تطبيقاً لعقد المضاربة و غيره من العقود ، حيث إن المال من طرف أصحاب الصكوك ، والعمل من طرف آخر ، و لهذه الصكوك عدة أشكال مثل صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد ويحكمها عقد المضاربة المقيدة ، أو صكوك الاستثمار العام ويحكمها عقد المضاربة المطلقة .

رابعاً: شهادات الإيداع

وهي أحد مصادر الأموال المتوسطة الأجل في المصارف الإسلامية ، ويتم إصدار هذه الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة دخول المودعين ، وتتراوح مدة الشهادة من ستة أشهر إلى ٣ سنوات .

سادساً: موارد أخرى

مثل قيام بعض المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع أموالها في مصارف إسلامية تعاني من عجز في السيولة.و أيضاً بعض الإيرادات التي تحصل عليها المصارف الإسلامية لقاء تقديم بعض الخدمات .

[1] د . زعتري . علاء الدين / المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها / سبق ذكره / ص١١٩

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية

إن غياب عنصر الفائدة لم يمنع المصارف الإسلامية من تقديم الخدمات المصرفية المعروفة مقابل أجر أو عمولة أو إيجار، وذلك استناداً إلى أساس شرعي يجيز تقاضي أجر لقاء تقديم خدمة معتبرة ، وبناءً على ذلك يمكن أن نميز بين ٣ أشكال مختلفة من العائدات التي يمكن أن تتقاضاها المصارف الإسلامية لقاء الخدمات التي تقدمها [١]:

- في صورة أجر لقاء تقديم خدمات أو أعمال نافعة أو قيامها بدور الوكالة .
- في صورة عمولة لقاء قيامها بأعمال الوساطة .
- في صورة إيجار و ذلك لقاء الانتفاع من ممتلكاتها أو بعض خدمات مرافقها .

أولا:الخدمات المصرفية في نطاق العمل المأجور

ويمكن تقسيم هذه الخدمات إلى خدمات مصرفية غير مرتبطة بالإقراض ، وخدمات مصرفية مرتبطة بالإقراض .

الخدمات المصرفية غير المرتبطة بالإقراض : ومن أهم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية في هذا المجال :

١- فتح الحسابات المصرفية[٢]: وتمثل هذه الخدمة بداية العلاقة مع العميل ، وتعود على العميل بالنفع من حيث حفظ المال وسهولة تداوله و تحريكه ، وترتبط هذه الخدمة بالعديد من الخدمات الأخرى مثل تسليم المدفوعات وتأدية الشيكات ، وتنفيذ أوامر التحويل والصرف وتزويد العميل بكشوفات الحساب . وتعتبر تأدية هذه الخدمة بالنسبة للعمل المصرفي الحديث نقطة البداية التي ليس عنها غنى، وذلك باعتبارها القناة التي تتدفق منها الودائع النقدية إلى المصرف وبالتالي إمكان استخدامها في عمليات الائتمان المصرفي .

٢- التعامل بالأوراق المالية : يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات ، فالسهم يحصل صاحبه على عائد سنوي أما السند فيحصل صاحبه على فائدة ثابتة ، ولذلك فإن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالسندات . في حين أنها من الممكن أن تتعامل بالأسهم بيعاً وشراءً والحصول على ربح نتيجة الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، ويمكن للمصارف الإسلامية أيضاً حفظ هذه الأسهم و الحصول على أجر مقابل ذلك[٣] .

---

[١] د . قلعاوي .غسان / سبق ذكره / ص١٨٥

[٢] د. حمود سامي حسن أحمد / سبق ذكره / ص٣٣٣

[٣] د خلف .فليح حسن / سبق ذكره / ص ١١٩

٣- التعامل بالأوراق التجارية : تعتبر الأوراق التجارية (الكمبيالة _ الشيك) بمثابة أداة للوفاء بالديون مقابل الغير بحيث يمكن تحويل المديونية من شخص لآخر . وتستطيع المصارف الإسلامية القيام بتحصيل الأوراق التجارية و حفظ هذه الأوراق ، وقبولها كضمان في بعض العمليات الاستثمارية إذا تم التأكد من صحة الأوراق التجارية المقدمة كضمان .

٤- إجراء الحوالات : يحتاج الكثير من العملاء بالمصارف إلى إجراء عملية تحويل أموال داخل وخارج البلد الواحد أو إلى بلاد أخرى خارجية ، ويتم تغطية هذه الخدمة إما عن طريق التحويلات البرقية أو التلكس أو عن طريق شيكات تحصل في بلد المستفيد، و يمكن للمصارف الإسلامية إجراء هذه الحوالات مقابل أجر تحصل عليه .

الخدمات المصرفية المرتبطة بالإقراض : يعتبر نشاط الإقراض النشاط الرئيسي في البنوك التقليدية ، وذلك لأن البنك التقليدي هو تاجر قروض ، ويحقق الجانب الرئيسي من إيراداته نتيجة فرق الفوائد التي يتقاضاها.

أما في المصارف الإسلامية فإن نشاط الإقراض هو نشاط ثانوي يقتصر في الغالب على المجالات التالية[١] :

- إقراض عملاء المصرف قروضاً قصيرة الأجل ، وذلك من أجل مواجهة حالات الحاجة للسيولة المؤقتة أو الطارئة .
- بعض القروض الاستهلاكية: و تقوم المصارف الإسلامية عند منحها للقروض الاستهلاكية بالتمييز بين القروض لحالات الضرورة التي يمكن مقابلتها بأسلوب القرض الحسن ، و الحالات الأخرى التي يمكن إدخالها في نشاط الاستثمار ، بتطبيق أسلوب المرابحة أو بيع الأجل أو غيرها من أساليب الاستثمار التي سيتم ذكرها في المطلب الثالث من هذا المبحث .
- الإقراض العرضي المرتبط بتأدية بعض الخدمات المصرفية مثل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية ، وفيما يلي شرح مبسط لمدى إمكانية المصرف الإسلامي القيام بمثل هذه الخدمات .

١- خطابات الضمان : تعد خطابات الضمان من الأنشطة المصرفية الهامة ، حيث أصبحت أداة للتعامل الاقتصادي الداخلي والخارجي على حد سواء و خاصة في مجال التعاقدات

[١] د.قلعاوي . غسان / سبق ذكره / ص ١٩٣

والمقاولات ، ويعرف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابي يصدر من المصرف بناء على طلب المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة . ويرى بعض الفقهاء عدم جواز أخذ أجرة أو أي تعويض مقابل خطابات الضمان ، بينما يرى فريق آخر أنه من حق المصرف أن يتقاضى عمولة على خطابات الضمان لأنه يمثل مجموعة من الخدمات تتضمن الوكالة مقابل ما يتلقاه البنك من أتعاب تتضمن بعض النفقات الإدارية ، لذلك يمكنهم أن يغطوا هذه الأتعاب عن طريق العمولات ، وعلى أي حال فإنه من حق المصرف الإسلامي أن يستعيد المبلغ الأصلي دون فائدة[١] .

٢- تعد الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف بصفة عامة ، حيث تعد أساس الحركة التجارية (الاستيراد والتصدير) في كافة أنحاء العالم ، والتي تنفذ من خلال شبكة من المراسلين للمصارف حول العالم . ويعرف الاعتماد المستندي بأنه طلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج ، ويقوم المصرف بموجبه عن طريق المراسلين بسدادها ، و تنفذ الاعتمادات المستندية بالمصارف الإسلامية بالخطوات والصيغ والحالات التالية [٢]:

١) إذا كان الاعتماد المستندي مغطى بالكامل من قبل العميل ، فحينئذٍ يقتصر دور المصرف على الإجراءات المصرفية لفتح الاعتماد لدى المراسل و سداد قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة . وفي هذا الأسلوب تندرج الخدمة المصرفية تحت قواعد الوكالة والإجارة ، ويتقاضى المصرف مقابل ذلك أجراً .

٢) إذا كان الاعتماد المستندي مغطى جزئياً من قبل العميل بحيث يدفع جزءاً من ثمن البضاعة و يقوم المصرف الإسلامي بدفع الباقي ففي هذه الحالة يوجد طريقتان للتعامل بين المصرف و العميل :

- طريقة الشراكة بين العميل والمصرف حيث يتفق الطرفان على شراء سلعة معينة فيقومان بالتمويل اللازم لها ، فيدفع العميل المبلغ الذي يقدر عليه ، ويدفع المصرف المبلغ الباقي ، ويتم تحديد نسبة الربح حسب الاتفاق ، والخسارة حسب نسبة رأس مال كل منهما ، وتأخذ الصيغة في هذه الحالة أحكام شركة العنان .

---

[١] Ayub .muhammad/ Understanding Islamic finance/John Wiley / 2007p 384

[٢] د. العلي : صالح حميد / المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / دار النوادر _ دمشق _ الطبعة الأولى ٢٠٠٨ / ص ٢٤٦

- طريقة المرابحة حيث يطلب العميل من المصرف أن يشتري له البضاعة بحسب السعر المعروض ، و يتعهد العميل بشراء البضاعة من المصرف بالدين بربح متفق عليه غالباً ، فإذا وافق المصرف فإنه يقوم بشراء هذه البضاعة و تملكها و دخولها في ملكيته و ضمانه إلى أن يسلمها للعميل ، ويكون المصرف قد استفاد من فرق السعرين (سعر الشراء وسعر المبيع) ، هذا بالنسبة لعلاقة المصرف مع المستورد ، أما بالنسبة لعلاقة المصرف مع البنك المراسل فينبغي أن تكون قائمة على أساس دائن بمدين مع اجتناب الربا .

٣) إذا كان الاعتماد المستندي غير مغطى أصلا من قبل العميل ، حيث لا يملك شيئاً من قيمة هذا الاعتماد ، ولا يستطيع تمويل أي جزء من هذا المشروع ، ففي هذه الحالة إذا كان المصرف يملك تمويل هذا المشروع و يريد الدخول فيه فهناك طريقتان :

- طريقة المضاربة : حيث يدفع المصرف للعميل المال اللازم للمشروع ، ويقوم العامل بالعمل ، و يتفق الطرفان على نسبة الربح أما الخسارة فتكون على المصرف .
- طريقة المرابحة : حيث يطلب العميل من المصرف فتح اعتماد (بعد معرفة البضاعة من حيث سعرها وكميتها و مواصفاتها) فإذا وافق المصرف فإنه يقوم بشراء هذه البضاعة و تملكها و دخولها في ضمانه ، ثم يبيعها ديناً للعميل ، بناءً على وعدٍ منه بالشراء بربح متفق عليه .

ثانياً :الخدمات المصرفية الإسلامية في نطاق نشاط الصرف

تمارس المصارف الإسلامية عادةً نشاط الصرف والمتمثل في بيع النقد والأصول النقدية والمعادن الثمينة ، وفيما يلي شرح مبسط لبعض هذه الخدمات[١] .

عمليات الصرف الفوري : يقوم المصرف الإسلامي ببيع وشراء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة بشكل آني (سواءً تم التعامل نقداً أو حسابياً) بحيث يحقق بعض العوائد من خلال فرق الأسعار ، كما يمكن للمصرف الإسلامي القيام بعمليات الترجيح بشكلها الآني مستفيداً من فروق الأسعار بين الأسواق المالية.

[١] د.قلعاوي . غسان / سبق ذكره / ص ١٨٨- ١٩٠

عمليات التغطية البسيطة : ترتبط عمليات التغطية في النشـــاط المصـــرفي أصـــلاً بعمليـــات الاستيراد والتصدير، حيث قد يتطلب الأمر أن يحتاط التاجر المستورد أو المصـــدر لتذبـــذب أسعار العملات خلال المدة الواقعة بين تاريخ التعاقد والدفع ، فيبرم اتفاقاً مع البنـــك بتـــاريخ التعاقد أو فتح الاعتماد المستندي بأن يشتري ويبيع فيه المبلغ المطلوب سداده أو قبضـــه فـــي تاريخ القبض ، أو السداد حالياً.

و نظراً لما تؤديه هذه العملية من خدمة لكل من المستورد والمصدر (مع اطمئنان المســـتورد لما سيدفعه و اطمئنان المصدر لما سيقبضه) فقد أجاز الفقهاء[1] للمصارف الإســـلامية القيـــام بمثل هذه العملية لأنه لا يوجد نص صريح في تحريمها، ولا سيما أن هذه العملية مبنية علـــى أساس وجود تجارة حقيقية و ليست قائمة على أساس توقع الأرباح بالبيع والشراء ، والذي لا يقوم على وجود معاملات حقيقية في الاستيراد والتصدير[2] .

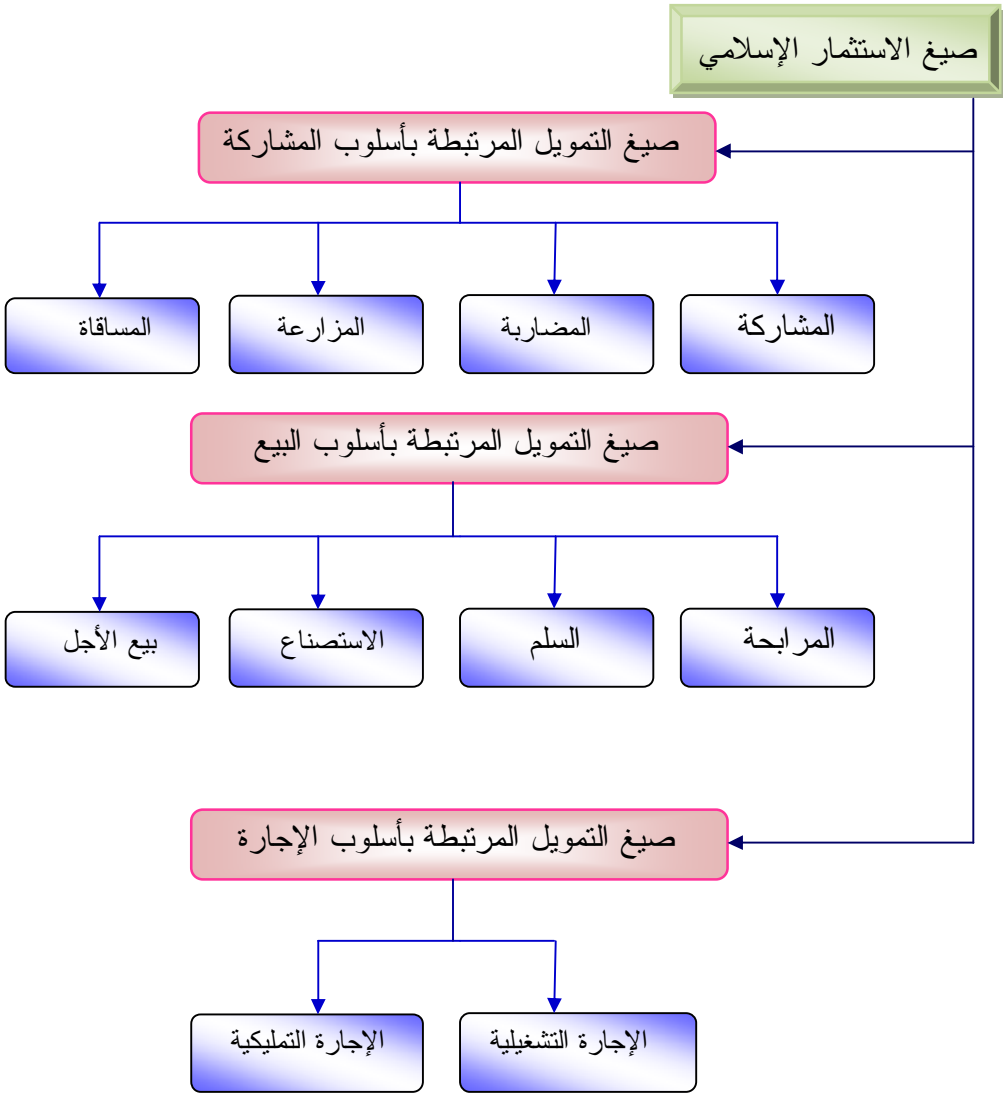
بالإضافة إلى هذه الخدمات التي تم ذكرها تقوم المصارف الإسلامية بتقديم بعـــض الخـــدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات مثل خدمة الإيجار حيث تقوم بتأجير بعض ممتلكاتها مقابـــل عائد إيجار .

[1] يقول ابن حزم " ...التواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة و في بيع الفضة بالفضة و في سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز _ تبايعا بعد ذلك أو لـــم يتبايعا لأن التواعد ليس بيعاً ...لأنه لم يأت نهي عن شيء من ذلك " ، و يقول الإمام الشافعي في كتابه الأم " ...إذا تواعد الرجلان الصرف فلا بأس أن يشـــتري الرجلان الفضة ثم يقرانها عند أحدهما حتى يتبايعا ويصنعا بها ما شاءا ".

[2] د. حمود : سامي حسن أحمد / سبق ذكره / ص ٣٢٠

المبحث الثالث : صيغ التمويل لدى المصارف الإسلامية و أهميتها الاقتصادية

تقوم المصارف الإسلامية باستثمار أموالها وفق أساليب عديدة تتدرج جميعها تحت ثلاثة خطوط رئيسية وهي: (المشاركة ، البيع ، الإجارة)[1] ، ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض أهم صيغ التمويل الإسلامية مع توضيح لأهميتها الاقتصادية .



[1] د. الهيتي : قيصر عبد الكريم / أساليب الاستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية / دار رسلان _ دمشق _الطبعة الأولى ٢٠٠٦ ص٧٧

المطلب الأول: صيغ التمويل المرتبطة بأسلوب المشاركة

أولاً : المشاركة و أنواعها و أهميتها

تعريف المشاركة : تعني المشاركة اشتراك شخصين أو أكثر من أجل القيام بمشروع معين من خلال مساهمة كل منهم فيه ، سواءً برأس المال أو العمل وتقاسم ما ينجم عنه من ربح أو خسارة [1].

و تعتبر المشاركة الركيزة الأساسية للعمل الاستثماري في الإسلام وعلى أساسها قام الفقهاء بتقسيم الشركات كما يلي[2]:

- شركات أملاك : وتعني اشتراك شخصين أو أكثر في تملك عين بإرادتهما كما في البيع أو دون إرادة منهما كما في الميراث ، أي هي عبارة عن اختلاط الأموال بحيث يتعذر فيها فصل الحصص.
- شركات عقود : وتعني تعاقد اثنين أو أكثر على الاشتراك في مال أو في عمل أو كلاهما معاً، وما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة ، وتقسم شركات العقود إلى :

- شركات أموال: وهي شركات يتفق فيها طرفان أو أكثر على المشاركة في رأس المال واستخدامه واستثماره في ممارسة نشاط معين والمشاركة في الربح (أو الخسارة) الذي يتحقق نتيجة هذا الاستثمار، ويمكن التمييز بين نوعين من شركات الأموال : شركة المفاوضة ، وشركة العنان ، والفرق بين كل من هذين النوعين بأن من شروط شركة المفاوضة بأن يتساوى الشركاء في كل من المال والتصرف والدين وبالتالي فإنه يتم تقاسم الأرباح بين الشركاء بالتساوي ، أما شركة العنان فلا تشترط مثل هذه الشروط وبالتالي يتم تقسيم الربح حسب النسب المتفق عليها .

وتعتبر شركة العنان من أهم الصيغ التي تعتمدها المصارف الإسلامية في استثمار أموالها ، كونها تتماشى مع الحياة المعاصرة وتتعايش مع الواقع الحالي ، وبالتالي فهي تمثل الوجه الرئيسي لاستثمار الأموال في المصارف الإسلامية ، بالإضافة إلى المضاربة التي تمثل الوجه الآخر.

- شركات أعمال أو أبدان أو التقبل : وتعني اتفاق بين اثنين أو أكثر أن يتقبلا عملاً ما على أن تكون أجرة هذا العمل بينهما حسب الاتفاق ، مثل شركة الأطباء أو الخياطين .

---

[1] د. خلف . فليح حسن / سبق ذكره / ص ٢٦١

[2] د. دوابه . أشرف محمد / صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق دار السلام_ القاهرة _ الطبعة الأولى ٢٠٠٦ ص٢٢٥

- شركة الوجوه أو الذمم أو المفاليس : وهي شركة بين اثنين أو أكثر بدون رأس مال على الشراء نسيئة والبيع نقداً، ويوزع الربح حسب ملك المال المشترى (أي حسب ضمانه) أو حسب الاتفاق .
- شركة المضاربة : وتعني عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما ويسمى رب المال نقداً معلوماً إلى الطرف الآخر ويسمى رب العمل ليعمل فيه شريطة أن يكون الربح بينهما بحصة شائعة ومعلومة .

و يمكن تقسيم المشاركة إلى ما يلي:

من حيث استمرار ملكية المصرف

١- المشاركة الثابتة: وفيها يكون للبنك حصة ثابتة في الشركة حتى انتهاء المدة المحددة لها.

٣- المشاركة المتناقصة: وفيها يكون من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية الشركة وذلك عن طريق تجنيب جزء من الدخل المتحصل لسداد حصة المصرف ، حتى تنقل ملكية الشركة كاملة إلى الشريك .

من حيث استرداد المصرف للتمويل :

١- المشاركة المستمرة : وهي ترتبط بالشركة ذاتها ، فإذا ظلت الشركة قائمة ظل المصرف شريكاً فيها .

٢- المشاركة المنتهية : وهي ترتبط بوقت معين للتمويل مثل دورة النشاط التجاري ، أو دورة مالية ، أو عملية مقاولات أو غيرها .

من حيث طبيعة الأصول الممولة :

١- المشاركة الجارية : كالمشاركة في نفقات التشغيل .

٢- المشاركة الاستثمارية : وهي التي تدخل في تكوين رأس المال الثابت .

من حيث مجالات التمويل : كالمشاركة التجارية أو الصناعية أو التجارية أو الخدمية .

و لصيغة المشاركة العديد من المزايا والمنافع الاقتصادية يمكن إيجازها في الأسطر التالية[١] :

[١] انظر : د. خلف. فليح حسن/ سبق ذكره / ص٢٦٨

د.عزي .فخري حسين / صيغ تمويل التنمية في الإسلام _ البنك الإسلامي للتنمية_ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب _ وقائع ندوة عقدت في الخرطوم عام ١٩٩٣ / ص٢٥

د.إرشيد . محمود عبد الكريم / الشامل في عمليات ومعاملات المصارف الإسلامية / دار النفائس _ الأردن / الطبعة الأولى ٢٠٠١ ص ٣٩

١) تلافي سلبيات نظام الفائدة سواء من ناحية ارتفاع كلفة الاقتراض ، أو من خلال تلافي الاكتناز الذي يتم نتيجة الابتعاد عن التعامل بالفائدة ، مما يسهم في تحرير الموارد المالية المكتنزة ، وإعادتها إلى دورة النشاطات الاقتصادية عن طريق صيغة المشاركة .
٢) إن المشاركة تدعو المصرف للبحث التام والدقيق عن أفضل مجالات الاستثمار و أرشد الأساليب ، فيتعاون المال و خبرة العمل في الاقتصاد الوطني ، كما أنها تحقق العدالة في توزيع الأرباح دون أن يستغل مودع في مشروع معين أرباح مودع آخر في مشروع ثاني .
٣) كما أنها تؤدي إلى زيادة التوسع في النشاطات الاقتصادية من خلال استثمار الأموال في النشاطات القائمة ، أو من خلال إقامة مشاريع ونشاطات جديدة يتحقق معها زيادة في إنتاج المجتمع ، ومن ثم الإسهام في زيادة معدلات النمو .
٤) كما أن صيغة المشاركة تناسب بدرجة أكبر المشروعات التي يراد أن تقام وتستثمر لفترات زمنية طويلة ، وهي المشروعات ذات الطبيعة الإنتاجية ، وبالتالي فإنها تتيح استخدام الموارد في مجالات الاستثمار المنتجة بدلاً من توجيهها إلى المشاريع الهامشية (غير المنتجة).
٥) إن صيغة المشاركة تسهم في الحد من حالات التضخم وذلك من خلال ارتباطها بالنشاطات المنتجة والتي ينتج عنها ازدياد عدد السلع والخدمات ، و ذلك بدلاً من عمليات الإقراض التي تستخدم في المجالات غير المنتجة مما يؤدي إلى زيادة الطلب دون أن يرافقه زيادة في الإنتاج ، وبالتالي ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.
٦) كما أن صيغة المشاركة تشجع العديد من الأفراد والجهات المتحفظة والتي تتردد في استخدام أموالها وبالذات لأغراض الاستثمار الإنتاجي، حيث أن مشاركة المصرف الإسلامي لها يحفزها على هذا الاستخدام ، وذلك من خلال ثقتهم بجدوى المشروع التي تتم مشاركة المصرف فيه ، و بذلك يتم جذب موارد هؤلاء الأفراد واستخدامها .

ثانياً : المضاربة و أنواعها و أهميتها

تعريف المضاربة: هي أن يدفع رب المال (مالكه) سواءً كان فرداً أم مؤسسة (مصرف) إلى العامل (المضارب) مالاً يتجر به على أن يكون الربح مشتركاً بينهما ، بشروط مخصوصة و الخسارة تكون على صاحب المال وحده في الجملة [١].

[١] د. العلي : صالح حميد / المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / سبق ذكره / ص ٢٨١

وللمضاربة عدة أنواع يمكن إيجازها بما يلي :

١- المضاربة الثنائية (الخاصة):حيث يكون فيها المال من جهة واحدة والعمل من جهة واحدة أيضاً وقد تكون هذه الجهة شخص طبيعي أو اعتباري . وهذا النوع من المضاربة هو الذي كان معمولاً به في صدر الإسلام .

٢- المضاربة الجماعية (المشتركة) أي أنها متعددة الأطراف سواءً من حيث طرف أصحاب الأموال (المشاركين) ، أو من حيث طرف العاملين (المضاربين) ، وهذا النوع من المضاربات هي التي تستخدم بشكل واسع في الوقت الحاضر ، كونها تتماشى مع الوقائع والتطورات الاقتصادية المعاصرة والمتمثلة أساساً بوجود المؤسسات التمويلية و الاستثمارية والتي من بينها المصارف الإسلامية .

٣- المضاربة المقيدة : وفيها يتم وضع قيود تحد من حرية التصرف بالأموال ، كأن يتم تحديد الفترة الزمنية للمضاربة ، أو النشاطات أو المناطق التي يتم فيها استخدام مال المضاربة .

٤- المضاربة الحرة (المطلقة) : وفيها يتم إعطاء المضارب حرية التصرف في الأموال ، واتخاذ القرارات التي يراها مناسباً.

و يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية لصيغة المضاربة بما يلي[١] :

١) الإسهام في عملية التنمية من خلال توسيع النشاطات الاقتصادية و ذلك اعتماداً على الربط بين المال الذي يمتلكه أحد طرفي المضاربة و العمل الذي يستخدم هذا المال .

٢) الإسهام في توفير فرص الاستخدام لكل من العمل الذي لا تتاح الفرصة لاستخدامه وكذلك رأس المال الذي لا يتم استخدامه ، وبالتالي فإنها تسهم في حل مشكلة البطالة من جهة ، ومشكلة تجميد الأموال (الاكتناز) من جهة أخرى .

٣) كما أن المضاربة تسهم في التقليل من التفاوت في توزيع الدخول ، وذلك من خلال حصول العمل على حصة من الأرباح التي تتحقق نتيجة المضاربة ، وبهذا تزداد حصة عنصر العمل من الدخل المتحقق في الاقتصاد . وأيضاً من خلال عدم انفراد رأس المال في الحصول على عائد ممارسة النشاطات الاقتصادية والتي يمثلها الربح.

٤) تحقيق درجة أكبر في تخصيص الموارد ، وذلك من خلال توجيه الموارد نحو المجالات التي يمكن أن تحقق أكبر عائد ممكن فيها نتيجة استخدام المال من قبل المضاربين (العاملين في المضاربة) والذي يفترض توفر القدرة والخبرة فيهم من أجل استخدام هذه الأموال بالشكل الذي يحقق أكبر عائد ممكن .

---

[١] د.خلف .فليح حسن / سبق ذكره / ص ٢٢٨

ثالثاً : المزارعة و أهميتها

تعريف المزارعة : تعرف المزارعة بأنها تقديم الأرض لمن يزرعها و يعمل فيها ، مع اقتسام الطرفين لغلتها من الزرع .

و يمكن إيجاز الأهمية الاقتصادية لصيغة المزارعة بما يلي[١] :

١) بموجب هذه الصيغة يصار إلى توزيع المخاطر بين أطراف التمويل الأمر الذي ينسجم مع أسلوب الصيرفة الشاملة لدى المصارف الإسلامية من جهة و يؤدي إلى استرجاع مبلغ التمويل وعدم خسرانه من جهةٍ أخرى .

٢) إن مشاركة الزبون في هذه الصيغة إنما يتم طبقاً لمبدأ المشاركة أو المساهمة في رأس المال ، الأمر الذي يوفر حافزاً لديه و لدى جميع المشاركين والمساهمين في العملية على إنجاحها و الحرص على تنفيذ بنود الاتفاق، لأن نجاح المشاركة فيه مصلحة شخصية لهم، فضلاً عن مصلحة دعم الاقتصاد الوطني و القومي .

٣) إن انتشار هذا النوع من التمويل لا بد من أن يؤثر إيجاباً في دعم و تنشيط و تحفيز الإنتاج الزراعي ، الأمر الذي يعود خيره في توفير الغذاء و بعض متطلبات الإنتاج الصناعي فضلاً عن تشغيل الأيدي العاملة العاطلة .

٤) كما أن هذه الصيغة تتميز بتجاوزها لعقبة الضمانات التي حالت وتحول دون استفادة صغار المزارعين و المنتجين من قروض التمويل الزراعي طبقاً لقوانين المصارف الزراعية في العديد من البلدان النامية .

رابعاً: المساقاة و أهميتها

تعريف المساقاة : هي أن يدفع الرجل شجره إلى آخر ليقوم بسقيه و عمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره .

و تمثل المساقاة توجه الاستثمار الإسلامي نحو مكملات التنمية الزراعية و التي تبدأ بها المزارعة لتقف مع المساقاة في خط واحد ، حيث يمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دوراً فاعلاً في إنعاش القطاع الزراعي ، هذا القطاع الذي يعاني من تخلف شديد في أغلب الدول الإسلامية ، والتي تمتلك أراضٍ قابلة للزراعة تقدر مساحتها بحوالي ٢.٢١٠ مليون هكتار ، إلا أنها لا تزرع منها سوى ٢.٥٢٥ ألف هكتار ، وهي تمثل نسبة ١١.٤% من نسبة الأراضي القابلة للزراعة[٢] .

---

[١] د. الهيتي : قيصر عبد الكريم / أساليب الاستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية / سبق ذكره / ص ١١٦

[٢] د. الرفاعي : حسين محمد / سبق ذكره / ص ٧١

المطلب الثاني : صيغ التمويل المرتبطة بأسلوب البيع

أولاً : المرابحة و أنواعها و أهميتها

تعريف المرابحة[1]: هي عبارة عن عملية بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع (المصرف) مع زيادة ربح معلوم متفق عليه .وقد يكون البيع مرابحة عادية (فقهية) ويمتهن فيها المصرف التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها من العميل ، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بربح يتفق عليه ، أو يكون البيع مرابحة مقترناً بوعد من العميل ، أي أن المصرف لا يشتري السلعة إلا بعد تحديد العميل لرغباته ، ووجود وعد مسبق بالشراء ويطلق عليها المرابحة المصرفية (بيع المرابحة للآمر بالشراء) و يمكن تقسيم هذا النوع من المرابحة إلى ما يلي [2]:

- بيع المرابحة على أساس عدم الإلزام بالوعد لكل من الطرفين (المصرف والعميل) وهذا جائز باتفاق العلماء .
- بيع المرابحة على أساس الإلزام لكل من الطرفين : أي أن العميل ملزم بشراء ما يشتريه المصرف له ، بناءً على أمره بالشراء ، و المصرف ملزم بالبيع للعميل دون غيره .
  و هذه الصورة مختلف في مشروعيتها و قد أخذت بها معظم المصارف الإسلامية .
- المرابحة على أساس الإلزام بالوعد لأحد الطرفين ، فقد يكون المصرف هو الملزَم ، و حينئذٍ لا يحق له بيع السلعة إلا للعميل . و قد يكون العميل هو الملزَم فليس له أن يرفض شراء السلعة من المصرف الذي قام بشرائها ، والمصرف في هذه الحالة مخير بالبيع للعميل أو غيره ، وهذه الصورة لم يتعرض لها الفقهاء القدامى لذلك اختلف المعاصرون فيها ، و أخذت بها بعض المصارف الإسلامية .

و يعتبر أسلوب التمويل وفق صيغة المرابحة من أكثر صيغ التمويل المستخدمة حالياً لدى المصارف الإسلامية و تكمن أهميتها الاقتصادية بما يلي :

١) تحقيق ربح مناسب للمصرف وللمودعين خلال فترة زمنية مناسبة والتي هي في الغالب قصيرة الأجل ، ومن ثم فإنها تتيح تحقيق أرباح ، وتوزيع عوائد على المتعاملين مع المصرف . ويضاعف من كمية الأرباح التي تدرها المرابحة على المصرف ما تتصف به هذه الصفقات من سرعة دوران رأس المال إذ تبين آجال تمويل استثمارات المصارف

[1] د. الشعار . محمد نضال / سبق ذكره / ص ٤٠

[2] د. العلي : صالح حميد / المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / سبق ذكره / ص ١٧٨

الإسلامية التي تركز عملياتها على المرابحة أن ما بين ٨٠%_٩٠ % من آجال التمويل لا تتعدى ستة أشهر و أنه يكاد يختفي تماماً الاستثمار الذي يزيد أجله عن السنة [١].

٢) تسهم في تمويل الاحتياجات التمويلية للعديد من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال:

- توفير التمويل للتجارة الداخلية بالسلع الاستهلاكية سواء كانت سلع معمرة أو سلع ضرورية أو غيرها وكذلك تسهم في توفير التمويل لتجار الجملة والتجزئة والمستهلكين أيضاً من أفراد المجتمع .
- يمكن أن تسهم في توفير التمويل للنشاطات الإنتاجية من خلال تمويل المنتجين للسلع والخدمات و تلبية احتياجاتهم لشراء المواد الأولية والمواد الخام والسلع الوسيطة ، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج ونموه و توسيعه.
- كما يمكن لصيغة المرابحة أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال توفير التمويل للآلات والمعدات اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية ، وتوسيع ما هو قائم منها وبالشكل الذي يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد و زيادة درجة استخدام الموارد الاقتصادية.

ثانياً: بيع السلم و أنواعه و أهميته

تعريف بيع السلم : هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقاً. وله عدة أنواع [٢]:

- بيع السلم البسيط : وهو الذي يتم بموجبه قيام المصرف الإسلامي بدفع الثمن للمتعامل عاجلاً ، واستلام السلعة في موعد لاحق ، وهو الشكل الذي يتم فيه التعامل مع التجار أو المزارعين أو الصناعيين أو الحرفيين وغيرهم ممن يقومون بالنشاطات الاقتصادية.
- بيع السلم الموازي : و ذلك عندما يقوم المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم البسيط إلى طرف ثالث ، وبصيغة بيع السلم كذلك بشرط أن يكون بعقدين مستقلين مع كميات السلع ، وبهذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات الشراء والبيع بهذه الطريقة .
- سندات السلم : و هو قيام المصرف الإسلامي بطرح سندات سلم عن طريق شركات تابعة له ، ويتم على أساسها الشراء بالجملة ، ثم البيع بطريقة السلم الموازي في صفقات

[١] للاطلاع على الجدوى الاقتصادية لصيغة المرابحة بالتفصيل انظر : د. الروبي . ربيع محمود / بيع المرابحة للواعد الملزم بالشراء و الدور التنموي للمصارف الإسلامية / جامعة أم القرى _ مركز بحوث الدراسات الإسلامية / ص ٣١

[٢] د. خلف . فليح حسن / البنوك الإسلامية / سبق ذكره / ص ٣٤٨

مجزأة لاحقة بأسعار ترتفع في الغالب تدريجياً مع اقتراب وعد تسليم السلعة محل بيع السلم.

و تتجلى الأهمية الاقتصادية لصيغة السلم بما يلي :

١) الإسهام في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع ، ومن ثم الإسهام في رفع مستوى معيشة الأفراد ، وذلك من خلال ما يؤديه من توفير المال الذي يحتاجه الفرد لإعالة نفسه وأفراد عائلته ، وسداد متطلبات عيشهم .
٢) توفير التمويل اللازم للقيام بالنشاطات الصناعية ومن ثم الإسهام في تطوير الصناعة التي تعتبر الأساس والمحور الرئيسي لعملية التطوير ككل، بما تتضمنه من أبعاد اقتصادية واجتماعية .
٣) توسيع النشاطات التجارية عن طريق توفير التمويل للتجار بصيغة بيع السلم سواء ارتبط ذلك بالتجارة الداخلية أو الخارجية منها.
٤) ويمكن أيضا لصيغة السلم أن تسهم في دعم القطاع الزراعي الذي يشكل الجزء المهم من الناتج القومي في البلدان الإسلامية ، وترتبط به وتتولد عنه معظم فرص العمل والعيش ومن ثم الدخول لقسم كبير من السكان ، إضافة إلى مساهمته في صادرات هذه الدول وبالتالي الحصول على القطع الأجنبي اللازم لإحداث التطور فيها ، ومساهمته أيضاً في تأمين الغذاء لأفراد المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه ، وتأمين المواد الأولية اللازمة لعدد من الصناعات [١].

ثالثاً: الاستصناع و أنواعه و أهميته

تعريف الاستصناع : هو عقد يطلب فيه المستصنع شيئاً مصنوعاً من الصانع بمواد من عنده بأوصاف معينة و ثمن محدد [٢] .

وهو من الصيغ المهمة التي يمكن أن تمارس من خلالها المصارف الإسلامية دوراً مهماً، سواءً للمتعاملين معها أو للمجتمع بأسره وللاقتصاد ككل .

[١] لقد أثبتت هذه الصيغة قدرتها في دعم القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ، حيث تكفلت المصارف الإسلامية بتمويل هذا القطاع عن طريق بيع السلم الشرعي (بينما كان هذا القطاع يمول قبل ذلك بطريقة التمويل التنموي بالعجز من بنك السودان ولا يحصل سوى على ٢% من إجمالي تمويل القطاع المصرفي العادي) مما أدى إلى ظهور فائض في الإنتاج الزراعي في السودان و تصديره إلى دول أخرى .

[٢] د. العلي : صالح حميد / المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / سبق ذكره / ص ١٥٠

وللاستصناع عدة أشكال وهي:

- الاستصناع الذي يتم بموجبه قيام من يطلب منه الاستصناع بصنع السلعة محل العقد ، وتحمل المستلزمات والعمل المطلوب لتصنيعها .
- الاستصناع الموازي : وهو الذي يتم بموجبه قيام من يطلب منه الاستصناع بالطلب من طرف آخر يقوم بهذه المهمة ، ويوقع معه عقد استصناع آخر جديد بذات المواصفات المطلوبة، ويتقاسم هذان الطرفان الأرباح التي تنتج من عقد الاستصناع هذا .
- الاستصناع بدفعات : وهو العملية التي يتم فيها الاستصناع بدفعات (أقساط) و حسب مراحل إنجاز العملية وهذا النوع من الاستصناع يوجد في المشاريع التي تتطلب موارد مالية كبيرة مثل المشاريع الإنشائية.

أما الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من البيوع فإنها تتجلى بكونه وسيلة لحث المنتجين و الصناع على الإنتاج ، حيث يتم تمويل الصنعة المطلوبة من جانب رب المال ، و قد يقوم المصرف الإسلامي بتحديد مواصفاتها ، ويحقق هذا البيع منافع للطرفين إلى جانب ما ينتج عنه من إشباع حاجات المجتمع من السلع المنتجة[1] .

رابعاً: بيع الأجل و أنواعه و أهميته

بيع الأجل : يعبر عن العملية التي يتم من خلالها وضع السلعة المبيعة في ملك المشتري مقابل أن يدفع قيمتها المتفق عليها في الموعد المحدد وله نوعان :

- بيع النسيئة : حيث يتم دفع السلعة المبيعة دفعة واحدة في نهاية الأجل المحدد.
- بيع التقسيط : وفيه يتم دفع السلعة على أقساط متفق عليها في فترات زمنية محددة.

و يعتبر بيع الأجل من أهم أساليب الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، حيث أن البيع بالتقسيط يشغل حيزاً واسعاً من معاملات البيع والشراء لدى الموظفين والعمال و أصحاب الدخول المحدودة ، ذلك بأنهم بحاجة ماسة لشراء سلعة ضرورية لا تقوم الحياة بدونها ، و هذا الأمر يمكن أن يجعل مؤسسات المصارف الإسلامية أن تستثمر هذه النقطة لصالحها ، حيث تقوم بشراء السلعة المطلوبة لهؤلاء ، وتبيعها لهم على شكل أقساط و دفعات مالية خلال فترة زمنية محددة ، يتفق عليها ، و بذلك تنتقل ملكية السلعة من المصرف إلى المشتري [2].

[1] د. الهيتي : قيصر عبد الكريم / سبق ذكره / ص ١٥٢

[2] د. الهيتي : قيصر عبد الكريم / سبق ذكره / ص ١٦٦

المطلب الثالث : صيغ التمويل المرتبطة بأسلوب الإجارة و أهميتها

تعريف الإيجار[1]: و يقصد به عمليات تشغيل الأموال خارج نطاق البيع والشـــراء ، و يتميـــز الإيجار بأنه يتيح التمتع بمنفعة الأصول دون الحاجة إلى امتلاكها، ويقسم الإيجار إلى نوعين:

- الإجارة على الأعمال : وهي الإجارة التي تعقد على أداء عمل معلوم لقاء أجر محدد.
- الإجارة على المنافع : وهي الإجارة التي تقع على الأعيان ، بحيث يقدم مالك العـــين منفعتها للاستفادة منها لقاء عوض معلوم .

وتستخدم المصارف الإسلامية أسلوب الإجارة على المنافع في عملياتها الاســـتثمارية ، حيـــث تعمل على اقتناء الأصول باختلاف أشكالها وأنواعها ومن ثم تتيح الاستفادة منهـــا للعمـــلاء ، وتحت هذا الأسلوب يأتي نوعان من الإجارة (الإجارة التشغيلية والإجارة التمليكية)

الإجارة التشغيلية : وفق هذا الأسلوب يقوم المصرف بامتلاك وحيازة الموجودات والممتلكات المختلفة التي تلبي احتياجات العملاء ، ثم يقوم بتأجيرها إلى من يرغب بالانتفاع منها واستيفاء هذه المنافع خلال مدة معينة يتفق عليها ، وفي نهاية هذه المدة يسترد المصرف حيـــازة هـــذه الموجودات ثم يقوم بتأجيرها ثانية إلى مستخدم جديد يرغب بالانتفاع منها.

الإجارة التمليكية: تعرف الإجارة التمليكية بأنها عملية الإيجار التي تنتهي بتملـــك المســـتأجر للعين المؤجرة وهي تعتبر من الأساليب المستحدثة التي طبقتها المصارف الإســـلامية ، فهـــي تتميز عن سابقتها بعدم رغبة المصرف بشراء الأصول التي يعمل علـــى إيجارهـــا ، وإنمـــا تنطلق عملية شراء تلك الأصول تجاوباً مع طلب أحد عملاء المصرف لتملك أحـــد الأصـــول عن طريق الإيجار المنتهي بالتمليك .

إن الأهمية الأساسية للإجارة تكمن بأنها وضعت أصلاً من أجل مساعدة ذوي الدخل المحدود من أفراد المجتمع و ذلك من أجل الحصول على حاجة من الحاجات الأساسية وذلـــك عـــن طريق تملك العين نفسها في آخر المدة.

[1] د. الشعار . محمد نضال / سبق ذكره / ص ٥٤

أما اليوم فقد أضحت هذه الصيغة من صيغ التمويل الإســـلامي ذات أهميـــة بالنســـبة لكبـــار المؤسسات والشركات وذلك لأن هذه الصيغة تساعد المستأجر في توفير التمويل الكامل لقيمـــة الأصول الرأسمالية التي يحتاجها لممارسة عمله ونشاطه وبسرعة ، وبذلك توفر له الســـيولة النقدية وتخفف من أعبائه المالية التي يتحملها عند قيامه بممارسة أعماله ونشاطه ، كمـــا أنهـــا توفر للمستأجر إمكانية الحصول على أحدث المعدات الرأسمالية و أكثرهـــا تطـــوراً وأيضـــاً إمكانية امتلاكها إذا رغب واتفق مع المؤجر على ذلك .

و بالإضافة إلى الأساليب التي سبق ذكرها تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف مواردها عن طريق صناديق الاستثمار و هي من صيغ التمويل الإسلامي الحديثة ، وتعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية حديثة العهد مقارنة بالتقليدية ، ويمكن تعريف صناديق الاستثمار" بأنها مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين و استثمارها في شراء و بيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة بهدف تحقيق منفعة لمؤسستها وللمستثمرين والاقتصاد القومي ككل [١]"

و إن صندوق الاستثمار الإسلامي هو الذي يلتزم بالضوابط الشرعية التي تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه و خاصةً فيما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية .

[١] د. دوابه . أشرف محمد / سبق ذكره / ص ٤٩

الفصل الثاني

الأسس النظرية لعملية النمو الاقتصادي ودور المصارف فيها

المبحث الأول : مفاهيـــم أساســـية عن النمـــو الاقتصـــــــادي

المبحث الثاني :أثر المصارف في النمو الاقتصادي

المبحث الأول : مفاهيم أساسية عن النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه ومراحله

تعتبر مسألة النمو الاقتصادي الهدف الأساسي والأهم لكافة الحكومات و في مختلف الدول ولا سيما المتخلفة ، والتي تسعى من خلال برامجها الاقتصادية و خططها الإنمائية إلى حشد كافة الموارد من أجل تحقيق أعلى معدلات من النمو الاقتصادي من أجل اللحاق بالدول المتقدمة .

وكثيراً ما كان يتم الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ كان الاعتقاد أن التنمية تتحقق عندما تتمكن دولة ما من تحقيق معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي بشكل مرتفع ومستمر ، وقد كان البحث في موضوع النمو الاقتصادي خلال فترة الستينات إلى منتصف عقد الثمانينات من القرن الفائت قليل ونادر ، إذ تركزت الأبحاث خلال تلك الفترة على مسألة التنمية وخاصةً بعد تحرر أغلب دول العالم الثالث .

فما هو مفهوم النمو الاقتصادي ؟ و بماذا يختلف عن التنمية ؟ وما هي أنواعه و مراحله ؟

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد شاع تعريف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في الناتج القومي الإجمالي[١].

و قد عرفه شابيرو بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي [٢].

كما عرفه كوزانتز بأنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوب لها[٣].

كما عرفه جون ريفوار بأنه التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث أن الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة .

---

١ د جوارتيني .جيمس ، استروب ريجارد/ الاقتصاد الكلي الاختيار بين العام والخاص / ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد / دار المريخ للنشر_ الرياض ١٩٩٩ ص ٥٨١

٢ Shapiro, Edward: Macroeconomic Analysis, Thomson Learning\p 429

٣ نصر . ربيع / رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا / جمعية العلوم الاقتصادية / ندوة الثلاثاء الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣ /ص ٤

وبشكل أكثر دقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

يتضح من خلال التعاريف السابقة بأنها ركزت على الزيادة في الإنتاج و الدخل ، دون أن تشير بشيء إلى حدوث أي تحسن في مستوى الحياة .

و يمكن التمييز بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية كما يلي :

إن مفهوم النمو الاقتصادي يتضمن نمو الناتج والدخل القومي و متوسط الدخل الفردي أساساً دون ضرورة حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ذات الصلة به سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها من الجوانب حتى الاقتصادية، في حين أن التنمية تتضمن إضافة إلى النمو في الناتج والدخل القومي و متوسط الدخل الفردي حصول تغيرات جذرية و مهمة وواسعة في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفي التشريعات و الأنظمة التي تحكم هذه المجالات و الهياكل و البنى المرتبطة بها[1] .

أي أن رفع معدلات النمو الاقتصادي تعتبر شرط ضروري ولازم من أجل تحقيق التنمية في البلدان النامية ولا يمكن تحقيق التنمية دون هذا الشرط.

كما يمكن ربط مفهوم التنمية بالنمو بأن التنمية تمثل عملية النمو المعتمد على الذات والذي يتحقق من خلال مشاركة أفراد المجتمع الذين عملوا طبقاً لرغباتهم وميولهم كما يتراءى لهم و تحت انضباط نابع منهم[2] .

ثانياً:أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التفرقة بين نوعين للنمو الاقتصادي [3]

- نمو اقتصادي شامل : ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقيساً بالناتج القومي الحقيقي ، وهذا يعني أن دولة ما قد تحقق نمواً اقتصادياً واسعاً حتى ولم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.
- نمو اقتصادي كثيف : ويتحقق هذا النوع عندما يزداد نصيب الفرد من الناتج القومي (أو من الدخل القومي).

[1] د.خلف . قليح حسن / الاقتصاد الكلي / عالم الكتب الحديث _ الأردن _ الطبعة الأولى ٢٠٠٧ /ص ٤٥٩

[2] د. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم / التنمية وحقوق الإنسان / الكتاب الجامعي الحديث _ الإسكندرية ٢٠٠٦ / ص ١٢

[3] د. جيمس جوارتيني / ريجارد استروب / سبق ذكره / ص ٥٨١

ثالثاً: مراحل النمو الاقتصادي

لقد تركز اهتمام بلدان العالم الغربي في منتصف عقد الخمسينات نحو بلدان العالم الثالث ، فبدأ اهتمام علماء الاقتصاد في الجامعات ومراكز البحوث في البلدان الغربية يزداد بقضايا التخلف الاقتصادي في هذه البلدان ، وقد كان من أبرز الدراسات التي اشتهرت في تلك الفترة نظرية الاقتصادي والت روستو، والذي حدد في كتابه المشهور " مراحل النمو الاقتصادي " سلسلة من المراحل التي يجب أن تمر بها[1] اقتصاديات الدول النامية للوصول إلى حالة التطور ، وهذه المراحل هي :

- المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي ، وفي هذا المجتمع يوجد حد أقصى منخفض نسبياً للإنتاج المتاح للفرد ، وهذا الأمر يرجع إلى الطبيعة المتخلفة للتكنولوجيا السائدة .
- المرحلة الثانية : مرحلة التمهيد للانطلاق ، و يمكن من خلال هذه المرحلة إحداث تغيرات هامة في المجالات غير الاقتصادية ، فضلاً عن التغيرات التي تحدث في المجالات الاقتصادية ، والأمر الأكثر أهمية هو بروز نخبة تعتبر التجديد الاقتصادي ليس فقط ممكناً ، بل و مرغوب فيه كذلك ، ويخرج من بين هذه المجموعة أولئك الذين يرغبون في تعبئة المدخرات و يقدمون على تحمل مخاطر الابتكارات ، أما في المجال الاقتصادي فإن مرحلة التمهيد للانطلاق تتضمن تغيرات أساسية منها زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل النمو السكاني ، و استغلال فرص الابتكارات القائمة بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة وتدرب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير .
- المرحلة الثالثة : وهي مرحلة الانطلاق والتي تعتبر حاسمة في عملية النمو حيث إنه من خلال هذه المرحلة يتم التغلب على العوائق التي كانت تقف في الماضي في طريق النمو الاقتصادي ، ومن ثم يصبح تحقق النمو المستمر مسألة عادية . وهذه المرحلة في رأي روستو تنطوي على التغيرات الآتية :
  - ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من ٥% من الدخل القومي أو الناتج القومي الصافي إلى أكثر من ١٠% .
  - ظهور صناعة أو صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة .

[1] د.عجمية . محمد عبد العزيز / - د. الليثي . محمد علي / التنمية الاقتصادية / مفهومها – نظرياتها – سياستها / الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠١ /ص ١٥٧

- بروز إطارات سياسية واجتماعية و هيكلية مواتية إلى حدٍ كبير للنمو المطرد ذاتياً .

§ المرحلة الرابعة : و هي مرحلة النضوج و تدوم هذه المرحلة من وجهة نظر روستو حوالي ٤٠عاماً و تنتشر خلالها التكنولوجيا الحديثة ، وتصبح من القطاعات الرائدة التي خلقت الانطلاق ، ودفعته إلى كل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي .

§ المرحلة الخامسة : و هي مرحلة الاستهلاك الوفير ، وتتجه القطاعات الرائدة في هذه المرحلة إلى إنتاج السلع والخدمات المعمرة .

المطلب الثاني : تطور نظريات النمو الاقتصادي

لقد بدأت الدراسة الجدية لكيفية حصول النمو الاقتصادي عند علماء الاقتصاد الميركانتليين الذين اعتبروا أن النقد وخاصة المسكوك منه مثل الذهب والفضة مكمن الثروة الوطنية التي يجب تكديسها ، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يتحقق ميزان تجاري رابح من خلال الترويج الفعال للتصدير ، و وضع قيود على أسعار و حصص ما يجري استيراده، و يسمح النقد الناتج عن هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة ، و بتحفيز الاستثمار في السوق الداخلية مما يرفع من مستوى العمالة الوطنية[1].

و لقد تصدى الكلاسيك لمنطق الميركانتلية ، حيث دافع دافيد هيوم أستاذ آدم سميث عن سياسات التجارة الحرة ، و رأى أن الثراء العام غير محدود بطبيعته ، شريطة أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد و في تحديد أرباح المنتجين .

و في هذا المطلب سيتم عرض سريع لنظريات النمو الاقتصادي لدى المذاهب الاقتصادية المعروفة (الكلاسيكية والماركسية والكينزية و النيوكلاسيكية) .

أولاً : النظرية الكلاسيكية

لقد اعتبر سميث أن تراكم رأس المال هو الشرط الأهم لزيادة ثروة المجتمع والشرط الضروري لتراكم رأس المال هو الادخار. ودفاعاً عن الادخار رأى سميث أن امتلاك الرأسماليين لمنتجات عمل العمال بدون مقابل يؤدي وظيفة اجتماعية هامة وهي توفير رصيد من أجل توسيع الإنتاج[2]، و قد ركز سميث على زيادة الإنتاجية التي تتم من خلال التخصص في العمل و بالتالي زيادة الكفاءة ، و رأى أن الأرباح المتحققة في الزراعة والصناعة تؤدي إلى زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار ، وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر ، و إن التخصص في العمل و بالتالي زيادة الإنتاجية تنطبق على الزراعة أكثر من الصناعة [3].

إلا أن أفكار الكلاسيك حول إمكانية استمرار النمو الاقتصادي كان يسودها بعض التشاؤم وقد ظهر ذلك واضحاً في آراء دافيد ريكاردو والذي ناقش اعتماداً على قانون العوائد المتناقصة مشكلة انخفاض أرباح الرأسماليين ، فالمجتمع عند ريكاردو ينقسم إلى ثلاث طبقات : طبقة

---

[1] م.شرر . فريدريك / ترجمة :على أبو عمشة /نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي /مكتبة العبيكان _الطبعة الأولى ٢٠٠٢/ ص١٧

[2] د.دليلة عارف / سبق ذكره / ص ٢٠٧ - ٢٠٨

[3] نصر . ربيع / رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا / جمعية العلوم الاقتصادية / ندوة الثلاثاء الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣ /ص ٥

الرأسماليين التي تقوم بالادخار و من ثم الاستثمار طالما أن معدلات الربح تفوق الصفر وطبقة مالكي الأراضي وطبقة العمال ، وإن تزايد السكان يؤدي إلى تزايد إيجارات مالكي الأراضي من جانب وارتفاع أجور العمال من جانب آخر، وفي هاتين الحالتين تزداد تكاليف الرأسماليين ، وبالتالي تنخفض أرباحهم [1].

أما مالتوس فقد رأى أن ضغوط الانفجار السكاني سوف تدفع الاقتصاد إلى الحد الذي يصل فيه العامل لأدنى مستوى في المعيشة ، و قد علل ذلك بأنه كلما ارتفعت الأجور فوق مستوى الكفاف سيتمدد تعداد السكان بينما سيؤدي الانخفاض عن مستوى الحد الأدنى من الأجور إلى ارتفاع نسبة الوفيات و انخفاض عدد السكان ، ولكن فقط عند بلوغ الحد الأدنى من الأجور يمكن تحقيق التوازن المستقر لعدد السكان [2].

ثانياً : النظرية الماركسية

لقد رأى الماركسيون أن العوامل التي قدمتها المدرسة التقليدية لتفسير العوائق التي تواجه عملية النمو (مثل الافتقار إلى الموارد الطبيعية – انخفاض معدل التقدم التكنولوجي) ما هي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل .

وقد أوضح ماركس أنه من أجل التعرف على العوامل الأساسية للنمو لا بد من دراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي يأخذ الإنتاج مكانه في ظله. ففي النظام الرأسمالي يوجد تناقض بين النمو الاقتصادي وبين مخاطره الاجتماعية التي أوضحها ماركس من خلال تحليله لبنية المجتمع الرأسمالي والذي ينقسم إلى طبقتين : طبقة العمال الذين لا يملكون سوى قوة عملهم ، وطبقة الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج ويسعون إلى تعظيم أرباحهم لزيادة أرصدتهم الاستثمارية ، ويقومون من أجل ذلك باستخدام منتجات التقدم التقني لخفض تكاليفهم و زيادة أرباحهم ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة البطالة و نشوء الأزمات الاقتصادية .

وقد حاول شومبيتر أن يوفق بين آراء الكلاسيكين وآراء الماركسيين في كتابه (نظرية التطور الاقتصادي) الذي صدر عام ١٩١١، و قد جعل الاقتصاد في حالة حركة ، والمحرك هو المنظم الابتكاري[3]، فقد بين أن الاستثمارات الضخمة هي التي تدفع الاقتصاد إلى الأمام

---

[1] د .عجمية . محمد عبد العزيز_ د. الليثي . محمد علي / سبق ذكره / ص ٧١ - ص ٧٦

[2] سام ويلسون ، نورد هاوس /علم الاقتصاد _ مكتبة لبنان ناشرون _ الطبعة الأولى ٢٠٠٦ ص ٥٩١

[3] نايهانز .جورج /تاريخ النظرية النقدية / المكتبة الأكاديمية _ الطبعة الأولى _ ١٩٩٧ / ص ٦٤٥

في ظل ظروف من عدم التأكد ، وفي مثل هذه الظروف يتردد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالاستثمار ، ويتطلب هذا الأمر نوعاً معيناً من الأشخاص لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام ، وهذا الشخص هو المنظم و الذي يحصل على التمويل اللازم لابتكاراته من البنوك التي تخلق الائتمان ، فتقوم هذه البنوك في ظل نظام نسب الاحتياطي بخلق نقود جديدة تقوم بإقراضها للمنظمين (التمويل عن طريق التضخم)[1].

ثالثاً : النظرية الكينزية

يرى كينز أن نمو الناتج القومي يرتبط باستخدام اليد العاملة و هذا الاستخدام يرتبط بالاستثمار ، و برأيه إن المنظمين يستمرون في الاستثمار طالما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من معدل الفائدة ، كما يرى كينز أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون و كمية السلع التي تنتج هو الطلب الكلي الفعال ، فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون وعلى قدر الرغبة في الإنتاج يتحدد الطلب على العمالة فإذا كان الطلب كبيراً كان الإنتاج والتشغيل كبيرين ، وإذا كان صغيراً كانا صغيرين .

و يتم التحكم في الدخل و الإنتاج في النظام الكينزي بواسطة مبدأ الطلب الكلي الفعال ، والذي يقوم على أساس أن الطلب الكلي لا بد أن يتعادل مع العرض الكلي عند الأسعار التي تغطي التكاليف ، و لزيادة الطلب على السلع الرأسمالية فإن كينز ينصح بما يلي [2]:

- أن تقوم الدولة نفسها عند حدوث البطالة بإحداث مشروعات استثمارية توظف فيها جزءاً من العمال المتعطلين.
- تخفيض سعر الفائدة تشجيعاً للمنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة .
- القضاء على احتكار الاختراعات الجديدة حتى يكون لكل منظم حق تطبيقه و إنشاء الاستثمارات الجديدة التي يأتي بها هذا الاختراع .
- القضاء على الاحتكارات بصفة عامة حتى لا تكون أسعار المنتجات مرتفعة و يكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضئيلاً مما يقلل من إقامة الاستثمارات .

إلا أن كينز قد اهتم بدراسة و تحليل النمو في الأجل القصير فقط ، بعكس الكلاسيكيين الذين انصب تحليلهم على الأجل الطويل ، و نتيجة الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلدان

---

[1] انظر : د.عجمية . محمد عبد العزيز _ د. الليثي . محمد علي / سبق ذكره / ص ٩٤

[2] المصبح .عماد الدين أحمد / محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة ١٩٧٠_ ٢٠٠٤ / رسالة أعدت لنيل شهادة دكتوراه في جامعة دمشق في عام ٢٠٠٨ بإشراف الدكتور على كنعان / ص ٣٥

الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتعاظم نمو النظام الاشتراكي ، قام الكينزيون بتوسيع مجال اهتمامهم بقضية النمو الاقتصادي من الأجل القصير إلى الأجل الطويل .

فقد قام كل من هارود و دومار بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة ، وقد افترض كلاهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتماداً حاسماً على زيادة رأس المال زيادة متوافقة مع تنامي القوة العاملة ، ومع تنامي التطورات التكنولوجية التي ترفع من إنتاجية العمل ، وبفرض أن الاقتصاد مغلق أكد كل من هارود و دومار أن الادخار سيكون هو الطريقة المتاحة للحصول على رأس المال الضروري للتماشي مع العمالة المتنامية و الأكثر إنتاجية ، ومن أجل أن يتحقق النمو المتوازن فإنه يجب أن يتماشى معدل الادخار مع معدل الزيادة في الطلب على رأس المال ، فزيادة الادخار تؤدي إلى نمو سريع في رأس المال المتوفر مما يخيب من آمال شركات الأعمال و يقلل من استثمار رؤوس الأموال ، وهذا ما يقود الاقتصاد إلى حالة كساد ، أما قلة الادخار فإنها ستعيق النمو الاقتصادي ، و لهذا السبب بدا الاقتصاد كما لو كان متوازناً على حرف سكين ولم يكن واضحاً كيف يمكن المحافظة على مسارات نمو مستقرة [1].

رابعاً : النظرية النيوكلاسيكية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر برزت المدرسة الكلاسيكية المحدثة وقد اهتم روادها بمسألة التراكم الرأسمالي وقاموا بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي ، فقد رأى الكلاسيك أن عملية النمو هي عملية ميكانيكية حيث أن الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتيكية بإعادة استثمار معظم دخولهم طالما أن معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلاً ، أما بالنسبة إلى النيوكلاسيك فليس من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر ، فقد يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية و ذلك باستخدام أرصدة مقترضة ، كما أن أفراد المجتمع يمكنهم الادخار عن طريق شراء السندات بدلاً من شراء الأصول العينية ، ويجمع سوق رأس المال فيما بين المدخرين والمستثمرين و يعمل على تحقيق الاتساق المطلوب من الأرصدة الاستثمارية من ناحية والمعروض من هذه الأرصدة من ناحية أخرى . كما رفضوا فكرة الركود و ذلك لأن التقدم التكنولوجي برأيهم يؤدي إلى نشوء مشاريع استثمارية ذات عوائد مرتفعة و يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أي

[1] م.شرر . فريدريك / سبق ذكره / ص٣٩

ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية ، كما أن تخفيض معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة المشاريع الاستثمارية ، وبناءً على ذلك فإن الوصول إلى حالة الركود يتطلب وقتاً طويلاً حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي[1].

و قد تزعم هذه النظرية رائد علم الاقتصاد روبرت سولو[2] و الذي قدم في أحد مقالاته تفسيراً للمشكلة التي عانى منها نموذج هارود دومار ، حيث بين أنه عندما يتجاوز معدل استثمار رأس المال سوية التوازن مع تنامي الطلب على رأس المال ترتفع نسبة رأس المال إلى العمل مما يؤدي إلى تناقص العوائد و من ثم تتناقص الأرباح الاستثمار ، وهذا ما يدفع الشركات إلى تقليص الاستثمار لتعود به إلى معدل حالة الاستقرار المطلوب ، وإذا كان الاستثمار ضئيلاً فسيرتفع معدل أرباح الاستثمار مؤدياً إلى إجراء تصحيح أيضاً ، وبهذه الطريقة يمكن تأمين نمو مستقر على المدى الطويل ، كما وضح سولو أثر التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي، ففي حين كان معظم الاقتصاديين يعتقدون أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي وراء زيادة إنتاجية ساعة العمل ، قام سولو باختبار هذه الفرضية بجمع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة و الذي قد تضاعف ما بين سنتي ١٩٠٩ و ١٩٤٩ ، و رد ٨/٧ من هذه الزيادة إلى التغير التقني بمعناه الأوسع ، أما ٨/١ المتبقي فيمكن إسناده إلى الزيادة الاعتيادية في كثافة رأس المال[3] .

---

[1] انظر : د.عجمية . محمد عبد العزيز _ د. الليثي . محمد علي / سبق ذكره / ص ٨٠

[2] للاطلاع على نظرية روبرت سولو بالتفصيل انظر: ساموبلسون / سبق ذكره /ص ٥٨٨

[3] سولو . روبرت / نظرية النمو / ترجمة ليلى عبود / مركز دراسات الوحدة العربية _ الطبعة الأولى ٢٠٠٣ ص ٣٢

المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي و معوقاته

لقد ظهرت أول بداية للنمو الاقتصادي في بريطانيا بسبب وفرة رأس المال الذي كان أوفر فيها من أي مكان آخر ، وبفضل التطور الكبير الحاصل في القطاع الزراعي و الذي أدى إلى زيادة الإنتاج من المواد الغذائية ، و وضع عدد كبير من العمال بتصرف الصناعة الناشئة بالإضافة إلى توفر اليد العاملة والعقلية الملائمة[1] . و لم يبدأ في فرنسا حتى نهاية القرن الثامن عشر (على الرغم من كونها أغنى من بريطانيا بالمواد الأولية و مأهولة أكثر بالسكان وتجارتها العالمية ضخمة) وذلك بسبب فشل محاولة لاو التي تركت أسوأ الأثر على سياسة الائتمان في فرنسا . ثم في ألمانيا في بداية القرن التاسع عشر ثم في الولايات المتحدة ، وفي منتصف القرن العشرين انسابت مزايا النمو إلى اليابان و دول الأوقيانوس و الاتحاد السوفيتي ، حيث فاقت مستويات الحياة تلك المستويات التي تصورها الناس منذ ٢٥٠ سنة [2]، و مع ذلك بقي الفقر ومستوى حياة الكفاف و سوء التغذية في كثير من دول آسيا و أفريقيا و أمريكا الوسطى والجنوبية واستمرت حياة هؤلاء الناس في بعض هذه الدول على نفس النحو الذي عاشوا به منذ آلاف السنين .

فلماذا عجزت بعض الدول عن تحقيق النمو الاقتصادي ؟ و ما هي العوامل التي جعلت قسماً من بلدان العالم يشهد نمواً اقتصادياً متواصلاً ؟

أولاً: عوامل النمو الاقتصادي

بشكل عام هناك مجموعة من العوامل لا بد من توافرها لتحقيق النمو و هذه العوامل هي [3]:

- رأس المال النقدي : الذي يوفره أصحاب المشاريع الاستثمارية أو البنوك بفضل السياسات المالية التشجيعية (على مستوى الضرائب و ضمانات الاستثمار) .
- رأس المال المادي: ويتمثل بتوفر شبكات البنى التحتية (اتصالات _ مواصلات) و الموارد الطبيعية والتجهيزات الضرورية لاستثمارها في مختلف القطاعات الإنتاجية ، أو ما يسمى برأس المال الثابت (معدات ، مبان ، أراضي)

---

[1] مايبه .بيير/ النمو الاقتصادي/ ترجمة جان كميد /المطبعة البولسية _ جونييه_ الطبعة الثانية ١٩٧٩ / ص ١٠

[2] جوارتيني .جيمس ، استروب ريجارد/ سبق ذكره /ص٥٨٩

[3] بعلبكي . أحمد / موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية / دار الفارابي _ بيروت_ الطبعة الأولى ٢٠٠٧ / ص ١٨

- رأس المال البشري : ويتمثل بالقوى العاملة ولا سيما تلك المؤهلة علمياً و تكنولوجياً بفضل السياسات التربوية ، والإعداد التقني المتواصل في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة .
- رأس المال الاجتماعي : و يتمثل بالضمانات التي توفرها القيم الأخلاقية و أشكال التنظيم الطوعي والتشريعات و الاستقرار السياسي ، و هذا ما يشكل المناخ الاستثماري المطمئن للرساميل الوطنية و الأجنبية .
- السياسات التحفيزية : التي تعتمدها الحكومات لتشجيع المتمولين على الاستثمارات والتحديث التكنولوجي ، وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في الأسواق الداخلية والخارجية .

ثانياً:عوائق النمو الاقتصادي

و يمكن إيجاز عوائق النمو الاقتصادي بما يلي[1] :

- انخفاض معدلات الادخار الناتج عن انخفاض الدخول التي تستخدم في توفير سلع الاستهلاك الجاري مثل الطعام والكساء و المساكن ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستثمار ، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي .
- عدم الاستقرار السياسي الذي يضعف الميل للاستثمار و يعوق النمو ، ذلك لأن الإنسان الذي لا يشعر بالأمن و الاستقرار و ضمان حقوقه لن يقدم على الاستثمار ، وبعبارة أخرى كلما شعر الناس بأن حقوقهم الحالية والمستقبلية مضمونة كلما زاد ميلهم للاستثمار .
- التفاوت في توزيع الناتج المحلي أو الدخل الوطني ، و الناجم عن الأنظمة والسياسات الحكومية في إدارة الاقتصاد ، والذي أدى في غالبية بلدان الجنوب الفقيرة إلى إعاقة الاستثمار[2].

---

[1] جوارتيني .جيمس ، استروب ريجارد /سبق ذكره / ص ٥٩٠ + بطبكي . أحمد/سبق ذكره / ص ٢٠

[2] ويضيف بعض الاقتصاديين إلى هذه العوائق النمو السكاني والذي قد يقضي بدوره على المكاسب العرضية التي حققها النمو (وذلك حسب ما وضحه مالتس) ولكن ما حدث في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر لا يتفق مع سياسة مالتس ، حيث أدى توافد المهاجرين إلى القارة الأمريكية وارتفاع معدل الولادات إلى زيادة عدد السكان من ٤ مليون عام ١٧٩٠ إلى ١٧ مليون عام ١٨٤٠ و إلى ٥٠ مليون ١٨٨٠ ، الأمر الذي أسهم بدوره في إيجاد أسواق جديدة للمنتجين الصناعيين مما جعل اعتماد تقنيات جديدة في القارة الأمريكية أمراً سهلاً أكثر من غيرها في الدول [2]، بل إن النمو السكاني من الممكن أن يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي و ذلك حسب ما أوضحه ابن خلدون و الذي يرى بأن قوة الدولة بكثرة سكانها ، وأن تكاثر السكان يؤدي إلى تكاثر قوة العمل المنتجة و بالتالي تزايد الإنتاج و انخفاض أسعار المواد الضرورية للمعيشة .

المطلب الرابع : العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل

لقد شهد عقد السبعينات تحولاً ملحوظاً في النظرة إلى طبيعة النمو الاقتصادي في كلٍ من البلدان المتقدمة والنامية ، ففي البلدان المتقدمة تحول الاهتمام نحو تحسين نوعية الحياة كمعيار للتقدم ، وليس مجرد زيادة في معدل النمو الاقتصادي ، أما في البلدان النامية فقد زاد الاهتمام بمسألة توزيع الدخل القومي بدلاً من التركيز على زيادة معدلات نمو الدخل القومي . و أصبح السؤال الرئيسي الذي يشغل بال المهتمين بسياسات التنمية في البلدان النامية هو هل يؤدي تحقيق النمو الاقتصادي إلى تحسين توزيع الدخل و تخفيف مستوى الفقر أم أنه يؤدي إلى تردي توزيع الدخل القومي في هذه البلدان ؟

لقد تم إجراء عدد من الدراسات في كلٍ من الدول المتقدمة والنامية لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ، و من هذه الدراسات دراسة كوزانتز والتي توصل من خلالها إلى أن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد حدة خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي (أي في المرحلتين الثانية والثالثة من نظرية روستو) إلا أنها تميل للانخفاض أو التحسن في المراحل اللاحقة أي المرحلتين الرابعة والخامسة [١]. وعلى الرغم من أن الدراسات التطبيقية في البلدان المتقدمة تدعم صحة الاستنتاجات التي توصل إليها كوزانتز إلا أن ذلك لا يعني صحة استنتاجاتها بالنسبة للبلدان النامية فقد ثبت من خلال بعض الدراسات التي تم إجراؤها على الدول النامية بأن ارتفاع مستويات النمو يمكن أن يصاحبها انخفاض في درجة توزيع الدخل ، كما أن الدراسات التي تم إجراؤها على اقتصاديات الدول العربية أثبتت أيضاً عدم صحة هذه العلاقة [٢].

و قد قام كل من دولار و كراي في عام ٢٠٠٠ بدراسة هذه العلاقة أيضاً و توصلا من خلالها إلى أن متوسط دخل الفقراء ينمو بنفس معدل نمو دخل الفرد في الاقتصاد ، أي أن الفقراء يستفيدون من النمو بنفس القدر الذي يستفيد منه الآخرون ، إلا أن هذه الدراسة واجهت

[١] د. الأمين . عبد الوهاب / التنمية الاقتصادية /المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية / دار حافظ للنشر _ جدة_الطبعة الأولى ٢٠٠٠ / ص
[٢] القدسي .سليمان / منظومة التكافل الاجتماعي و مثلث النمو والفقر و التوزيع في الاقتصاد العربي / مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية / المجلد الرابع يونيو ٢٠٠٢ ص ٦٨

عدداً كبيراً من الانتقادات أهمها عدم دقتها في تحديد طبقة الفقراء حيث اعتبرت أن الفقراء هم أفقر ٢٠% من السكان في كافة الدول التي تم إجراء الدراسة عليها [١].

و بشكل عام فإن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تعتبر أن التفاوت في توزيع الدخل القومي هو من الشروط الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات المعيشة لجميع السكان في المدى الطويل أي أنها تعتبر مسألة النمو الاقتصادي و مسألة توزيع الدخل القومي هما شيئان متضادان ، وذلك لأن تحسين توزيع الدخل لصالح الفقراء يتم عادةً عن طريق زيادة الضرائب أو تقليص دخل الأغنياء ، و إن زيادة الضرائب لا تشجع الادخار و لا النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى أن كل تقليص في دخل الأغنياء ينجم عنه انخفاض في استملاكهم واستثمارهم[٢]، أي أن الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها الطبقات المحرومة تحد من الفاعلية الاقتصادية وتشكل عبئاً تعود آثاره سلباً على المجتمع برمته ، لأن مثل هذه التحويلات تساهم في تقليص النمو و في النهاية تزيد من مشكلة البطالة ، و كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ إن النمو قد يقضي على فرص العمل بدلاً من إيجادها ، وقد يتحيز للأقوياء بدلاً من تخفيف حدة الفقر ، وقد يكتم صوت الناس بدلاً من أن يعليه ، وقد يضر بالمستقبل بدلاً من أن يكون مستداماً[٣].

و هذا ما أشار إليه برنارد روزييه في كتابه النمو الرأسمالي و الأزمة عندما قال :" إن للنمو ثمرات لكنها من اختصاص قلة قليلة ، ولا يقطف منها ولا ينعم بها مجموع الناس ، فها هو التفاوت الاجتماعي يتزايد ، وبات معروفاً و بوضوح من يتحمل التكلفة ومن يسعد بالربح ، ومن يقع عليه الغرم ومن يظفر بالغنم ...

إن النمو بدلاً من أن ينشر على سطح الأرض خيرات التقدم الاقتصادي بات يصاحبه فروق تتزايد من سنة إلى أخرى بين البلدان الغنية والفقيرة ، كما أنه لم يتمكن من القضاء على الفقر حتى وفي قلب أكثر الأمم تطوراً ..."[٤]

---

[١] علي . عبد القادر علي / النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية / مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية / المجلد السادس العدد الأول ديسمبر ٢٠٠٣ ص ١١

٢ د. براهيمي . عبد الحميد / العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي / مركز دراسات الوحدة العربية / الطبعة الأولى ١٩٩٧ / ص ١٥٧

[٣] المصبح .عماد الدين أحمد / سبق ذكره / ص ٢٦

[٤] د . المصري . رفيق يونس / بحوث اقتصادية / دار المكتبي الطبعة الأولى ١٩٩٩ / ص ٣٩

المطلب الخامس: مفهوم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي و توزيع الدخل فيه

أولاً : مفهوم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي

إن مفهوم النمو الاقتصادي في الاقتصاد التقليدي يختلف عنه في الاقتصاد الإسلامي ، وإن هذا الاختلاف ناجم عن تباين نظرة كل منهما إلى حقيقية المشكلة الاقتصادية (التي سبق إيضاحها في الفصل الأول) ، فحين تكون نظرة الاقتصاد التقليدي إلى المشكلة الاقتصادية بأنها مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات إزاء الحاجات الإنسانية المتجددة يكون تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في إنتاج السلع والخدمات بشكل يكفي الحاجات الكلية في المجتمع بل ويفيض عنه ، أما في الاقتصاد الإسلامي فإن المشكلة الاقتصادية ليست مشكلة الندرة النسبية و إنما هي إشباع الحاجات الضرورية لدى جميع الأفراد و ذلك بغض النظر عن وفرة الموارد وندرتها ،أي أن النمو في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد زيادة إنتاج أو رفع الدخل القومي أو مضاعفة متوسط دخل الفرد كما هو في النظام الاقتصادي التقليدي ، بل إنه يتضمن إلى جانب ذلك عدالة توزيع الدخل و رفع مستوى الاستهلاك لجميع الأفراد سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه أم من يعجز عن ذلك إذ أنه ينبغي على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للصنف العاجز من الناس [1]، وبالتالي يمكن استخلاص مفهوم النمو في الاقتصاد الإسلامي بأنه إشباع حاجات الأفراد عن طريق تنظيم توزيع الثروة من خلال الزكاة و من خلال رعاية الدولة للفقراء والمساكين .

ثانياً : توزيع المال (الدخل) في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي

إن الخلاف القائم بين النظم الاقتصادية الوضعية في الدفاع عن شكل من أشكال الملكية بعينه نابع من تصور محدد لكيفية توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع ، فالنظام القائم على الملكية العامة تستحوذ فيه الدولة على الدخل القومي ، وتتولى توزيعه بالطرق التي تحددها أجهزتها المختلفة . أما النظام القائم على الملكية الفردية يتم فيه توزيع الدخل على أساس حق الملكية ، فحصة الأفراد من هذا الدخل تقل أو تكثر بحسب قلة أو كثرة أملاكهم التي يساهمون بها في العمليات الإنتاجية ، أما النظام الاقتصادي الإسلامي فإنه لا يعتبر الملكية الأداة الرئيسية في التوزيع ، ذلك أن الظروف المحددة لمساهمتها في العملية

[1] د.العسل . ابراهيم / التنمية في الإسلام (مفاهيم ومناهج وتطبيقات) / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع _ بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦ ص ٩٠

الاقتصادية لا تخول لها الحصول على عائد منها إلا ضمن شروط معينة ، إذ لا يحق لمالك رأس المال مثلاً أن يوظف أمواله بالطرق التي تدر عليه فائدة معلومة مسبقاً وهي الربا ، بينما يحق له أن يستثمرها في إطار الحقول المباحة كالمشاركة والمضاربة والمرابحة على أساس الغنم بالغرم ، وهكذا لا يقترن دخل صاحب رأس المال بحق الملكية مباشرة بل بمساهمته في العملية الإنتاجية بالمخاطرة بماله و هو بذلك شريك مع العامل في عملية الاستثمار و لذلك يتقاسمان الربح حسب النسب الشائعة المتفق عليها مسبقاً بينهما[1].

و إذا كان الهدف من التوزيع في النظام الاقتصادي الوضعي تأمين الرفاه لجميع أفراد المجتمع ، فإن الهدف من التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي لا يقف عند هذا الحد و إنما يوجه الأساليب التي يتبناها إلى تحقيق أهداف رئيسية عدة ، وهي تحقيق نظام اقتصادي في المجتمع الإنساني يتفق والطبيعة الإنسانية ، حيث يستطيع أي فرد أن يستفيد من كفاءته و مؤهلاته كي يكون أكثر نفعاً للمجتمع بأسره بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة التوزيع في الثروة ، و يعمل على تأمين الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع [2].

كما أن نظرة النظام الاقتصادي الوضعي إلى المشكلة الاقتصادية بأنها مشكلة الندرة النسبية و جعلها محور الدراسات الاقتصادية و بأن حلها يكمن في زيادة الإنتاج الكلي والدخل القومي ، كل ذلك أدى بالاقتصاد التقليدي إلى سوء توزيع الثروة ، وجعل كل نمو أو زيادة الدخل القومي تذهب لجيوب الأغنياء ، و لهذا السبب يلاحظ أنه كلما ازدادت المجتمعات الرأسمالية غنىً ازداد عدد الفقراء فيها.

أما في الاقتصاد الإسلامي فإن المنهج الأساسي لتوزيع المال يقوم على أساس تخصيص الموارد الاقتصادية بما ينسجم مع تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي أي أنه يقوم على أساس توزيع المال وتداوله بين الناس ، ومنع تركزه في أيدي فئة قليلة منهم كما يقول الله سبحانه وتعالى [3][كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ].

ويتحقق ذلك في الاقتصاد الإسلامي من خلال ما يلي :

---

[1] البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب الغربي/ البنك الإسلامي للتنمية / المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب / تحرير لقمان محمد مرزوق / الطبعة الثانية ٢٠٠١ / ص ٨٩

[2] د. العلي . صالح حميد / توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي و النظم الاقتصادية المعاصرة / سبق ذكره / ص١٤٦

[3] سورة الحشر الآية (٧)

§ فريضة الزكاة على الأموال غير المستثمرة في أصول عينية ، و الأمر بالتصدق على الفقراء ، و لا شك أن مثل هذه الفرائض تؤدي إلى انتقال الأموال إلى الفئات التي هي بحاجة من الناس ، و تؤدي إلى جعل كامل النقود في إطار دائرة التداول .

§ حث الإسلام أصحاب الأموال الزائدة عن حاجتهم إلى إقراض ما زاد لديهم من الأموال فقد قال تعالى [1] [مَّنذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ] وفي الوقت نفسه أمر المقترضين بضرورة سداد ديونهم فقد قال نبي الله e [2](من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله) بالإضافة إلى ضمان أموال كل من المقرضين والمقترضين ، حيث جعل الإسلام من بين مصارف الزكاة سداد ديون الغارمين ، و دعا المقرضين إلى مراعاة ظروف المقترضين و إسقاط جزء من ديونهم إذا كان المبلغ المخصص من الزكاة لبند الغارمين لا يكفي لسداد الدين ، بل إن الإسلام قد دعا إلى أكثر من ذلك فقد دعا المقرضين إلى التنازل عن كامل ديونهم والتصدق بها إذا وجدوا أن المقترض قد ساء به الحال ولا يستطيع سداد الدين ، و يتأكد ذلك في قوله سبحانه وتعالى [3][وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ] [4]:

ولا شك أن هذه الضمانات التي يقدمها النظام الاقتصادي الإسلامي لكل من المقرضين والمقترضين تعتبر من أكثر الطرق عدالة في تداول الأموال بين الناس كما أنها تشكل عاملاً مشجعاً على إقراض الأموال لكافة الأشخاص الراغبين في الاستثمار وعلى مختلف مستوياتهم ، كما أنها تؤدي إلى تيسير الائتمان وزيادته ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم المعاملات المالية و سرعة دوران السلع بين أفراد المجتمع وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات .

---

[1] سورة البقرة الآية (٢٤٥)

[2] سنن ابن ماجة / دار الفكر بيروت / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / الجزء الثاني ص ٨٠٦ الحديث ٢٤١١

[3] سورة البقرة الآية (٢٨٠)

[4] لمزيد من التفصيل انظر د.هاني . حسين بني / حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي / دار الكندي _ الأردن _ الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ص٤٢١

المبحث الثاني : أثر المصارف في النمو الاقتصادي

المطلب الأول: أثر المصارف التقليدية في النمو الاقتصادي

لم يهتم علماء الاقتصاد بدراسة أثر البنوك في عملية النمو إلا بعد ظهور كتاب شومبيتر (نظرية التطور الاقتصادي) عام ١٩١١ ، والذي أوضح فيه أن البنوك تسهم في النمو من خلال مساهمتها في عملية التكوين الرأسمالي عن طريق إصدار الائتمان ، إذ يسمح الائتمان المصرفي بالتوسع الاقتصادي وبتكوين رأس المال رغم أن الادخارات لا تكون كافية لمثل هذا التوسع ، كما أن اتساع الإنتاج بتضخيمه للدخول النقدية يستطيع أن يوفر الوسائل التي يمكن عن طريقها تصفية الائتمان نفسه تاركاً خلفه قوة شرائية أكبر و دخولاً نقدية أضخم .

وقد ظهر تأثير آراء شومبيتر على بعض الاقتصاديين في أوروبا بعد فترة من الزمن ، حيث قامت عدد من الدراسات لمعرفة مدى تأثير البنوك في عملية النمو ، ومن هذه الدراسات [١]:

- دراسة (**أدلمان و موريس**) و قد شملت هذه الدراسة ٧٤ دولة نامية خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٦٣) و أوضحت هذه الدراسة أنه من بين ١٤ متغيراً اقتصادياً يعتبر مستوى تقدم البنوك و المنشآت المالية هو أفضل المؤشرات لتحقيق النمو الاقتصادي .
- دراسة (**جولد سميث**) الذي أجرى بحثاً على ٣٥ دولة متقدمة و نامية وذلك من أجل إيجاد العلاقة بين الهيكل المالي والبناء الأساسي ، وانتهى إلى القول أنه باستثناء الدول التي تتبع أسلوب التخطيط المركزي هناك مسار واحد بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.
- أما (**جير شنكرون**) والذي أولى البنوك دوراً هاماً في تحقيق النمو ، قام بتقسيم مصادر التمويل اللازمة لعملية النمو إلى ثلاث مصادر رئيسية وذلك وفقاً لدرجة التطور الاقتصادي ، ففي الاقتصاديات المتوسطة التخلف تقوم البنوك بتقديم هذا التمويل، وفي الاقتصاديات المتقدمة يتوفر التمويل الذاتي ، بينما تضطلع الدولة بهذا الدور في الاقتصاديات المتخلفة تخلفاً شديداً .
- دراسة (**تان واي**) وذلك في عام ١٩٧٨ وقد شملت هذه الدراسة دولاً كثيرة تمثل مختلف المناهج الاقتصادية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك والتنظيمات المالية في عدد من الدول النامية ومن بينها دول عربية مثل (تونس ومصر وليبيا) دون الحد

[١] أحمد جميل/ الدور التنموي للبنوك الإسلامية/ سبق ذكره / ص ٣٢ -٣٨

الأمثل مما يفيد بأن هناك هامشاً بين فاعلية الأداء المصرفي وبين ما يمكــن أن يكــون عليه ، ويمكن التحرك في هذا الهامش صعوداً فيما لو عولجت الأسباب .

- وفي عام ١٩٦٠ قدم فورلي وشو بحثاً أظهرا فيه كيف أن النظام المالي يحسن تخصيص الادخارات نحو الاستثمارات [١] .

من خلال ما سبق يتضح بأن للبنوك أثراً هاماً في عملية النمو ، إلا أن هذا الأثر يختلف مــن بلد لآخر فقد يبدو هاماً في بعض الدول ، وقد يكون ضعيفاً أو هامشياً في دول أخرى ولعــل ذلك يعود إلى مدى ملاءمة طبيعة هذه البنوك للبيئة التي تعمل في إطارها ، حيــث أن نظــام الفائدة والذي تعمل به هذه البنوك لا يلائم كافة المجتمعات مما يحد من قدرتها على ادخــار الأموال واستثمارها ، وهذا ما أكده الياس غناجة في كتابه تمويل التنمية عندما قال :

(إن المفتاح الرئيسي لتكوين رأس المال يكمن في اختيار بنية مثلى لمؤسسات مالية تتناســب مع الحاجات والظروف المحلية لكل بلد).

و أكده أيضاً جون بياراكوت بقوله: " إنه من أجل محاربة آفات النمو و إرساء قواعد التنميــة الاقتصادية فإنه ينبغي أولاً أن نهتم بالمحيط أو البيئة الثقافية ، و يعني ذلك تسيير السبل لخلــق قنوات أو دوائر بنكية مطابقة لثقافة المجتمع "[٢] .

هذا بالإضافة إلى أن أسلوب عمل المصارف التقليدية القائم على سعر الفائدة كان له العديــد من الآثار السلبية على الاستثمار و توزيع الدخل كما أنه قد تسبب في تفاقم مشكلة البطالــة و نشوء الأزمات بالإضافة إلى إعاقته تحقيق أهداف السياسة النقدية و تسببه في هجــرة رؤوس الأموال في بعض الدول النامية و هذا ما سوف يتم الحديث عنه الآن بشيءٍ من التفصيل .

أولاً : أثر الفائدة على الاستثمار

في حال تم الافتراض بأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي التوظيف والاستثمار ، فهل ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار بســبب زيــادة حجــم المدخرات .

---

[١] السا اسيدون /النظريات الاقتصادية في التنمية/ ترجمة الدكتور مطانيوس حبيب/ دار الفاضل _ دمشق الطبعة الأولى ١٩٩٧/ص ١٧

[٢] أحمد جميل/ الدور التنموي للبنوك الإسلامية / سبق ذكره / ص ٧٢

إن البنوك حين تقوم برفع سعر الفائدة المدين من أجل جذب المدخرات تضطر بالمقابل إلى أن تقوم بتقديم القروض إلى المستثمرين بأسعار فائدة أعلى حتى تحقق هامش من الربح ، وبالتالي فإن تكاليف الاستثمار سوف ترتفع تبعاً لارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نقص في حجم الاستثمار ، و قد أوضح ذلك كينز بقوله " إن الادخار يحدد بحجم الاستثمار ، وحجم الاستثمار يحفزه تخفيض سعر الفائدة إلى الحد الذي يحقق مستوى العمالة الكاملة[1] ".

كما ثبت بالتجربة العملية أن تخفيض سعر الفائدة على الودائع حتى بقدر ربع ونصف في المائة ينعكس بشكل إيجابي على الاستثمار و السيولة في بورصات الأوراق المالية ، مما يؤدي إلى تدعيم دورها في تمويل المشروعات الاستثمارية ، وذلك لأن ارتفاع فائدة القروض يرفع تكلفة التمويل على الشركات ، وبالتالي تقليل أرباحها و بالتبعية ربحية أسهمها . أما ارتفاع سعر الفائدة فإنه يؤدي إلى زيادة التكاليف مما يشكل مانعاً كبيراً عن الاستثمار ، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التي أجراها ليبلنغ Leibling للتجربة الأمريكية ١٩٧٠ – ١٩٧٨ والتي أظهرت أن الفوائد قد بلغت ثلث العائد الإجمالي على رأس المال ، مما أدى إلى تآكل أرباح الشركات و انخفاض إنتاج الاقتصاد الأمريكي و بالتالي انخفاض التراكم الرأسمالي [2].

إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى وقف استثمار كل المشاريع التي تعطي عائداً صافياً أقل منه ، فعندما يفكر رجال الأعمال في استثمار ما فإنهم يعقدون مقارنة بين سعر الفائدة ومعدل عائد هذا الاستثمار ، فإذا كان المعدل المتوقع لعائد الاستثمار أقل من سعر الفائدة فإن ذلك سيؤدي عن إحجام المستثمرين عن الاستثمار[3].

وبالتالي فإن سعر الفائدة يؤثر سلباً في أغلب المشاريع الاستثمارية ولا سيما تلك المشاريع المتميزة بعائد ضعيف ، وإذا ألغيت هذه الاستثمارات فإن ذلك يعني انكماشاً اقتصادياً يؤدي إلى تراجع الدخل الوطني ، كما يصحب هذا التقلص الاستثماري ارتفاعاً في معدلات البطالة فيتراجع تبعاً لذلك الطلب الفعال ومن ثم انخفاض الدخول ومن ثم انخفاض الاستثمار فتتكون بذلك الحلقة المفرغة للفقر التي يصعب الخروج منها إلا بتكسيرها وفي هذه الحالة إما أن

---

[1] د.محمد .يوسف كمال / سبق ذكره / ص ١٠٥

[2] د. قنطقجي . سامر مظهر /أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة/ مؤسسة الرسالة / سلسلة فقه المعاملات بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ص ٣١

[3] د. جيمس جوارتيني / ريجارد استروب / سبق ذكره / ص ٣٨٧

تتولى الدولة تكسير هذه الحلقة بنفقات واسعة تشمل مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، وهذا يتطلب أن يكون للدولة موارد مالية كبيرة تسمح لها القيام بتلك العملية ، أو أن الدولة ستلجأ إلى طلب المعونات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى إيقاعها في أزمة الديون ، أو أن الدولة ستقوم بتشجيع الاستثمارات الأجنبية وفي هذه الحالة عليها أن تستجيب لشروط المستثمر الأجنبي والتي تتعلق بالعمالة والجباية والأرباح ومجال استغلال الموارد الطبيعية وتخفيض الضرائب عن تلك الاستثمارات مما يضعف من ميزانية الدولة [١]، كما أن هذه الاستثمارات قد تكون في مجالات الصناعات الهامشية التي لا تسمح بزيادة النمو. و تشير بعض الدراسات إلى أن مجموع الاستثمارات المباشرة التي دخلت البلدان المتخلفة خلال الفترة الواقعة بين (١٩٧٠ – ١٩٧٨) بلغت ٤٢.٢ مليار $ في حين أن الفوائد التي تم تحويلها زادت عن ١٠٠.٢١٨ مليار $ و بهذا الشكل خرج ٢.٣٧ $ على شكل فوائد عن كل $ مستثمر[٢].

بالإضافة إلى ذلك فإن الفائدة تسهم في سوء تخصيص رأس المال بين الاستثمارات المختلفة ، إذ يتوجه رأس المال إلى الاستثمارات ذات الأجل القصير والتي تحقق فائدة أكبر في وقت قصير ومخاطرة أقل ، وبالتالي حرمان المجتمع من مشروعات ضرورية وإعاقة النمو فيه ، و في دراسة ميدانية قام بها كل من إنزلر و جونسون وكونراد توصلوا فيها إلى أن رأس المال في الاقتصاديات المعاصرة قد أسيء تخصيصه إلى حدٍ خطير بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات بسبب سعر الفائدة [٣]، كما أن الفائدة تشجع الناس على المغامرة و الإسراف بتسهيل وضع المال في أيدي المغامرين والجهلة المسرفين .

و في ذلك يقول تيم كونجدون Tim Congdon" لابد من الشجاعة لخفض معدلات الفائدة بضربة واحدة إلى مستوى لا يمكن أن تنخفض عنه إلا بصعوبة .... إن معدلات الفائدة المنخفضة ستخفف من نمو الحسابات الدائنة لأهداف المضاربة بينما نلاحظ أنه يعزز تغذية الاستثمارات المنتجة "[٤] .

---

[١] مجموعة من الباحثين / قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين / التحديات _ الفرص _ الآفاق / الجزء الأول /مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع _ عمان _الطبعة الأولى ٢٠٠٨ _ ص ٣٩٧

[٢] كاسترو . فيدل / أزمة العالم الاقتصادية و الاجتماعية / دار المستقبل _دمشق الطبعة الأولى ١٩٩٢ _ ص ١٠٠

[٣] د. قنطقجي . سامر مظهر /سبق ذكره / ص ٢٩

[٤] الديواني . طارق / قضية الفائدة / نقله إلى العربية د. محمد سعيد الدباس / الناشر مؤسسة سهيل الطرابيشي / الرياض _الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ص ١٢٣

كما أن البنوك في ظل نظام الفائدة تتخير عملاءها وفقاً لمعيار الملاءة المالية ، لأنها تريد استرداد قروضها مضافاً إليها سعر الفائدة ، مما يقلل من قدرة المشروعات الناشئة حديثاً والتي ليس لها مركز مالي قوي من الحصول على القروض حتى وإن كان العائد المتوقع من الاستثمار لديها مرتفعاً ، كما أن هذه البنوك تبتعد عن إقراض المشروعات التي يكون هامش المخاطرة في أعمالها مرتفعاً حتى وإن كانت ذات أهمية خاصة في الاقتصاد ، كما أنها لا ترحب بإقراض المشروعات الصغيرة ، وإن قامت بإقراض مثل هذه المشروعات فيكون ذلك وفق أسعار فائدة أكبر بكثير من أسعار فائدة القروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة .

ثانياً: أثر الفائدة في سوء توزيع الدخل

إن تحيز البنوك التقليدية لفئة محددة من العملاء أدى إلى حدوث سوء في توزيع الدخل القومي ، وذلك لأن هؤلاء العملاء الأثرياء هم الذين يحصلون على التمويل المصرفي ، و هكذا تتاح لهم الفرصة مرة أخرى للحصول على شريحة كبيرة من الدخل القومي، كما أن هذه البنوك أدت إلى نمو فئة غير منتجة من الناس تعيش من خلال تأجير نقودها دون أن تتكلف مشقة القيام بأعمال منتجة وهكذا يتم توزيع الدخول بشكل بعيد عن العدالة والكفاءة بين من يملكون فوائض نقدية سواء من مدخرات أو من ثروات موروثة ، وبين من يعمل وينتج ويسهم في زيادة الثروات الحقيقية في المجتمع .

و قد أسهم نظام الفائدة الذي تعمل وفقه البنوك التقليدية في تركيز الثروات في أيدي قليلة من الناس وذلك نتيجة عاملين [1]:

- كونه يشجع لقاء رأس المال برأس المال ولا يشجع لقاء رأس المال بالعمل ما دام معيار الإقراض فيه هو الملاءة الإنتاجية ، وقد يؤدي ذلك إلى إحجام المقرضين عن تزويد طبقة واسعة من المهارات الإنتاجية برؤوس الأموال التي يحتاجون إليها لبدء نشاط إنتاجي جديد ، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختفاء الطبقة الوسطى من المنتجين والحرفيين مما يزيد الفجوة بين طبقات المجتمع .
- كما أن الفائدة بوصفها عائداً مضموناً يتم الحصول عليه بصرف النظر عن نتائج الاستثمار الذي تم من أجله الاقتراض ربحاً كان أم خسارة سيؤدي في النهاية إلى تركيز الثروة لدى الرابح باستمرار أي لدى فئة من المرابين .

[1] قلعاوي .غسان/ سبق ذكره / ص٥٤

وقد أوضح ذلك شاخت في محاضرة له ألقاها في دمشق عام ١٩٥٣ جاء فيها (إنــه بعمليــة رياضية يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين لأن الثــروة ستتحول تدريجياً إلى أرباب المال لأن هؤلاء يربحون إذا ربح المنتجون ، ويربحون أيضاً إذا خسر المنتجون)[١] .

ثالثاً: أثر الفائدة في التوظف الكامل

إن نظام الإقراض القائم على أساس الفائدة الربوية يشكل عائقاً أمام تحقيق التوظــف الكامــل لاسيما أن معيار الإقراض فيه هو الملاءة المالية للمقترض ، الأمر الذي يؤدي إلــى حرمــان أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة من الحصول على التمويل اللازم لمشــاريعهم ، و يؤدي إلى تضييق دائرة التمويل لأنه يعتمد على ضمانات لا يقدر عليها إلا الأغنياء ، كمــا أن هذا النظام يؤدي إلى حجب المشروعات التي يقل مردودها عن الفائــدة الواجــب دفعهــا أو يساويها ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف في التوظيف و حدوث مشكلة البطالة في المجتمع .

و يؤكد كينز على أن الفائدة تشكل عائقاً في تحقيق التشغيل الكامــل بقولــه [٢] : (إن العمالــة الكاملة هي الواجب الأول للدولة ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا أنزل سعر الفائدة إلى الصفر أو مــا يقرب من ذلك).

رابعاً: أثر الفائدة في حدوث الأزمات

يتعرض النشاط الاقتصادي في النظام الربوي إلى التقلب بين الانكماش و الازدهار من فتــرة لأخرى ، وقد تحدث هذه التقلبات فجأة وقد تحدث بالتدريج ، ومنها ما هو غير منتظم و منهــا المنتظم والذي بات يعرف بالدورة الاقتصادية ذات المراحل الأربــع المتكــررة (الــرواج _ الأزمة _ الكساد _ الانتعاش) ، و يعتبر سعر الفائدة و تساهل البنوك التقليديــة فــي خلــق الائتمان أهم العوامل المسببة في حدوث الأزمات .

فقد أوضح هابرلر Haberler في كتابه "الازدهار و الكساد" أن الدورات الاقتصادية تتميز بزيادة الائتمان _ الإقراض بفائدة من البنوك_ في أوقات الرواج و قلته في أوقات الكساد ، كما أوضح أيضاً أن التساهل في منح الائتمان يفسد العلاقات الحقيقية بين الأسعار ، ويــؤدي إلى رواج مصطنع لا تتطلبه حقيقة النمو ، وتصبح حركة الأســعار غيــر متجاوبــة مــع

[١] د. المصري . رفيق يونس _ د. الأبرش . محمد رياض / الربا والفائدة / دراسة اقتصادية مقارنة / دار الفكر دمشق الطبعة الثانية ٢٠٠١ ص ٤٣

[٢] د. عبد الله دية . عبد المجيد / الربا و آثاره الاقتصادية / من الموقع الالكتروني

http://www.55a.net/firas/arabic/index.php?page=show_det&id=1865&select_page=8

التغيرات الحقيقية للعرض والطلب ، بل هي نتيجة قدرة البنوك على زيادة كمية النقود للحصول على فائدة فحسب ، وتنافسها في إصدار الائتمان حتى لو كان ضاراً بالاقتصاد في سبيل الحصول على إيراد الفائدة ، واطمئنانها إلى ضمانات القروض ، ولا تصدره في الكساد خوفاً من أن تذوب احتياطاتها حتى ولو كان ذلك ضرورياً لإنعاش الاقتصاد[١].

كما رأى موريس آليه أن التساهل في الائتمان هو سبب رئيسي في حدوث الأزمات ، وفي ذلك يقول :" إن جميع الأزمات الكبرى في القرن العشرين ناشئة من الزيادة المفرطة في الائتمان و وعود الدفع و ليس هناك أي سابقة في الماضي لوحظ فيها مثل هذا التزايد الطائش في الائتمان و الاستدانة[٢]" .

وقد أثبت كينز منذ أزمة الثلاثينات أن الأزمات الاقتصادية تنتج عن ارتفاع معدلات الفائدة أو تكلفة التمويل عن معدلات الربحية الحدية للمشروعات ، وانتهى إلى ضرورة الحفاظ على التناسب فيما بين معدلات الفائدة أو تكلفة التمويل وبين معدلات الربحية الحدية للمال المستثمر[٣] .

يقول كينز : لقد تعودنا في شرح الأزمة أن نؤكد على دور ارتفاع سعر الفائدة والذي ينجم عن زيادة الطلب على النقود لدوافع التجارة و المضاربة[٤] .

لقد لعبت الفائدة دوراً كبيراً في حدوث الأزمات فقد بلغت الفائدة في الكويت في بعض المعاملات حوالي ٨٠٠% فيما عرف بأزمة المناخ ويذكر المطلعون على تفاصيل الأزمة أن حجم الأموال التي سببت الأزمة بلغت حوالي ٢٧ مليار منها ٩ مليار تراكمت بسبب الربا [٥].

خامساً : أثر الفائدة في تحقيق أهداف السياسة النقدية

عادةً ما يستخدم سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية لمعالجة الركود أو التضخم ، حيث يتم رفع أسعار الفائدة في حالات الرواج للحد من الاستثمار ، و يتم خفضها في حالات الكساد لتشجيع الاستثمار .

---

[١] د.محمد .يوسف كمال / سبق ذكره / ص ٦٨

[٢] د. المصري . رفيق يونس _ د. الأبرش . محمد رياض / سبق ذكره / ص ٤٧

[٣] حوار مع الدكتور احمد سالم المدير التنفيذي سابقاً بالبنك الإسلامي للتنمية / مجلة الأهرام بتاريخ ٨/٨/ ١٩٩٧

[٤] د.محمد .يوسف كمال / سبق ذكره / ص ٦٩

[٥] الأشقر .عمر سليمان / الربا وأثره على المجتمع الإنساني /درا النفائس ص ١١٧

إلا أن هناك العديد من الحالات العملية أثبتت فشل هذه السياسات النقدية في معالجة الأزمات. فمثلاً قد يتم استخدام أسعار فائدة مرتفعة في سياسة السوق المفتوحة بهدف وقف الاستثمارات الجديدة ، إلا أن النتيجة قد تظهر عكس ذلك من خلال سلسلة معقدة من المضاربات يتوقع معها : أن السعر المرتفع للفائدة _ مع التوقع بأن هذا السعر سيستمر مرتفعاً _ سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات مما يدفع المضاربين إلى التخلص منها بحيث ينجم عن ذلك تيار نقدي من الممكن أن يوجه للمصارف بحكم عرضها أسعاراً مرتفعة للفائدة على الودائع قصيرة الأجل في الغالب (بسبب خشية المصارف في هذه الحال من الرواج و ارتفاع أسعار الفائدة من الارتباط بودائع طويلة الأجل) ومن المتصور أن توجه هذه الودائع حسب التوقعات المتفائلة لرجال الأعمال نحو استثمارات من الأجل نفسه ، والنتيجة النهائية لذلك ستكون اتجاه الأموال نحو استثمارات قصيرة الأجل في الغالب ومعظمها يدخل في نطاق المضاربات على نحو يؤجج من طفرة الرواج على عكس ما كان مستهدفاً أصلاً من استخدام أسعار فائدة مرتفعة[1] .

أي أن استخدام سعر الفائدة كأداة بيد السلطة النقدية للتحكم بكتلة النقود قد يعطي نتائج غير مرغوب بها في بعض الأحيان[2].و في ذلك يقول براين ريدينغ Brin Reading " إن أي حكومة وطنية تحاول أن تضع قيوداً على الأموال بجعلها عالية التكاليف ، فإنها تضمن بالتأكيد نتيجة معاكسة لذلك تماماً ، إن معدلات أسعار الفائدة العالية تتسبب في انسياب رأس المال من الخارج وبدلاً من أن تصبح الأموال الشحيحة نادرة تكثر وتزداد .. إن المعدلات المرتفعة لأسعار الفائدة تتسبب في تسريع نمو المعروض النقدي ، وهي أيضا من عوامل التضخم الاقتصادي ، و أما المعدلات المنخفضة لأسعار الفائدة فهي تتسبب في ندرة وجود الأموال و هي أيضاً من عوامل انخفاض التضخم الاقتصادي " [3].

سادساً : أثر الفائدة في هجرة رؤوس الأموال

إن القيود التي تفرضها البنوك المركزية في بعض الدول النامية على أسعار الفائدة أدت إلى هجرة رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول الغنية وذلك أملاً في الحصول على مردود

---

[1] قلعاوي .غسان/ سبق ذكره / ص٨١

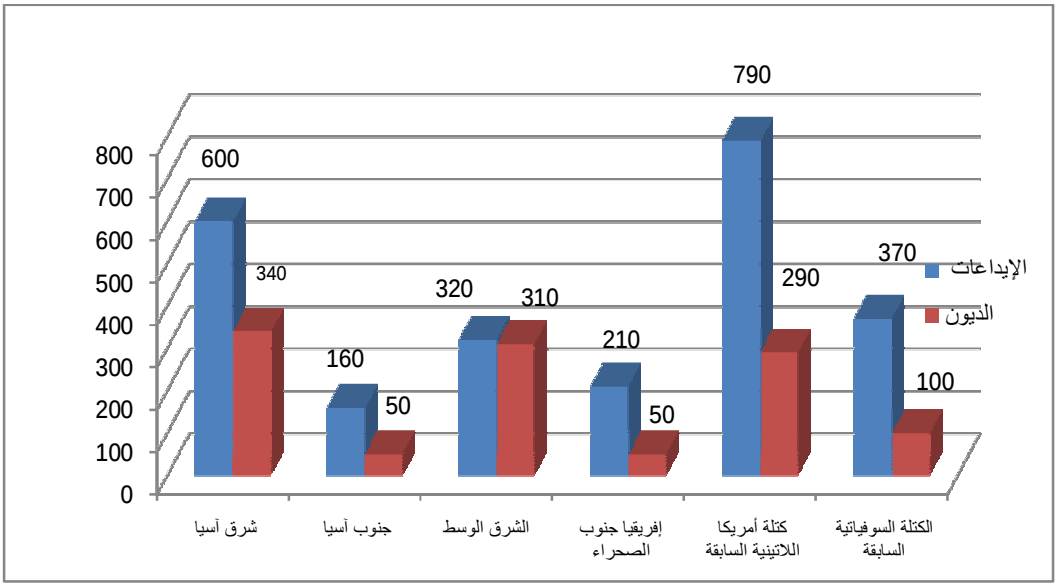
[2] أوضح مثال على ذلك تجربة المملكة المتحدة في عام ١٩٨٨ حين اعتقدت السلطات النقدية أن رفع سعر الفائدة سيحد من عرض النقود ، و بالتالي سيحد من غلاء مستوى المعيشة ، إلا أن عرض النقود قد زاد بحوالي ١٩% حتى كانون الثاني ١٩٩٠ ، كما اعتقدت السلطات النقدية بأن رفع أسعار الفائدة سيقوي الجنيه الاسترليني و يخفض أسعار البضائع المستوردة ، إلا أن سعر العملة انخفض في البورصات و أسواق المال الأجنبية بحدود ١٠% تقريباً ، بناءً على حجم التبادلات التجارية التي تمت حتى نيسان ١٩٩٠ ، أي أن النتيجة كانت ارتفاع أسعار التضخم الاقتصادي من ٤.٦% في شهر حزيران ١٩٨٨ إلى ١٠.٩ في أيلول ١٩٩٠ (من كتاب قضية الفائدة سبق ذكره ص ١٢٦)

٣ الديواني . طارق / سبق ذكره / ص ١٢٢

اكبر من الأرباح . فقد ساهم تخلف الجهاز المصرفي و مناخ الاستثمار غير المضمون و غير المستقر في بلدان العالم الثالث ، وارتفاع أسعار الفائدة في الدول المتقدمة إلى نـــزوح أمـــوال دول العالم الثالث نحو الأسواق النقدية والمالية العالمية ، وبدورها هي أعادت إقراض هـــذه الأمـــوال إلـــى دول العـــالم الثالـــث ممـــا أدى إلـــى تفـــاقم مشـــكلة الـــديون المعروفـــة انظر الشكل رقم (٥) .

وإن هذا الوضع تعبر عنه بوضوح مشكلة الفوائض النفطية العربية والتي ظهرت في الربـــع الأخير من القرن الماضي ، حيث أن هذه الأموال لم تجد المؤسسات المالية التي تعمـــل علـــى توظيفها محلياً أو عربياً ، فاتجهت إلى أسواق المال التقليدية و المصارف لدى الدول المتقدمـــة ، و معظم هذه الفوائض أعيد إقراضها بمعدلات عالية في قروض قصيرة الأجـــل تجـــاوزت فوائدها ٥٠% [١]، و تقدر الأموال العربية المستثمرة في الخارج بحدود ٨٠٠-٢٤٠٠ مليار $ [٢]، و معظم هذه الأموال تعود لبلدان عربية تعاني من قصور في الإيرادات ، ممـــا أدى إلـــى زيادة حدة المشكلات الاقتصادية في هذه البلدان من زيادة المديونية و ارتفاع البطالـــة وغيـــر ذلك من المشكلات الاقتصادية.

شكل رقم (٥) مقارنة بين حجم الديون و إيداعات أثرياء البلدان النامية في الشمال عام ٢٠٠١(مليار $)



المصدر: توسان إري ، ميبه داميان /خدعة الديون / ترجمة مختار بن حفصة /دمشق ،دار الطليعة الجديدة الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ص٢١٤

١ د .محمد . يوسف كمال / سبق ذكره / ص ٨٢

٢ د. عبد العال .عادل حميد يعقوب / هجرة رؤوس الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة (الحالة العربية) / بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي / كلية الشريعة جامعة أم القرى / ص ١

مما سبق يتضح أن اعتماد المصارف التقليدية في عملها على الفائدة أدى إلى حدوث خلل في عملية النمو الاقتصادي بسبب آثاره السلبية على الاستثمار و توزيع الدخل و تسببه في نشو ء الأزمات وارتفاع معدلات البطالة و هذا ما ذكره الاقتصادي سلفيو جسل Silvio Gessel في كتابه نظام الاقتصاد الطبيعي حيث بين فيه أن نمو رأس المال الحقيقي يعوقه سعر الفائدة النقدي ، وإذا ما أزيل هذا الحاجز فإن النمو في رأس المال سيكون في العالم الحديث سريعاً مما يجعل من العدل القضاء على سعر الفائدة حتى يصبح صفراً [١] .

كما أوضحه كينز عندما قال: " أن معدل سعر الفائدة يعوق النمو الاقتصادي لأنه يعطل حركة رؤوس الأموال نحو الاستثمار في حرية وانطلاق ،وإذا ما تم إزالة هذا الحاجز فإن رأس المال سينمو ويتحرك بسرعة "[٢].

[١] د.محمد .يوسف كمال / سبق ذكره / ص ٦٤

[٢] د. عبد الله دية . عبد المجيد / الربا و آثاره الاقتصادية / من الموقع الالكتروني
http://www.55a.net/firas/arabic/index.php?page=show_det&id=1865&select_page=8

المطلب الثاني : أثر المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي

لقد اتضح من خلال الفصل الأول أن المصارف الإسلامية و من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية تسعى إلى تعبئة أقصى قدر ممكن من الموارد المالية ، و إعادة توظيفها في مختلف المشاريع و القطاعات الإنتاجية بما يحقق نفعاً للمجتمع ككل ، ويسهم في توسيع قاعدة العاملين فيه ، كما وأنها في سبيل تحقيق أهدافها الاجتماعية تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل و تقوم بإنشاء دور العلم والمعاهد الصحية ، أي أن المصارف الإسلامية و في إطار تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تسهم في تحقيق عوامل النمو المتمثلة في رأس المال النقدي ورأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي و التي تم الحديث عنها في المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل .

بالإضافة إلى ذلك فإن المصارف الإسلامية تسهم في الحد من عوائق النمو و المتمثلة في انخفاض معدلات الادخار و التفاوت في توزيع الدخل .

و في هذا المطلب سيتم الحديث عن دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي من خـــلال النقاط التالية :

- دورها في توسيع دائرة الاستثمار و معالجة مشكلة البطالة
- دورها في مواجهة التضخم و الأزمات
- دورها في دعم المنشآت المتوسطة والصغيرة
- دورها في تحقيق العدالة في توزيع الدخل

أولاً : دور المصارف الإسلامية في توسيع دائرة الاستثمار و معالجة مشكلة البطالة

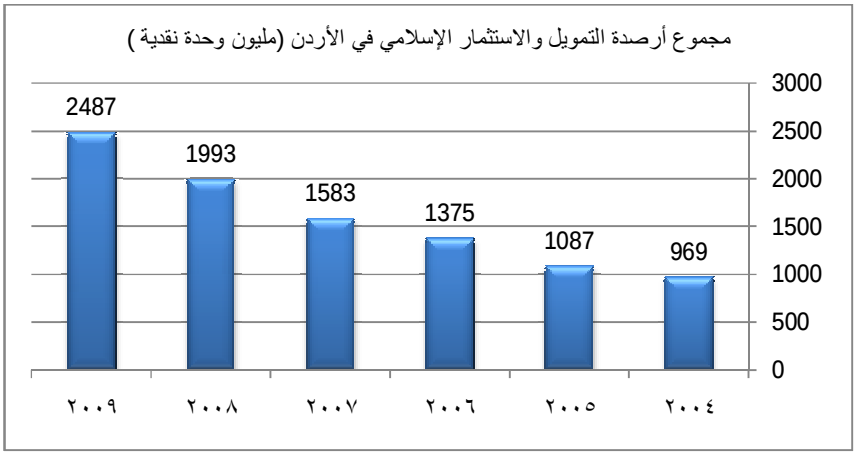
إن أسلوب التمويل في المصارف الإسلامية مشجعة على الاستثمار أكثر من أسلوب التمويل في المصارف التقليدية لأن الاستثمار لا يعود خاضعاً إلى ضغوط آثار المقارنة بين معدل الفائدة و معدل مردود الاستثمار ، كما أن العلاقة بين رجال الأعمال و أصحاب المال هي علاقة تضامن وتكافل لا علاقة صراع واستئثار كما في نظام الفائدة الربوية والتي يزداد معدلها كلما زاد الطلب على المال و احتاج رجل الأعمال إلى القيام باستثمارات[1]، أي أن أساليب التمويل المتبعة لدى المصارف الإسلامية تؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمار القومي ، لأن دخول المصارف الإسلامية كمضارب وشريك في العمليات الاستثمارية يجعل من هذه

[1] د. عبد الله دية . عبد المجيد / الربا و آثاره الاقتصادية / من الموقع الالكتروني
http://www.55a.net/firas/arabic/index.php?page=show_det&id=1865&select_page=8

المصارف شبيهة ببنوك الاستثمار التي تلعب دوراً مباشراً في زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد القومي و رفع طاقته الإنتاجية ، حيث تتوجه هذه المصارف نحو فرص الاستثمار المجزية و البحث عن مشاريع ذات جدوى اقتصادية بدلاً من التركيز على مشاريع تستند إلى ملاءة العميل و قدرته المالية كما هو الحال عادة عند منح القروض من قبل المصارف التقليدية[1] .

و لإيضاح الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في دعم الاستثمار وبالتالي في تطور الناتج المحلي الإجمالي ، تم احتساب نسبة التمويل والاستثمار الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية و ذلك خلال الفترة (٢٠٠٤ _ ٢٠٠٩) فتبين أنها قد ازدادت من ١١,٩% في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ١٥,٢% في عام ٢٠٠٩ ، مما يدل على الدور الهام الذي تقوم به المصارف الإسلامية في هذا المجال ، انظر للملحق رقم (٥) .

الشكل البياني رقم (٦) يوضح تطور أرصدة التمويل والاستثمار الإسلامي في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٤_٢٠٠٩)



المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني لعام ٢٠٠٩ من الموقع الالكتروني www.jordanislamicbank.com+ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي من الموقع الالكتروني www.iiabank.com.jo لعام ٢٠٠٩ + ٢٠٠٦

كما أن نظام التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية يرفع عن كاهل المنتجين و الحرفيين عبئاً ثقيلاً إذ لا يكون سداد الفائدة مع أصل القرض سيفاً مسلطاً على الرقاب ، أي أن نظام المشاركة الذي تتعامل به المصارف الإسلامية سيؤدي إلى زيادة المشروعات الإنتاجية نظراً لشعور المنتجين بالاطمئنان لأن المصارف سوف تشاركهم في الربح والخسارة ولن تحسب

---

١ د. سفر أحمد / المصارف الإسلامية العمليات ، المخاطر ، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية / منشورات اتحاد المصارف العربية / لبنان - بيروت ٢٠٠٥ ص٢٩٥

عليهم فوائد مركبة في حال تأجيل الدفع ، وهذه المشروعات بدورها ستوجد طلباً متزايداً على العمالة مما يسهم في الحد من مشكلة البطالة[1].

و في هذا المجال يقوم البنك الإسلامي الأردني بتمويل مشاريع و متطلبات أصحاب المهن والحرف المختلفة بأسلوب المشاركة و قد بلغ عدد المشاريع الذي تم تمويلها بهذا الأسلوب ٧٩ مشروعاً حتى نهاية عام ٢٠٠٩ ، وبلغ إجمالي التمويل المقدم لها ١,٧٥ مليون دينار [2].

ثانياً : دور المصارف الإسلامية في مقاومة التضخم ومواجهة الأزمات

إن أسلوب العمل المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على مقاومة التضخم من أسلوب العمل المصرفي التقليدي، حيث أن نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد القومي و الذي يمكن أن يتحول إلى تضخم مرتبط في نظام التمويل بالمشاركة بنسبة الأرباح من الودائع الاستثمارية ، وليس مرتبطاً بنسبة الفوائد المترتبة على القروض ، أي هو مرتبط بالإنتاج الحقيقي ، وليس بإنتاج الأموال عن طريق الفوائد المصرفية ، هذا بالإضافة إلى أن الخسائر المحتملة المترتبة على الإنتاج في النظم الربوية تتحول إلى فوائد مصرفية ، وهي بالتالي أعباء يتحملها المستهلك عن طريق رفع الأسعار ، بينما توزع هذه الخسارة في النظام المصرفي الإسلامي بين ثلاثة أطراف مساهمة وهي المستثمر والمصرف والمودع. كما أن طبيعة نظام المصارف الإسلامية لا يؤدي إلى ظهور الدورات الاقتصادية بالصورة التي عليها في النظام الربوي ، لأن البنوك لن تمسك أيديها فجأة عن التمويل تحسباً لسوء الأحوال ، وذلك لأنها شريكة في المشروعات القائمة ومن مصلحتها أن تستمر هذه المشروعات و أن تحقق نجاحاً ليكون لها نصيب من الأرباح [3].

بالإضافة إلى ذلك فإن إلغاء الفائدة الربوية يعني أن يقتصر التمويل المصرفي على المشروعات الإنتاجية فقط ، وأن تقديم القروض سيتم في نطاق الإمكانيات الحقيقية للمشروعات الإنتاجية و ذلك لتكوين ثروة اجتماعية إضافية ، وسوف يكون خلق الائتمان بمقدار ما تسمح به القدرة الإنتاجية للاقتصاد و سوف تكون طلبات الائتمان المصرفي على أساس المشاركة في الربح محدودة وفي نطاق الموارد المتوفرة ، كما أن قدرة المصارف على

---

١ مجموعة من الباحثين / دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية / كتاب الوقائع – الجزء الأول / تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة / إصدار سنة ٢٠٠٣ ص ٧٤

[2] التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني لعام ٢٠٠٩ نقلاً عن الموقع الالكتروني للبنك www.jordanislamicbank.com

٣ دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية / كتاب الوقائع – الجزء الأول /سبق ذكره / ص ٧٥

خلق الائتمان سوف تستغل فقط بالدرجة التي تستدعيها هذه الطلبات بسبب التقيد بتوقعات الربح التي تحوز على رضا المصارف [١].

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أنها أكثر قدرة على مقاومة الأزمات من المصارف التقليدية ، و بدا ذلك واضحاً بعد الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨ والتي تعتبر من أكبر الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال ثمانين عاماً الأخيرة ، أي منذ أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ ، و كان من نتائج هذه الأزمة إفلاس عدد من الشركات العالمية الكبرى و دمج بعضها ، و فقدان عدد كبير من الوظائف و صلت إلى ٥١ مليون وظيفة و ذلك حسب ما أشارت إليه منظمة العمل الدولية [٢]. بالإضافة إلى إفلاس الكثير من البنوك العالمية ، ففي أمريكا وحدها أفلس (١٠١) بنك وذلك خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩[٣]، فكيف كان أثر هذه الأزمة على نمو الصيرفة الإسلامية ؟

لقد كشفت التقارير الإعلامية أن الصيرفة الإسلامية قد شهدت نمواً غير مسبوق بعد الأزمة المالية العالمية ، كما توقعت أن يصل حجم أصولها إلى حوالي ٤ تريليون $ في عام ٢٠١٤ [٤]، و وفقاً لدراسة نشرتها مجلة " بانكر " بالتعاون مع بنك " إتش إس بي سي أمانة " فقد واصلت البنوك الإسلامية نموها بأكثر من ١٠% في عام ٢٠٠٩ ، و أظهرت الدراسة التي شملت أكثر من ٥٠٠ مؤسسة مالية إسلامية أن الأصول التي تملكها المصارف المتوافق نشاطها تماماً مع الشريعة الإسلامية ، أو الوحدات المصرفية الإسلامية بالبنوك التقليدية قد ازدادت بنسبة ٢٨.٦% لتصل قيمتها إلى ٨٢٢ مليار $ في عام ٢٠٠٩ مقابل ٦٣٩ مليار $ عام ٢٠٠٨ [٥].

فقد استمرت المصارف الإسلامية العاملة في البلدان العربية بتحقيق معدلات جيدة في نمو الأصول متفوقة على المصارف التقليدية في عام ٢٠٠٨ ، فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو أصول المصارف الإسلامية في الكويت والأردن ١٥% في حين بلغ نمو إجمالي القطاع

---

١ د.صديقي .محمد نجاة / بحوث في النظام المصرفي الإسلامي /سلسلة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز / المملكة العربية السعودية _ الطبعة الأولى ٢٠٠٣ _ ص ٩

٢ جريدة البعث / العدد ١٣٥٩٩ / الأحد ٢/١/ ٢٠٠٩ ص ١٢

٣ د. الخولي .حسن / تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي / http://www..islamtoday.net بتاريخ ٩ شباط ٢٠١٠

٤ التمويل الإسلامي يتضاعف / صحيفة تشرين الاقتصادي _ الثلاثاء ٢٤آذار ٢٠٠٩ / العدد الثالث ص ١٦

٥ البنوك الإسلامية الرابح الأكبر في عام ٢٠٠٩ http://alrroya.com بتاريخ ١٢/ كانون الأول ٢٠٠٩

المصرفي ١١% في العام نفسه . كما استمرت وحدات المعاملات المصرفية الإسلامية في المصارف التقليدية في تحقيق نمو سريع ، مما شكل زيادة في حصة المعاملات المصرفية الإسلامية ، إذ بلغ معدل نمو وحدات المعاملات المصرفية الإسلامية في قطر و الإمارات العربية المتحدة ٨٠% خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠٠٨) [١] .

و كذلك الحال بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في البلدان الغربية ، فقد أشارت صحيفة التايمز البريطانية إلى أن المصارف الإسلامية في بريطانيا والتي يبلغ تعدادها ٥ مصارف (بالإضافة إلى ١٧ مؤسسة مالية أخرى افتتحت لها فروعاً إسلامية) تشهد انتعاش اقتصادي مشهود في حين لا تزال البنوك العالمية الغربية الأخرى في بريطانيا تكابد أزمة الائتمان الطاحنة . مما جعل الدول الغربية تطالب بالتحول للنظام الاقتصادي الإسلامي في التعامل مع البنوك و تطبيق معاييره إذا أرادت الدول الهروب من مقصلة أزمة الائتمان العالمية [٢].

وقد جاء في تقرير صادر عن شركة أدفانتج للاستشارات تحت عنوان التمويل الإسلامي الفارس الصامد في حصن منيع ما يلي " أظهرت الأزمة المالية إخفاقات النظام المالي التقليدي ، ولقد تعلم العالم من الأزمة المالية أن النظام المالي الذي لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة الحقيقية يمثل تهديدا للاقتصاد بأكمله ، و حان الوقت الآن للدعوة إلى إصلاح وإنشاء نظام مالي جديد أكثر وثوقاً وأماناً، وعلى كافة المستويات هناك حاجة ملحة للنظام المالي الإسلامي لتطوير بيئة للتمويل تمكنه من النمو و توفير تدابير راسخة و واقعية لمعالجة الأزمة[٣] .

ثالثاً: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

تحتل الصناعات المتوسطة والصغيرة حيزاً هاماً في أغلب اقتصاديات دول العالم ولا سيما من حيث إسهامها في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ، وهي تمثل حوالي (٨٠-٩٠%) من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم[٤] ،

وعلى الرغم من أهمية هذه الصناعات من الناحية الاقتصادية وحتى الاجتماعية ، فإنها تواجه العديد من المشكلات ومن أهمها المشاكل المرتبطة بالحصول على التمويل ، حيث غالباً ما يتم تمويل هذه الصناعات إما من مصادر ذاتية (تمويل ذاتي) أو من خلال سوق الإقراض

---

[١] بزنس اريبيان / تقرير القدرة التنافسية للتمويل الإسلامي للعام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ / http://www.arabianbusiness.com

[٢] نشرة الغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة / العدد ١٢ / ١٩ إبريل ٢٠٠٩ نقلاً عن الموقع الالكتروني http://www.saudichambers.org.sa

[٣] بنك دبي الإسلامي / مجلة الاقتصاد الإسلامي / العدد ٣٣٨ مايو ٢٠٠٩ م ص ٥٢

[٤] عباس. زينب / عيسى. محمد عزام / تجربة سوريا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع دراسة لتجارب الدول المتقدمة / المعهد الوطني للإدارة العامة / ص٤

غير الرسمي ، و ذلك أن تجار النقود غالباً ما يعطون قروضاً صغيرة ولفترات قصيرة ، وبأسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة كثيراً فوق الأسعار الجارية في السوق الرسمية ولكن ذلك فقط من الناحية الشكلية لأن هذه الفائدة تحسب على الأيام أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمية عن السنة الكاملة ، و بالتالي يصبح المعدل السنوي للفائدة في سوق الإقراض غير الرسمي مفزعاً ، أما سوق الإقراض الرسمي فإنه لا يمد هذه الصناعات بأكثر من ١% من احتياجاتها [١]، وإذا قام بإقراض هذه المنشآت فإن ذلك يكون بمعدلات فائدة أكبر من معدلات الفائدة التي تحصل عليها المنشآت الكبيرة .

وقد تأسست في بعض الدول بنوك من أجل سد الثغرة الناجمة عن إحجام البنوك التجارية عن إقراض الحرفيين مثال ذلك بنك جرامين في بنغلاديش والذي بلغ عدد الحرفيين المقترضين منه ما يزيد عن مليوني شخص من بينهم أكثر من ١.٩ مليون امرأة ، و وصلت عدد فروع هذا البنك إلى ٦٢ فرع .إلا أن اعتماد هذا البنك على آلية الإقراض بفائدة وصلت إلى ٢٠% شكل عائقاً أمام الحكم على نجاح هذه التجربة[٢] .

إن تمويل المشروعات الصغيرة من قبل البنوك الربوية لم يلق نجاحاً بسبب ارتفاع معدلات فائدة قروضها من جهة وبسبب إحجام هذه البنوك عن تمويل مثل هذه المشروعات للأسباب التي ذكرت سابقاً . و بالتالي فإن إقراض مثل هذه المشروعات بات يتطلب وجود مؤسسات مالية لا تنظر إلى ملاءة المقترض عند منح القروض ، و تتحمل معه نتيجة الخسارة ، وتشاركه الأرباح وفق نسب متفق عليها ، ومثل هذا التمويل يمكن أن تقدمه المصارف الإسلامية والتي كان لها دور لا بأس به في تنمية و دعم مثل هذه المشروعات.

فقد أثبتت صيغ التمويل الإسلامية جدارتها في تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة ولصغار الحرفيين و الذين تنقصهم الملاءة المالية ، حيث أثبتت المرابحة قدرتها على تزويد المنشآت الصناعية برأس المال التشغيلي والثابت ، وأنها بديل مناسب لطرق التمويل التقليدي الربوي، كما أثبتت المشاركة قدرتها على تمويل المنشآت الصناعية بما تحتاجه من رأس المال سواء كان ثابتاً أو متغيراً، بالإضافة إلى قدرة الوحدات الصناعية من تملك الأصول الثابتة عن طريق المشاركة المتناقصة ، والمشاركة المنتهية بالتمليك .

---

١ د.أحمد.عبد الرحمن يسري / الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية و إسلامية/ البنك الإسلامي للتنمية / ص ٤١

٢ د. محمد: يوسف كمال/ فقه الاقتصاد النقدي/ سبق ذكره / ص ٢٢٤- ٢٢٥

و الأمثلة التي تشهد على قدرة المصارف الإسلامية في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة عديدة منها:

١) تجربة البنك الصناعي في السودان : فعلى الرغم من اهتمام هذا البنك بقطاع الصناعة إلا أنه لم يول اهتماماً بالصناعات المتوسطة والصغيرة حيث لم تبلغ القروض التي قدمها البنك لهذه الصناعات أكثر من ٦١ مليون جنيه لما يقارب ٢٩١ صناعة و ذلك خلال الفترة (١٩٦٢_ ١٩٩١) ، و بعد عام ١٩٩٢ بدأ هذا البنك بتمويل هذه المشروعات اعتماداً على أساليب التمويل الإسلامية (المرابحة والمشاركة بشكل خاص) و ارتفعت نسبة تمويله لهذه الصناعات لتصل إلى ٥ مليار جنيه سوداني خلال الفترة (١٩٩٢ _ ١٩٩٥) أي أن تمويل البنك الصناعي للمشروعات المتوسطة والصغيرة خلال ٣ سنوات بلغ أكثر من ٨٠ ضعف تمويله لهذه المشروعات خلال ٣٠ سنة [١].

٢) تجربة المصارف الإسلامية في مصر : حيث شهدت مصر أول تجربة تمويل إسلامي للمشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال نشاط بنك الادخار الذي أنشئ في مدينة ميت غمر عام ١٩٦٣ ، والذي توقف نشاطه من أجل إقامة بنك ناصر الاجتماعي والذي استطاع أن يقوم بدور كبير في تحويل الصناعات اليدوية إلى ميكانيكية ، وذلك بمساعدة صغار الصناع والحرفيين في الحصول على الأدوات التمويلية اللازمة لنشاطهم / كما ساهم في إقامة الصناعات الصغيرة و بلغت جملة الأموال التي صرفها البنك لبرنامج تطوير المشروعات الصغيرة حوالي ٩٢,٨ مليون جنيه مصري لعدد ١٦٢٠٠ مستفيد و ذلك خلال الفترة (٢٠٠٥_ ٢٠٠٦) [٢]، كما تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري والذي قام بإنشاء إدارة مستقلة للصناعات الصغيرة والمهنية والحرفية لدعمها و تمويلها .

رابعاً: دور المصارف الإسلامية في تحقيق العدالة في توزيع الدخل

تظهر قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال اشتراكها في تحمل المخاطرة مع العميل ، وعدم نقل أعباء الخسارة بشكل كامل إليه ، بالإضافة إلى تخصيص جزء من مواردها المالية لمكافحة الفقر و زيادة تشغيل العمال من خلال تقديم القرض الحسن و جمع أموال الزكاة .

---

[١] د. أحمد . عثمان بابكر/ تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية / تجربة بعض المصارف السودانية / البنك الإسلامي للتنمية / الطبعة الثانية ٢٠٠٤م /ص ٥٩

[٢] د. احمد. عبد الرحمن يسري / الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية و إسلامية / البنك الإسلامي للتنمية ص ٧٣_٧٥

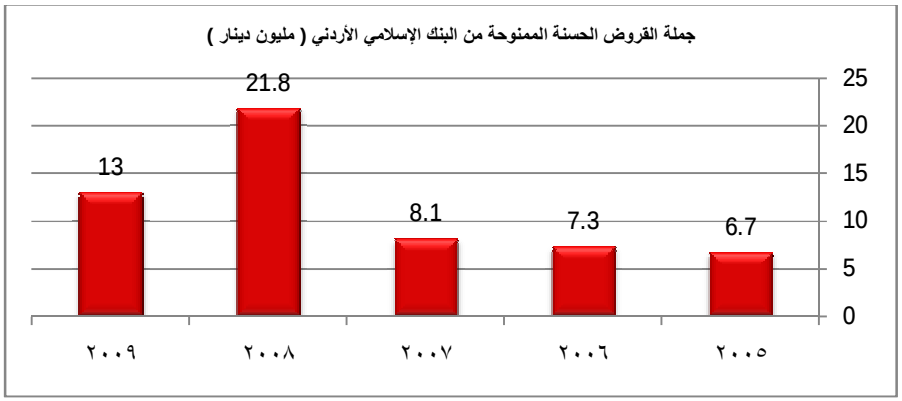
- **القرض الحسن**

يقصد بالقرض الحسن تقديم المصرف مبلغاً محدداً لفرد من الأفراد ، أو لأحد عملائه ، ولو كان شركة ، حيث يضمن الآخذ للقرض سداد القرض الحسن دون تحمل أي أعباء ، أو مطالبته بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع بل يكتفي المصرف أن يسترد أصل المبلغ فقط [١].

و إن القرض الحسن ينعش الاقتصاد و يؤدي إلى الطلب الفعال إذا استخدمه المقترضون في مجال الاستهلاك ، و يحفز على الاستثمار إذا استخدمه رجال الأعمال[٢] ، و هو الحل الأفضل الذي يلجا إليه المحتاجون من المستثمرين إذا مروا بضائقة مالية حلت بهم ، وهنا يظهر مقدار الدعم و التشجيع الاستثماري الذي تقدمه المصارف الإسلامية كبديل ناجح عن الفائدة ، وتسهم إسهاماً فاعلاً في ديمومة الاستثمار من دون انقطاع .

و قد بلغت جملة القروض الحسنة التي يقدمها البنك الإسلامي الأردني لغايات التعليم والعلاج و الزواج في نهاية عام ٢٠٠٩ مبلغ ١٣ مليون دينار استفاد منها ٢٣ ألف مواطن و ذلك مقابل ٢١,٨ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ كان قد استفاد منها حوالي ١٩,٣ ألف مستفيد[٣] .

الشكل البياني رقم (٧) يوضح تطور القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (٢٠٠٥_٢٠٠٩)



المصدر : التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني نقلاً عن الموقع الالكتروني للبنك www.jordanislamicbank.com انظر للملحق رقم (٦)

و تجدر الإشارة بأن للقرض الحسن آثاراً اقتصادية بالإضافة إلى آثاره الاجتماعية كونه يسهم في انخفاض كلفة التمويل ، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض كلفة السلع ، و بالتالي الحد من الضغوط التضخمية .

---

[١] د. زعتري. علاء الدين/ الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها / سبق ذكره / ص ٢٨٢

[٢] د. العلي : صالح حميد / المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / سبق ذكره / ص ٢١١

[٣] التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني نقلاً عن الموقع الالكتروني للبنك www.jordanislamicbank.com

و هذا ما قد تنبه إليه النظام الاقتصادي الدولي الذي أدرك ضرورة تقديم قروض بدون فوائد و لا سيما في بعض الحالات الاستثنائية و بحسب الاعتبارات السياسية والاقتصادية في الدول المقترضة ، وقد بدأ هذا الاتجاه في الظهور منذ الثلاثينات من القرن الماضي ، عندما أكد وزير المالية البريطاني اللورد كينز أن معدل النمو الاقتصادي يصل إلى ذروته مع انخفاض معدل الفائدة ، واتجاهه نحو الصفر .واتضح ذلك أيضاً من خلال إنشاء هيئة التنمية الدولية (IDA) عام ١٩٦١ كمؤسسة فرعية تابعة للبنك الدولي تقدم قروضاً طويلة الأجل جداً وبدن فوائد[١] .

- **أموال الزكاة**

يتمثل الأثر التوزيعي لفريضة الزكاة من خلال تخفيض دخول الأغنياء و زيادة الدخل الفردي لفئات أخرى[٢] سواء كان ذلك بطريقة مباشرة تتمثل في زيادة دخول هذه الفئات لتمويل إنفاقهم الاستهلاكي الأساسي ، أو بطريقة غير مباشرة تتمثل في خلق طاقات إنتاجية (آلات و معدات لأصحاب الحرف) حيث يحصل الأفراد على الدخل من خلال تشغيل هذه الآلات والمعدات [٣]. الأمر الذي يسهم بدوره في إعادة توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع . و قد تم إنشاء صناديق لأموال الزكاة في أغلب المصارف الإسلامية ، وتستخدم أموال هذه الصناديق في سد حاجات الفقراء ، و بناء دور العلم والرعاية الاجتماعية ، وفي علاج المرضى وبناء المستوصفات ، وغير ذلك من الخدمات التي تسهم في النهاية بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .و إن وظيفة الزكاة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا تقتصر فقط على التخفيف من حدة الفقر و المساهمة في إعادة توزيع الدخل ، بل إن تأثيرها يمتد ليشمل كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية و ذلك كما يلي[٤]:

إن توزيع أموال الزكاة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك عند الفقراء مما ينتج عنه زيادة في الطلب نتيجة زيادة الاستهلاك ، الأمر الذي يسهم في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة مما ينتج عنه زيادة في الدخول وبالتالي زيادة تراكم ثروات الفئات المنتجة (الغنية) والتي تتجه نحو زيادة توظيف رؤوس الأموال هذه في القطاع الإنتاجي ، مما

---

[١] د. زعتري. علاء الدين/ الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها / سبق ذكره / ص ٣٠٥

[٢] هذه الفئات المذكورة في قوله تعالى " للفقراء والمساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله و ابن السبيل " من سورة التوبة الآية رقم ٦٠

[٣] د. ابراهيم . طلعت الدمرداش / تحليل الآثار الاقتصادية لفريضة الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية /مجلة آفاق اقتصادية / المجلد السابع عشر _ العدد ٦٧_٦٨ لعام ١٩٩٦م ص ١٨٩

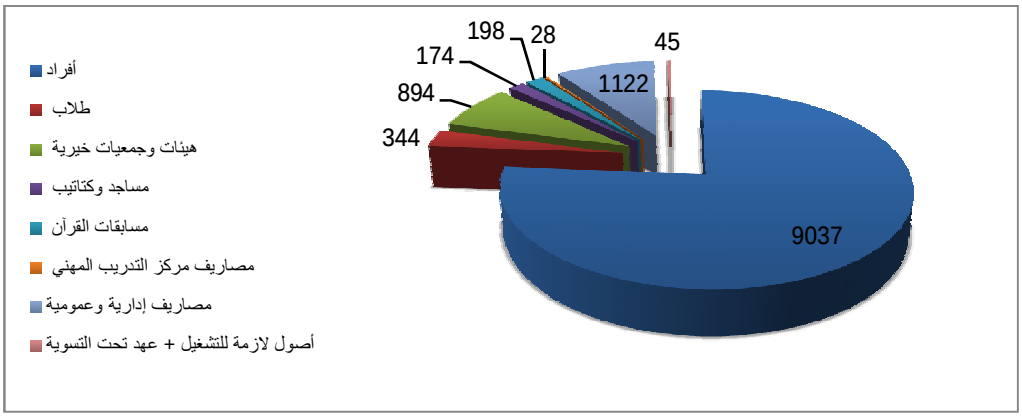
[٤] انظر www. Kantakgi . com الموقع الالكتروني لفقه المعاملات الإسلامية

يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الزكاة مرة أخرى نتيجة زيادة شرائح دافعي الزكاة وهـذا ممـا يؤدي إلى زيادة معدلات النمو وانتعاش الاقتصاد الكلي في المدى الطويل .

و قد خصصت بعض المصارف الإسلامية داخلها صناديق خاصة لأموال الزكاة و لجـان مهمتها القيام بتحصيل الزكاة و جمعها و توزيعها و من أمثلة ذلك :

- بنك ناصر الاجتماعي والذي قد بلغت عدد لجان الزكاة التابعة لـه فـي عـام ١٩٨٥ حوالي ٣٠٠٠ لجنة ، و بلغ عدد دافعي الزكاة للبنـك ٥٨٠٠٠٠ دافـع ، أمـا عـدد المستحقين الذين دفعت لهم الزكاة فقد بلغ ٦٩٠٠٠٠ مستحق [١].
- بنك فيصل الإسلامي المصري : حيث بلغت موارد صندوق الزكاة فيـه خـلال عـام ٢٠٠٩ حوالي ١١,٤ مليون جنيه ، و بلغ حجم الموارد المجمعة للصندوق حتى نهايـة عام ٢٠٠٩ مبلغ ١٥٩,٢ مليون جنيه ، و تم توجيـه مـوارد هـذا الصـندوق إلـى المستحقين من الأفراد و الأسر و لرعاية طلاب العلم و المستوصفات ، وبلغ مـا تـم صرفه بالفعل نحو ١١٨٤٢ ألف جنيه مصري [٢].

شكل رقم (٨) يبين أوجه إنفاق أموال الزكاة في بنك فيصل الإسلامي المصري لعام ٢٠٠٩



[١] العلمي .محمد / الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه / البنك الإسلامي للتنمية / وقائع المؤتمر العالمي للزكاة المنعقد في كوالالمبور عام ١٩٩٠ / الطبعة الثانية ص ٢٠٦

[٢] التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي المصري لعام ٢٠٠٩ نقلاً عن الموقع الالكتروني http://www.faisalbank.com.eg

المطلب الثالث:شبهات حول إمكانية مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي و الرد عليها

لقد تم إثارة العديد من الاعتراضات حول أسلوب عمل المصارف الإسلامية القائم على استبعاد عنصر الفائدة ، حيث رأى البعض أن توقعات النمو ستكون كئيبة إذا تم استبعاد الفائدة من الاقتصاد ، كما رأى البعض أن تحريم الربا كان السبب المباشر في إعاقة تطور العمل المصرفي في ظل الحضارة الإسلامية [١]، ومن الشبهات التي تم إثارتها حول أسلوب عمل المصارف الإسلامية عدم قدرتها على التخصيص الأمثل للموارد ، و ضعف قدرتها على جذب المدخرات بالإضافة إلى أن نظام التمويل بالمشاركة يؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد .

أولاً : قدرة المصارف الإسلامية في التخصيص الأمثل للموارد

إن من أهم الاعتراضات الموجهة للمصارف الإسلامية هو عدم قدرتها على التخصيص الأمثل للموارد و السبب في ذلك أن الفائدة وهي مثل كل الأثمان تؤدي وظيفة تخصيص الأموال النادرة القابلة للإقراض بين عدد غير محدود من مستخدمي الأموال ، وبالتالي فإن إلغاء الفائدة سيؤدي إلى أن يصبح رأس المال مجانياً ، وكأنه من الأموال الحرة غير النادرة[٢].

يقول الاقتصادي الفرنسي ريمون بار " إن ندرة رأس المال تقتضي علينا أن نراعي و نحترم فعالية استخدامه في المجالات البديلة ، وينبغي على المسؤولين أن يبحثوا عن الاستخدام الأمثل للموارد في عمليات الاستثمار ، وأن يختاروا بين مختلف البدائل و المعادلات الفنية عند دراسة وتقويم المشروعات الاستثمارية ، وهنا لابد من ضابط أو معيار يفيدنا أثناء عملية الاختيار هذه ، ومعدل الفائدة يلعب هذا الدور المطلوب ، فإذا أنكرناه فلا بد له من بديل "[٣] .

و إن البديل لمعدل الفائدة السائد في الاقتصاد الربوي هو معدل الفائدة اللاحقة أو بتعبير أصح هو معدل الربح المحتمل أو ما أسماه الاقتصادي الكبير بفرك بمعدل الفائدة الأصلي.

---

[١] انظر: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي/ سبق ذكره / ص١١٧

[٢] Chapra, Muhammad Umer /The Islamic Foundation, 223 London RoadL / p 107

[٣] د. المصري .رفيق يونس / بحوث في المصارف الإسلامية / سبق ذكره / ٢٤٢

إن معدل الربح هو معيار تخصيص الموارد في ظل الاقتصاد الإسلامي ، و هو آلية لمعادلة الطلب بالعرض فكلما زاد معدل الربح المتوقع في عمل ما زاد عرض النقود لهذا العمل ، و إذا انخفض الربح الفعلي المتحقق في بعض الأعمال انخفاضاً كبيراً عن الربح المتوقع واجهت هذه الأعمال صعوبة في التمول مستقبلاً ، و لهذا فإن الربح المحتمل له أهمية في تحديد تدفق الاستثمار ، والربح الفعلي هو عامل حاسم في تحديد مدى نجاح المشروع والحصول على المال [١].

و تظهر كفاءة تخصيص الموارد المالية في المصرف الإسلامي من خلال اعتماده على قاعدة الملاءة المالية في توزيع موارده النقدية على وحدات العجز ، فالبنك الإسلامي سيشاركها فيما يتحقق من ربح ،ومن ثم فإنه من أجل تعظيم الربح لا بد له من أن يعطي تفضيلاً من أجل تمويل المشروعات التي تعطي عائداً أعلى ثم التي تليها ، مع الاهتمام أيضاً بالعميل وأمانته .

بالإضافة إلى ذلك فإن معدل العائد على المشاركة غير ثابت زمنياً ، وليس واحداً في جميع الأنشطة الاقتصادية ، وهو بذلك يعكس حقيقة الحاجة إلى رأس المال (ندرة رأس المال) حسب الأنشطة المختلفة ، وسيعكس أيضاً ضرورة النشاط و معدلات كفايته و إنتاجيته ودرجة المخاطرة فيه . إذ من المتوقع أن تتفاوت حصص رأس المال حسب الاعتبارات المشار إليها ، مما يجعل عائد المشاركة أكثر قرباً و دقة و تعبيراً عن الفرصة البديلة عند القيام بتخصيص الموارد[٢] .

ثانياً : عدم قدرة المصارف الإسلامية على تعبئة المدخرات

لقد ادعى بعضهم بأن أسلوب عمل المصارف الإسلامية القائم على استبعاد سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض التكوين الرأسمالي اللازم لعملية النمو ، وذلك بسبب المعدل الإيجابي الاجتماعي للتفضيل الزمني والذي يزيد من شدته الأثر التآكلي للتضخم[٣] .

إلا أن هذا الخوف لا محل له لأن أثر الفائدة على الاقتصاد يكاد يكون محدود جداً ، حيث دلت نتائج عدد من الدراسات التطبيقية التي أجريت في البلدان المتقدمة أن العائد على المدخرات

---

[١] د محمد .يوسف كمال / سبق ذكره / ص٧٨

[٢] الغيث .مجدي علي محمد / حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة / مجلة الفكر الإسلامي المعاصر / السنة السادسة عشرة / العدد ٦٢ _ خريف ٢٠١٠ ص ١٠٣

[٣] Chapra, Muhammad Umer / The Islamic Foundation / p 110

يأتي في ختام العوامل التي تؤثر في قرارات الأفراد على الادخار في حين يأتي في مقدمة تلك العوامل سيولة تلك المدخرات و الأمان الذي توفره للمدخر ، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها كوزانتز والتي أظهرت أن عامل الادخار بقي مستقراً في المجتمع الرأسمالي على الرغم من التغيرات الكبيرة التي طرأت على سعر الفائدة [١].

ونفس النتيجة أظهرتها الأبحاث الاقتصادية التي أجريت في البلدان النامية والتي بينت أن تغيرات سعر الفائدة لم تؤثر في الحجم الكلي للمدخرات و قد عقب البعض على نتائج هذه الأبحاث إلى ضرورة التفرقة بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي ، و الادعاء بأن سعر الثاني وليس الأول هو المؤثر الفاعل على حجم المدخرات ، إلا أن مجموعة الأبحاث الاقتصادية التي تمت لاختبار العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والادخار في البلدان النامية أثبتت أيضاً أن هذه العلاقة ضعيفة جداً أو أنها معدومة في معظم الحالات [٢].

بل إن المصارف الإسلامية أكثر قدرة على جذب المدخرات من المصارف التقليدية كونها تستطيع جذب مدخرات أفراد لا يتعاملون مع المصارف التقليدية لأسباب دينية ، و هذا ما أكدته الدراسات التي قام بها معهد البحوث والتدريب للصيرفة الإسلامية ، والتي أظهرت أن الإيداعات في المصارف الإسلامية تتزايد بنسب سريعة بسبب ثقة الجمهور في المصارف الإسلامية[٣] .

ومن الأمثلة التي توضح قدرة المصارف الإسلامية على جذب المدخرات استقطاب بنك المعاملات في أندونيسيا ما يزيد عن ١٢٠ مليون $ أمريكي في اجتماع واحد[٤] .

كما تشير المعطيات الإحصائية أن المصارف الإسلامية مرشحة إلى استحواذ ٤٠% إلى ٥٠ % من الادخارات الإسلامية العالمية و ذلك حتى حلول عام ٢٠١٥ [٥].

---

[١] د.قلعاوي . غسان / سبق ذكره / ص ١٦٢

[٢] أحمد. يسري.عبد الرحمن / قضايا إسلامية معاصرة في النقود و البنوك والتمويل / الدار الجامعية _ الاسكندرية_ ٢٠٠١م / ص ٢٦٢

[3] Islamic Research And Training Institute / International Economic Relations From Islamic Perspectives / Jeddah 1992 p 227

[٤] علي أحمد محمد / دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية / البنك الإسلامي للتنمية / المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب /الطبعة الثالثة ٢٠٠١/ ص ١٣

[٥] اتحاد المصارف العربية / دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد و الأدوات المالية الحديثة سنة النشر ٢٠٠٥/ ص ٦

ثالثاً :عدم قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد

لقد زعم بعض المشككين في نجاح تجربة المصارف الإسلامية أن نظام التمويل القائم على المشاركة سيغيب معه الاستقرار إلى حدٍ كبير ، ولكن في الحقيقة أن نظام التمويل القائم على المشاركة أكثر استقراراً من نظام التمويل القائم على الفائدة و هذا ما اعترف به العديد من الاقتصاديين البارزين في الغرب ، فقد رأى هنري سيمونس تحت الوطأة الشديدة لأزمة الكساد في الثلاثينات ، أن الكساد الكبير سببته تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر ، وأنه يمكن خفض الاضطراب الاقتصادي إذا تمت الاستثمارات كلها في شكل تمويل بالمشاركة ، كما رأى هيمان مينكسي أنه حينما تمول كل منشأة تدفقاتها النقدية و تخطط لاستثمار أرباحها غير الموزعة لا تكون هناك أي مشكلة و يكون النظام المالي قوياً ، لكن عندما تتمكن المنشآت من تأمين تمويل خارجي بطريق الاقتراض من المرابين أو المصارف يتعرض النظام لعدم الاستقرار[١] ، كما أكدت دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن نظام البنك الإسلامي هو أكثر أمناً و استقراراً من نظام البنوك التقليدية [٢].

وبعد بيان أثر كل من المصارف التقليدية والإسلامية في النمو هل تبقى المقولة الشائعة بين الاقتصاديين بأن الربا ضرورة اقتصادية صحيحة ؟ و هل من المستحيل تصور أي نظام اقتصادي معاصر و تصرف مالي بين الدول والشعوب والبنوك و الأفراد خالٍ من الربا [٣]؟

إن الربا و منذ نشأته لم يكن إلا أداة من أجل استغلال الدائن للمدين والتصرف بحياته ، واليوم أضحت الفائدة الأداة التي تتحكم بها الدول القوية بمصير الدول الضعيفة و تقوم بنهب خيرات شعوبها و تجويعها حتى حافة الموت ، وهذا ما قاله بصراحة موسى بن ميمون في كتابه (يد حزقاه أي اليد القوية)

" نحن لا نقرض الأجنبي لكي يسد احتياجاته بل لكي نستفيد منه و نفرض عليه إرادتنا وهذه أمور محرمة علينا إن صنعناها مع إخواننا اليهود "[٤]

---

[١] Chapra, Muhammad Umer /The Islamic FoundationL/p 118

[٢] احمد خالد جودة / البنك الإسلامي والبنك التقليدي مقارنة من حيث المنطق النظري/ من الموقع الالكتروني لفقه المعاملات الإسلامية www. Kantakgi . com

[٣] الرماني . زيد بن محمد / إسرائيليات اقتصادية مصرفية / نقلاً عن الموقع الالكتروني http://iefpedia.com/arab

[٤] مكية . محمود عدنان / الفائدة موقعها بين التشريع والشريعة و تأثيرها في الحياة الاقتصادية بيروت _ الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ص ١٥٣

الفصل الثالث

أثر المصارف الإسلامية في نمو الاقتصاد السوري

المبحث الأول : واقع نمو الاقتصاد السوري

المبحث الثاني : الجهاز المصرفي في سوريا و أثره في النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: نشأة المصارف الإسلامية في سوريا و أثرها في النمو الاقتصادي

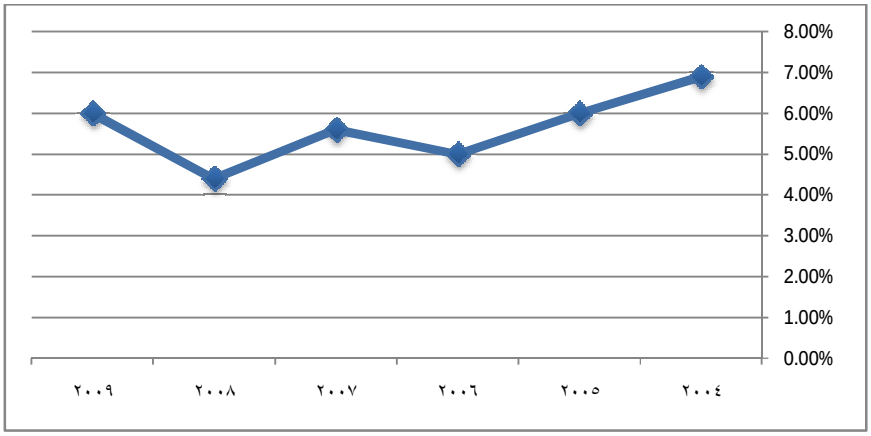
المبحث الأول : واقع نمو الاقتصاد السوري

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

أولاً: تطور الناتج المحلي في سوريا و العوامل المؤثرة فيه

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) ١٤٢٢١٧٨ مليون ل.س في عام ٢٠٠٩ و بزيادة قدرها ٨٠٦٦٢ مليون ل.س عن عام ٢٠٠٨ ، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦% في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان٤.٤% في عام ٢٠٠٨ ، والشكل البياني التالي يوضح معدلات النمو التي حققها الناتج المحلي الإجمالي من عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٩.

شكل بياني رقم (٩) يوضح معدلات نمو الناتج المحلي في سوريا خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٩



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠ انظر الملحق رقم (٧)

الملاحظ من خلال الشكل السابق انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦.٩% عام ٢٠٠٤ إلى ٤.٣% عام ٢٠٠٨.

وقد كان لتراجع معدلات نمو الناتج المحلي خلال هذه الفترة العديد من الآثار السلبية الاقتصادية تمثلت بانخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الذي تراجع من ٤% عام ٢٠٠٥ إلى ١.٩% عام ٢٠٠٨ [١].

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات البطالة من ٨% عام ٢٠٠٥ إلى ١٠.٩ % عام ٢٠٠٨ ، وتراجعت معدلات نمو الأجور الحقيقية إلى ٣.٢% في عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت ٩.٩% في عام ٢٠٠٥، كما بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الشديد ١٢.٢% ،

[١] انظر للملحق الإحصائي رقم (٩)

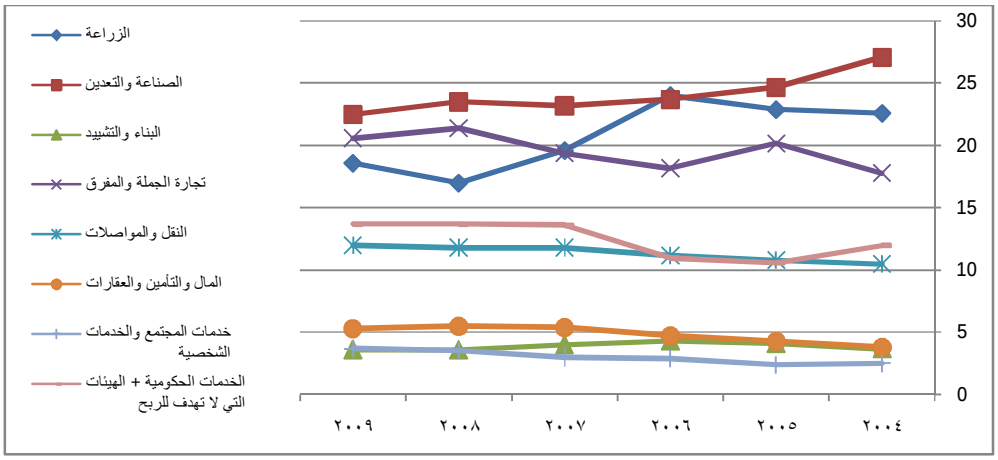
ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العام ٣٤.٥% من إجمالي عدد السكان[١]، الأمر الذي انعكس بدوره على معدل الاستهلاك الخاص لدى الأفراد حيث تراجع معدل نمو الاستهلاك الخاص لديهم من ١٣% عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٢.٢% عام ٢٠٠٨ ، و على الرغم من أن كل هذه المؤشرات تعكس حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠٤ _٢٠٠٨) إلا أن معدلات التضخم قد ارتفعت من ٤.٤% عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ١٥.٢% عام ٢٠٠٨ ، وذلك ناتج عن الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ والتي إن لم يكن لها تأثير على القطاع المالي و ذلك نتيجة عدم ارتباط هذا القطاع بالأسواق المالية العالمية إلا أنها أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير نتيجة زيادة المستوردات والتي بلغت في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٧٤٩ مليار ل.س وبزيادة مقدارها ١٣٦ مليار عن عام ٢٠٠٧ [٢] بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمتمثلة برفع أسعار البنزين والمازوت .

أي أنه يمكن وصف حالة الاقتصاد السوري خلال هذه الفترة بأنها حالة الركود التضخمي [٣].

ثانياً: التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة (٢٠٠٤ _ ٢٠٠٩)

لقد ساهمت مختلف القطاعات الاقتصادية في سوريا في تكوين الناتج المحلي و لكن بنسب متفاوتة ، ويبين الشكل التالي تطور المساهمة النسبية لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

شكل بياني رقم (١٠) تطور المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي من عام ٢٠٠٤ _٢٠٠٩



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠ انظر الملحق رقم (٨)

من خلال الشكل السابق يتضح ما يلي :

[١] ٢٠١٠ عام الاستحقاقات المؤجلة في سوريا / نقلاً عن الموقع الالكتروني http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=5912 بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦

[٢] مصرف سوريا المركزي / النشرة الربعية لعام ٢٠٠٩ ص ٣

[٣] الملحق رقم (٩) يوضح تطور أبرز مؤشرات الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠٤م – ٢٠٠٩م)

- تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الحلي الإجمالي من ٢٢.٦% عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ١٨.٦% في عام ٢٠٠٩ ، و السبب في ذلك يعود إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب انخفاض مناسيب المياه الجوفية مما أثر سلباً على العمل الزراعي و دفع العديد من الأسر إلى البحث عن فرص عمل أخرى في المدن من أجل تحسين الدخل و رفع مستوى المعيشة .
- كما تراجعت مساهمة قطاع الصناعة من ٢٧.١عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢٢.٥% في عام ٢٠٠٩. والسبب الرئيسي في تراجع هذا القطاع هو التراجع في الصناعة النفطية و التي تراجعت من ٢٥٧٢٥م في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٤٥م في عام ٢٠٠٨ حيث أن قطاع الصناعة في سوريا يعتمد بشكل كبير على الصناعة الاستخراجية والتي شكلت حوالي ٨٠% من صافي الإنتاج الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج[١] . ويعتبر القطاع الصناعي المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي آخر ، والمشغل الأبرز للقوة البشرية الباحثة عن فرص العمل، والميدان الرئيسي للقيمة المضافة ، لذا فإن تراجعه يعني تراجع العمالة ، و تراجع في عملية التنمية ، فقد أكدت تجارب البلدان المتقدمة أن قطاع الصناعة كان العامل الحاسم في تطورها الاقتصادي والاجتماعي.
- أما قطاع الخدمات ولا سيما الخدمات الحكومية فقد ازدادت بشكل واضح ، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ١٢% عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ١٣.٧% عام ٢٠٠٩ . و إن تراجع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي و هما المكونان الأساسيان لقطاع الإنتاج المادي ، ونمو قطاع الخدمات يعبر عن اختلالات بنيوية في عملية النمو حيث أن نمو قطاع الخدمات يؤدي إلى مزيدٍ من الضغط من جانب قوى الطلب على العرض الحقيقي للسلع المادية ، كما أنه يدل على عجز قطاع الصناعة على النمو والتوسع و عدم قدرتها على استيعاب الزيادة في قوة العمل[٢].
- أما قطاع المال و التأمين والعقارات فقد ازدادت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٣.٨% في عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٥.٣% في عام ٢٠٠٩ ، و السبب في ذلك يعود إلى التشريعات العديدة التي أصدرتها الحكومة من أجل تطوير القطاع المالي و المصرفي و تحديثه .

[١] الأرقام محسوبة بناءً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩

[٢] د. محمد صالح جمعة / السياسة النقدية في سوريا و أثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي / دار الرضا للنشر _ دمشق _ الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ص ١٩٧

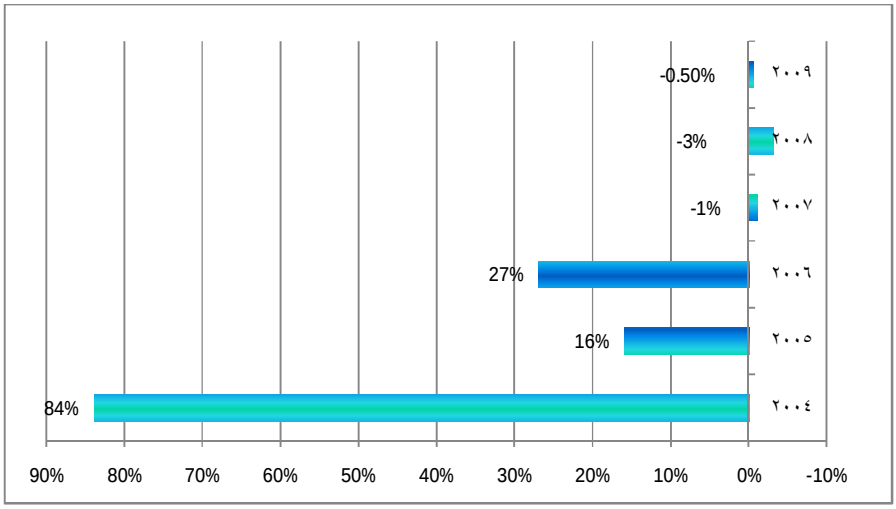
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في نمو الاقتصاد السوري

لقد تبين من خلال عرض نظريات النمو الاقتصادي أن الاستثمار هو من أهم العوامل المؤثرة في النمو و أن الادخار هو الشرط الضروري لحدوث الاستثمار ، كما اتضح من خلال هذه النظريات أهمية مسألة العمالة في رفع معدلات النمو فكيف كان تأثير هذه العوامل على النمو في سوريا ؟

أولاً : الادخار

لقد تراجعت معدلات نمو الادخار من ٨٤% في عام ٢٠٠٤ لتصل ٢٧% في عام ٢٠٠٦ ثم إلى -٠.٥% في عام ٢٠٠٩ ، و ذلك كما هو مبين في الشكل البياني التالي :

شكل بياني رقم (١١) يوضح معدلات نمو الادخار في سوريا خلال من عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٩



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩ + ٢٠١٠ انظر الملحق رقم (١٠)

و قد ترافق هذا التراجع في معدلات نمو الادخار مع تباطؤ في معدلات نمو الاستثمار (كما سيتضح بعد قليل) و بالتالي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ، كما ترافق هذا التراجع أيضاً مع تراجع حصة الرواتب والأجور في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٢% في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠% في عام ٢٠٠٧ [١]، و هذا يعني أن الدخل الناتج عن الربح والفائدة والريع يزداد على حساب الدخل الناتج عن العمل ، و بالتالي فإن الزيادة الحاصلة في الأرباح لم تسهم في

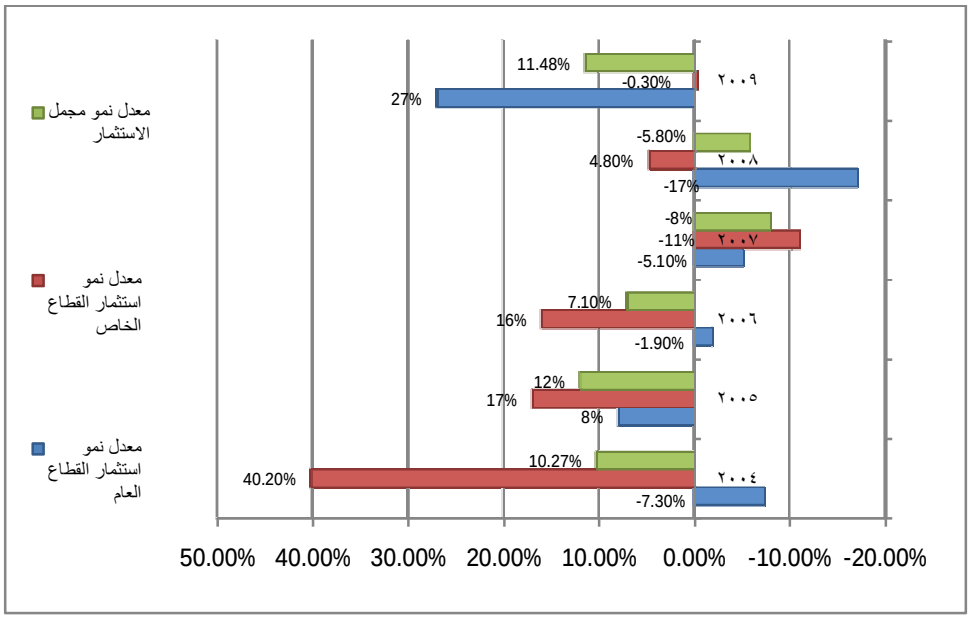
[١] ٢٠١٠ عام الاستحقاقات المؤجلة في سوريا / نقلاً عن الموقع الالكتروني http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=5912 بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦

زيادة معدلات الادخار كما افترضت النظرية التقليدية . أي أن السياسات المتبعة من أجل تشجيع الاستثمار و المتمثلة في كثرة الإعفاءات الضريبية للمستثمرين أدت إلى تنامي حصة الأرباح من الناتج المحلي على حساب حصة الأجور دون أن يؤدي ذلك إلى أي زيادة في معدلات الادخار اللازمة للاستثمار، كما أنها أدت إلى تراجع مستويات الاستهلاك نتيجة تدني مستويات الأجور أمام ارتفاع الأسعار و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و نشوء حالة من الركود التضخمي .

ثانياً: الاستثمار

إن تراجع معدلات نمو الادخار أدت أيضاً إلى حدوث انخفاض الاستثمار، حيث تراجعت معدلات نمو الاستثمار من ١٠.٢٧% في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى -٥.٨% في عام ٢٠٠٨ ، كما انخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥% في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩ % في عام ٢٠٠٨ ، والشكل البياني التالي يوضح معدلات نمو الاستثمار الخاص و الحكومي خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩)

شكل بياني رقم (١٢) يوضح معدلات نمو الاستثمار في سوريا خلال من عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٩



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩ + ٢٠١٠ انظر الملحق رقم (١٠)

يتضح من الشكل السابق تراجع معدلات نمو استثمار القطاع الخاص من ٤٠.٢%في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى -٠.٣% عام ٢٠٠٩ ، كما تراجعت معدلات نمو استثمار القطاع العام من ٨% في عام ٢٠٠٥ لتصل إلى -١٧% في عام ٢٠٠٨ ثم ازدادت إلى ٢٧% في عام ٢٠٠٩.

و إن ضعف عملية الاستثمار و تراجع معدلات نموه يعود إلى ضعف مساهمة الجهاز المصرفي في تقديم التمويل والخدمات المالية اللازمة لعملية الاستثمار ، بالإضافة على عدم توفر البنية التحتية (والتي تعتبر من المقومات الرئيسية في عملية الاستثمار) و إلى الضغوط التي تتعرض لها سوريا من الخارج و التي أدت إلى زعزعة الثقة بالاقتصاد السوري أي أنه يرجع إلى ضعف مساهمة رأس المال النقدي و المادي و الاجتماعي بالإضافة إلى ضعف السياسات التحفيزية لتشجيع الاستثمار .

فعلى الرغم من وجود العديد من مقومات الاستثمار في سوريا و المتمثلة بالموقع الجغرافي، وانخفاض التكاليف و توفر المواد الأولية ، وعلى الرغم من التشريعات العديدة الصادرة من قبل الحكومة لتشجيع الاستثمار في سوريا والتي كان من أهمها قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١و تعديلاته ، والمرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٨ والذي ألغى العمل بأحكام القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ وغير ذلك من المراسيم و القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار[١] إلا أن كل ذلك لم يؤد إلى تحريك عجلة الاستثمار في سوريا . فلو تم النظر إلى عدد المشاريع الأجنبية التي استقطبتها سوريا في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١ و عام ٢٠٠٧ يتضح أن عدد هذه المشاريع قد بلغ ٣٧٧٤ مشروعاً، كما أنها لم تستطع تشغيل سوى ٣٧٢٧٦ عاملاً، و لم يكن الوضع أفضل حالاً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ حيث جاء في تقرير أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حلول سورية في المرتبة الحادية عشر من بين ١٨ دولة عربية لجهة استقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٠٩، وتبلغ قيمة تلك التدفقات ١.٥ مليار دولار، في حين استقطبت الدول المشمولة بالتقرير نحو ٨٠.٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩. أي أن سوريا لم تستطع

[١] للاطلاع على ذلك بالتفصيل انظر
قبلان . حسين علي / دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات / بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بإشراف الدكتور : مصطفى عبد الله الكفري / كلية الاقتصاد . جامعة دمشق / ص١٢٥

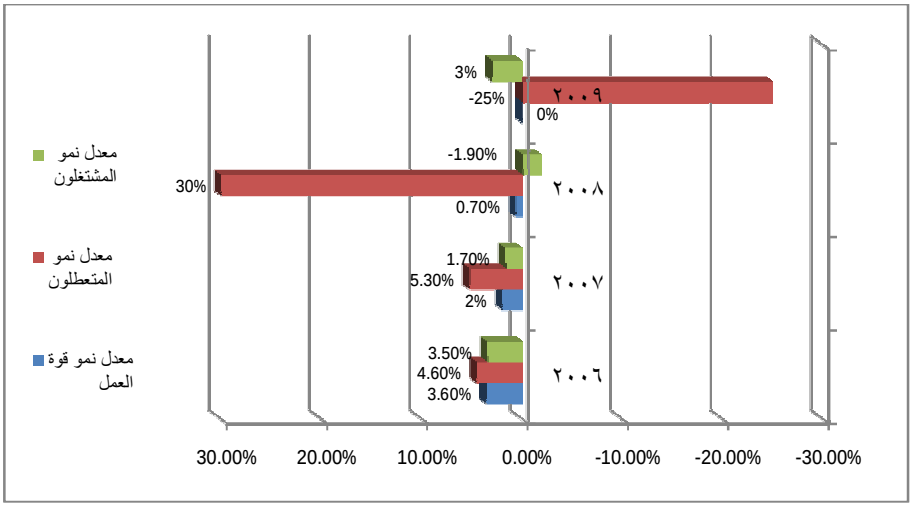
استقطاب سوى ١,٨٥% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الدول العربية في عام ٢٠٠٩ [١].

إن التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في سوريا و المزايا الكبيرة التي أعطتها الحكومة للمستثمرين، لم تؤدِ إلى زيادة الاستثمارات ، و لعل من أسباب ذلك إغفالها موضوع تدني القدرة الشرائية لدى أغلب المواطنين ، فكيف يمكن للمستثمرين القيام بمشاريع استثمارية دون وجود طلب على منتجاتهم . ففي كل مرة يصدر تشريع لتشجيع الاستثمار يبقى الحيز الأهم فيه هو الإعفاء الضريبي دون أن يتم النظر إلى أن هذه الإعفاءات قد أدت إلى ضعف الموارد الضريبية لدى الدولة ، و حدت من قدرتها على زيادة أجور العاملين لديها و بالتالي أسهمت في تدني القدرة الشرائية وبشكل غير مباشر أسهمت في إعاقة الاستثمار .

ثالثاً: العمالة

لقد تراجع معدل النمو في قوة العمل من ٣.٦% عام ٢٠٠٦ إلى ٠.٧% عام ٢٠٠٨ ، وقد ترافق هذا التراجع في معدل نمو قوة العمل مع تزايد عدد المتعطلون عن العمل والذي قد ارتفع من ٤١٣ ألف نسمة عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٥٩٤ ألف نسمة عام ٢٠٠٨ ، وتراجع عدد المشتغلين في الاقتصاد من ٤٩٤٦ ألف نسمة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٨٤٨ عام ٢٠٠٨ ، و الشكل البياني التالي يوضح تطور نمو القوة العاملة في سوريا .

شكل بياني رقم (١٣) يوضح تطور نمو القوة العاملة في سوريا من عام ٢٠٠٦ لغاية عام ٢٠٠٩



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية انظر الملحق رقم (١١)

[١] المستثمرون غير راغبين لنبحث عن الأسباب / جريدة قاسيون العدد ٤٦١ تاريخ ٢٠١٠/٧/٧ نقلاً عن الموقع الالكتروني www.kassioun.org

من الشكل السابق يتضح ارتفاع معدل نمو المتعطلون من ٤.٦% عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠% عام ٢٠٠٨ ، و هذا يدل على ضعف الاستثمار (وقد اتضح ذلك قبل قليل) بالإضافة إلى عدم قدرة المشاريع الاستثمارية على تشغيل اليد العاملة ، حيث أن المشاريع الصناعية التي نفذها القطاع الخاص وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ لم تسهم سوى بتشغيل ٣٦ ألف مشتغل ، أي بمعدل ستة آلاف مشتغل سنوياً[١]. كما أنه يدل على ضعف السياسات التعليمية في تكوين رأس المال البشري (والذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية في عملية النمو) والتي نتج عنها تباين كبير بين الأشخاص الباحثين عن فرص عمل و متطلبات سوق العمل.

و بالنتيجة فإن التراجع في معدلات الادخار و الاستثمار ، و تراجع معدل نمو قوة العمل و تزايد معدلات البطالة كل ذلك أدى إلى تراجع في معدلات النمو ، وسوء توزيع الدخل و انتشار الفقر و انخفاض مستوى المعيشة و هبوط القوة الشرائية في سوريا.

[١] مراد . محمد جلال / البطالة والسياسات الاقتصادية / جمعية العلوم الاقتصادية / ندوة الثلاثاء الاقتصادية بتاريخ ٤/٨/ ٢٠٠٨ / ص ١٠

المطلب الثالث: أثر تغير أسعار الفائدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي

لقد اتضح من خلال الفصل الثاني أن الادخار والاستثمار هما أحد العوامل الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ، و يعتبر سعر الفائدة أحد الأدوات المستخدمة للتحكم في حجم الائتمان و بالتالي في حجم العرض النقدي و الذي يعكس توجه السياسة النقدية في تشجيعها للادخار والاستثمار أو الحد منهما ، كما يعكس دورها في مجابهة التضخم و الانكماش[1] .

وقد تم خلال السنوات الأخيرة تعديل أسعار الفائدة المطبقة لدى الجهاز المصرفي في سوريا وذلك حسب ما يوضحه الملحق رقم (١٨) فكيف كان أثر ذلك على تغير معدلات الاستثمار .

من أجل دراسة العلاقة بين سعر الفائدة و الاستثمار ينبغي الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل المحددة لصحة العلاقة التي تربط بين سعر الفائدة و كل من الادخار والاستثمار وهذه العوامل تقسم إلى عوامل مادية تتعلق بدرجة تطور الجهاز المصرفي بالإضافة إلى وجود مناخ استثماري يشجع على الاستثمار، وعوامل معنوية تتعلق بدرجة التكوين الثقافي لدى الأفراد و سلوكهم الرشيد في المفاضلة بين العوائد والمخاطر المتوقعة من الاحتفاظ في النقود لديهم أو إيداعها لدى المصارف واستثمارها ، ومن أهم العوامل المعنوية المحددة لدرجة تأثير سعر الفائدة في كلٍ من الاستثمار و الادخار هي العوامل الدينية .

لقد انخفضت معدلات الفوائد المطبقة على القروض طويلة الأجل من ١٠.٣٩% عام ٢٠٠٦ إلى ١٠.٣٢% عام ٢٠٠٧ إلا أن معدل نمو استثمار القطاع الخاص قد استمر بالانخفاض من ١٦% عام ٢٠٠٦ إلى -١١% عام ٢٠٠٧ ، واستمرت معدلات الفوائد المطبقة على القروض طويلة الأجل بالانخفاض لتصل إلى ٩.٣٦% عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ١٠.٠٤ % في عام ٢٠٠٨ وعلى الرغم من ذلك انخفض معدل نمو استثمار القطاع الخاص ليصبح -٠.٣% في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٤.٨% في عام ٢٠٠٨ و ذلك حسب ما هو موضح في الملحق رقم (١٠) ، مما يدل على محدودية استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات تشجيع الاستثمار في سوريا .

كذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين معدل نمو الادخار و تغير أسعار الفائدة المطبقة على الودائع ، فعلى الرغم من أنه تم رفع سعر الفائدة على الودائع لأجل من ٨.٤٢% في عام ٢٠٠٧إلى

[1] د.جمعة .محمد صالح / سبق ذكره / ص ٢١٧

٨.٥٣% في عام ٢٠٠٨ ، إلا أن معدل نمو الادخار قد انخفض من -١% في عام ٢٠٠٧ إلى -٣% في عام ٢٠٠٨ ، مما يعني أيضاً محدودية تأثير سعر الفائدة على معدلات الادخار. والسبب في ذلك يرجع إلى عدم تقبل الأفراد في سوريا للتعامل مع المصارف الربوية مما يضعف من سياسة تحريك معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار أو حتى الادخار .

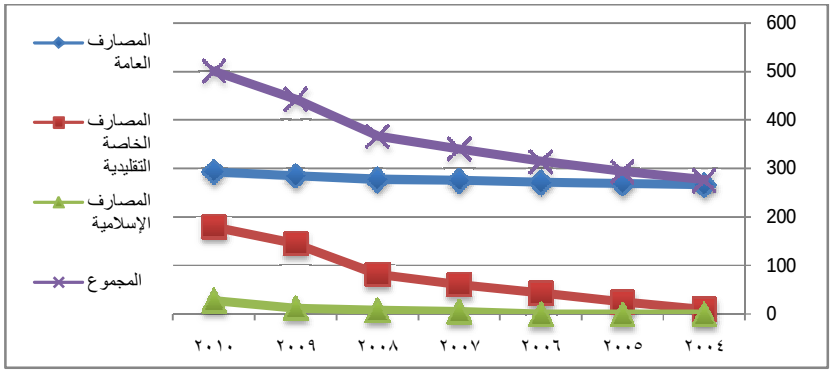
المبحث الثاني : الجهاز المصرفي في سوريا و أثره في النمو الاقتصادي

المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي في سوريا و خصائصه

أولاً : هيكل الجهاز المصرفي السوري

يتكون الجهاز المصرفي في سوريا من مصرف سوريا المركزي و هو يمثل السلطة النقدية العليا ، بالإضافة إلى ستة مصارف متخصصة تقليدية و إحدى عشر مصرف خاص تقليدي و ثلاثة مصارف إسلامية ، و قد ازداد انتشار المصارف و فروعها منذ مطلع هذا القرن (ولا سيما بعد القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ قانون إحداث المصارف الخاصة في سوريا) ليصبح مجموع فروع الجهاز المصرفي في سوريا ٥٠١ فرع حتى نهاية عام ٢٠١٠ ، و ذلك حسب ما يوضحه الشكل البياني التالي :

شكل بياني رقم (١٤)يوضح تطور الجهاز المصرفي في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ٢٠٠٩ + ٢٠١٠ انظر الملحق رقم (١٢)

الملاحظ من خلال الشكل السابق تزايد عدد المصارف الخاصة التقليدية و فروعها من مصرفين لها ١٠ فروع في عام ٢٠٠٤ إلى إحدى عشر مصرفاً لها ١٨٠ فرع في عام ٢٠١٠ ، وتزايد عدد المصارف الإسلامية من مصرفين لهما خمسة فروع في عام٢٠٠٧ إلى ثلاثة مصارف لها ٢٨ فرع في عام ٢٠١٠ (انظر الملحق رقم ١٢) ، وعلى الرغم من التزايد الكبير في فروع الجهاز المصرفي ، مازالت كثير من الأسر غير قادرة على الاستفادة من الخدمات المصرفية بسبب تركز فروع الجهاز المصرفي في المحافظات الأساسية ولا سيما في محافظتي دمشق وحلب ، الأمر الذي يقلل من إمكانية استفادة الأسر الريفية من الخدمات والائتمانات المصرفية .

ثانياً : خصائص الجهاز المصرفي السوري

لقد بقي الجهاز المصرفي السوري منذ نشوئه وحتى عام ٢٠٠١ يتسم بالجمود و الركود ، حيث أن القوانين والأنظمة التي كانت تحكم عمل الجهاز المصرفي السوري وتضع القيود على إحداث المصارف الخاصة وتمنع وجود المنافسة بين المصارف العامة أدت إلى فشل النظام المصرفي السوري في دعم عملية النمو ، وإلى خلق العديد من المشكلات الاقتصادية ، فقد بقي النظام المصرفي في سوريا خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي يتصف بالتخصص والاحتكار وبملكية الدولة لسبعة مصارف متخصصة الأمر الذي أدى إلى تثبيط دوافع المصارف في زيادة نشاطاتها التنافسية في جذب الزبائن وهو أهم عنصر في تطوير العمل المصرفي ، كما انعكس هذا التخصص على نمو غير متوازن بين المصارف العامة حيث نما المصرف التجاري السوري بشكل كبير وسيطر على ٨٠% من العمل المصرفي لوحده .

كما أن احتكار المصارف الحكومية للعمل المصرفي أدى إلى تدني مستوى خدماتها وتراجع أدائها بشكل ملحوظ و أدى إلى هروب الزبائن حتى أصبحت المصارف المجاورة تمول حوالي ٨٠% من الصناعة والعمليات التجارية بينما تخصص المصرف التجاري والمصرف الصناعي بإقراض بعض الحرف و تمويل بعض المصدرين [١].

و كان يغلب على العمل المصرفي صفة الخدمة بدلاً من صفة الربحية حيث كانت خطط التسليف التي يضعها مجلس النقد والتسليف تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية و ليس وفقاً لتقديرات الربح والخسارة .

بالإضافة إلى ذلك فإن سياسة الائتمان لدى الجهاز المصرفي السوري كانت موجهة نحو تأمين احتياجات القطاع العام ، حيث أن الائتمانات تمنح على أساس إداري لمؤسسات الأعمال العامة والحكومة ، كما أن الائتمانات كانت تمنح بشكل مكثف لعدد قليل من مؤسسات الأعمال العامة مما أدى إلى استبعاد مؤسسات الأعمال الأخرى عن مصادر الاقتراض .

١ د كنعان .علي / الإصلاح المصرفي في سوريا / جمعية العلوم الاقتصادية / ندوة الثلاثاء الاقتصادية تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤

إن الخدمات الرديئة والبطيئة التي كانت تقدمها هذه المصارف وبتكاليف عالية أفقدتها القدرة على جذب مدخرات المواطنين وساهمت في إبقاء كتلة نقدية كبيرة خارج الجهاز المصرفي[1]. بالإضافة إلى أن غياب سوق الأوراق المالية و عدم وجود مصارف إسلامية (خلال هذه الفترة) أدى بالنسبة للأفراد الذين يحجمون عن وضع أموالهم في البنوك التقليدية إلى توجيهها للمضاربة العقارية أو استثمارها مع جامعي الأموال الأمر الذي كان له العديد من الآثار السلبية ، أي أن تدني مستوى الخدمات المصرفية واستبعاد القطاع الخاص عن مصادر الاقتراض ، كل ذلك أدى إلى تدني مستوى الادخار المحلي و سوء تخصيص و توزيع للموارد و بالنتيجة أدى إلى مستويات منخفضة من النمو الاقتصادي .

و منذ عام ٢٠٠١ و أمام هذا الواقع وفي إطار عملية الإصلاح الاقتصادي وبناءً على توجيهات السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد والذي قال في كلمته التي ألقاها بمناسبة إلقاء القسم الدستوري " **إن تطوير وتحديث الأنظمة المصرفية لتكون قادرة على جذب الادخار و أموال الاستثمار و المساهمة في التنمية أصبح ضرورياً وملحاً** " تم إصدار عدد من التشريعات لتطوير و تحديث القطاع المصرفي في سوريا منها :

- § القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠١ " قانون النقد الأساسي ".
- § القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الخاص بإحداث المصارف الخاصة .
- § القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية .
- § المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث شركات التأمين من القطاع الخاص (التقليدي و الإسلامي) .
- § المرسوم التشريعي رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦ الخاص بإحداث شركات ومكاتب الصرافة .
- § المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦ والمتضمن إحداث سوق للأوراق المالية .
- § و من أهم هذه التشريعات التي تم إصدارها المرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث المصارف الإسلامية .

١ لمزيد من التفصيل انظر د.كنعان .علي / النظام النقدي و المصرفي السوري / دار الرضا للنشر دمشق ٢٠٠٠ / ص ٧٨

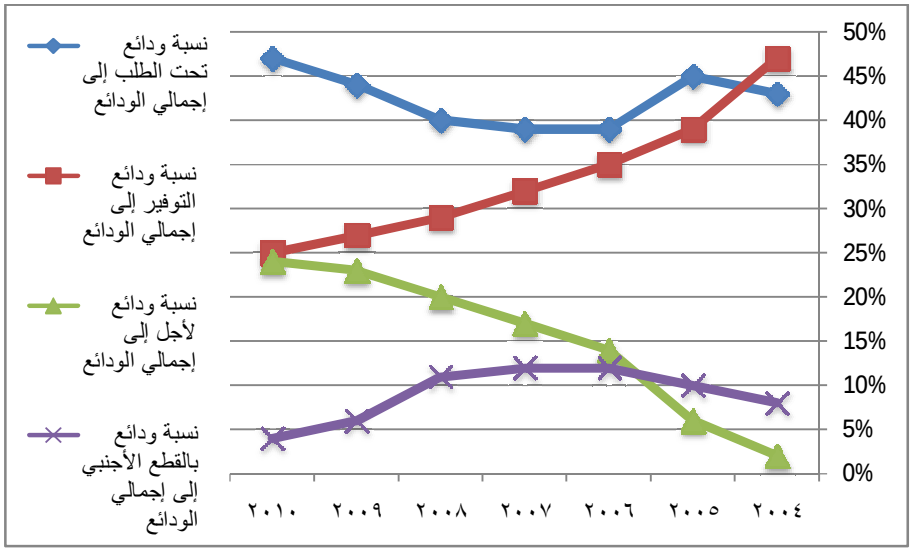
المطلب الثاني :المصارف التقليدية العامة و أثرها في النمو

أولاً : تطور الودائع لدى المصارف العامة

بلغ إجمالي حجم الودائع لدى المصارف العامة في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ ٨٧٥٧٦٨ مليون ل.س مقابل مبلغ ٧٩٧٢٢٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٩ ، و قد ازداد معدل نمو الودائع لدى هذه المصارف من ٢% في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٩% في عام ٢٠٠٨ ثم تراجع إلى ٥% في عام ٢٠٠٩ .

و الملاحظ من خلال تحليل هيكلية الودائع لدى هذه المصارف أن الودائع تحت الطلب شكلت نسبة ٤٣% من إجمالي الودائع في عام ٢٠٠٤ ثم انخفضت لتصل إلى ٣٩% خلال عامي (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧) ، ثم عادت بالتزايد لتصل إلى ٤٤% عام ٢٠٠٩ و ٤٧% في عام ٢٠١٠، أما نسبة الودائع لأجل فقد شكلت نسبة ٢% من الودائع في عام ٢٠٠٤ ثم بدأت تدريجياً بالتزايد لتصل إلى ٢٣% في عام ٢٠٠٩ و ٢٤% في عام ٢٠١٠ ، وذلك حسب ما هو موضح بالشكل البياني التالي :

شكل بياني رقم (١٥) يوضح تطور الودائع لدى المصارف العامة في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ٢٠٠٩ + ٢٠١٠ انظر الملحق رقم (١٣)

إن ارتفاع نسبة ودائع تحت الطلب لدى المصارف العامة وتدني نسبة ودائع لأجل لدى هذه المصارف يدل على أن هذه المصارف ما زالت غير قادرة على القيام بالمشاريع الاستثمارية اللازمة لعملية النمو والتي تحتاج إلى مصادر تمويل طويلة الأجل .

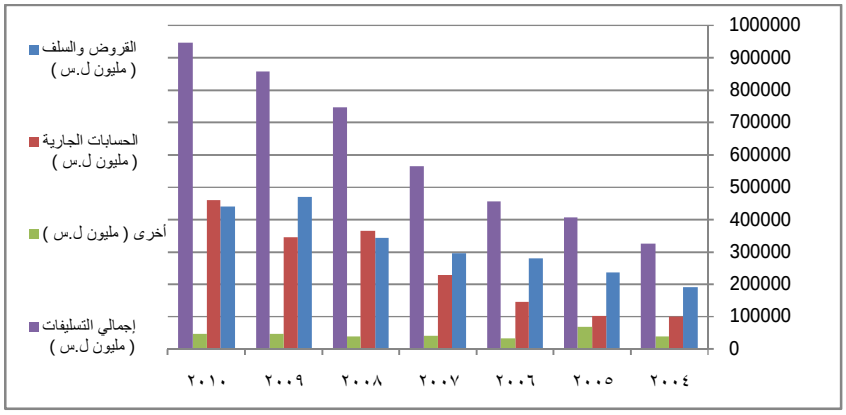
ثانياً: تطور تسليفات المصارف العامة

بلغ إجمالي حجم التسليفات لدى المصارف العامة في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ ٩٤٥٦٨٩ مليون ل.س ، مقابل مبلغ ٨٥٧٥٩٩ مليون ل.س في عام ٢٠٠٩ ، وقد بلغ معدل نمو التسليفات ١٠% في عام ٢٠١٠ ، بينما بلغ هذا المعدل ١٥% في عام ٢٠٠٩ .

و لقد ازدادت نسبة التسليفات إلى إجمالي الناتج المحلي من ٣٠% عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٦٠% في عام ٢٠٠٩ ، لكن على الرغم من هذه الزيادة إلا أن مساهمة تسليفات المصارف العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي تعتبر محدودة ، وذلك لأن القروض طويلة الأجل لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من هذه التسليفات ، إذ لم تتجاوز نسبة القروض طويلة الأجل إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي ١٣% في عام ٢٠٠٧ ، و ١٥% في عام ٢٠٠٨ ، و ٥٤% في عام ٢٠٠٩، كما لم تتجاوز نسبة القروض طويلة الأجل إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي ٦% في عام ٢٠٠٧ ، و ٣% في عام ٢٠٠٨ ، و ٢.٩ % في عام ٢٠٠٩ [١].

ويتضح هذا أيضاً من خلال تحليل بنية تسليفات المصارف العامة ، حيث ازدادت نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالي التسليفات من ٣٠% في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٤٨% في عام ٢٠١٠ ، في حين تراجعت نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسليفات من ٥٨% في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٦% في عام ٢٠١٠ ، والشكل البياني التالي يبين تطور تسليفات المصارف العامة خلال الفترة (٢٠٠٤ _ ٢٠١٠)

شكل بياني رقم (١٦) يوضح تطور حجم التسليفات لدى المصارف العامة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ٢٠٠٩+ ٢٠١٠ انظر الملحق رقم (١٤)

[١] الأرقام محسوبة بناءً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩ (جدول ١٤/١٤)

إن تراجع نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسليفات و تزايد نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالي التسليفات يدل على ضعف مساهمة المصارف العامة في زيادة التكوين الرأسمالي و زيادة الإنتاج ، وبالتالي ضعف مساهمتها في النمو الاقتصادي .

أما لو تم تحليل تسليفات هذه المصارف حسب الجهة المقترضة لتبين أن القطاع العام ما زال يحصل على أكثر من ٥٠% من هذه التسليفات ، حيث بلغت نسبة التسليفات الممنوحة للقطاع العام ٦٠% من إجمالي التسليفات في عام ٢٠٠٨ ولم يسهم إلا بنسبة ٤٢% في التكوين الرأسمالي الإجمالي[١]. مما يدل على أن القروض غير مرتبطة بالإنتاج لدى هذه المصارف و بالتالي فإنها تسهم في خلق التضخم أكثر من إسهامها في تمويل المشاريع الاستثمارية ، و هذا ما يمكن استنتاجه أيضاً من خلال تطور نسبة إجمالي التسليفات إلى إجمالي الودائع لدى هذه المصارف والتي وصلت إلى ١٠٧% في عام ٢٠١٠ (انظر الملحق رقم ١٤) .

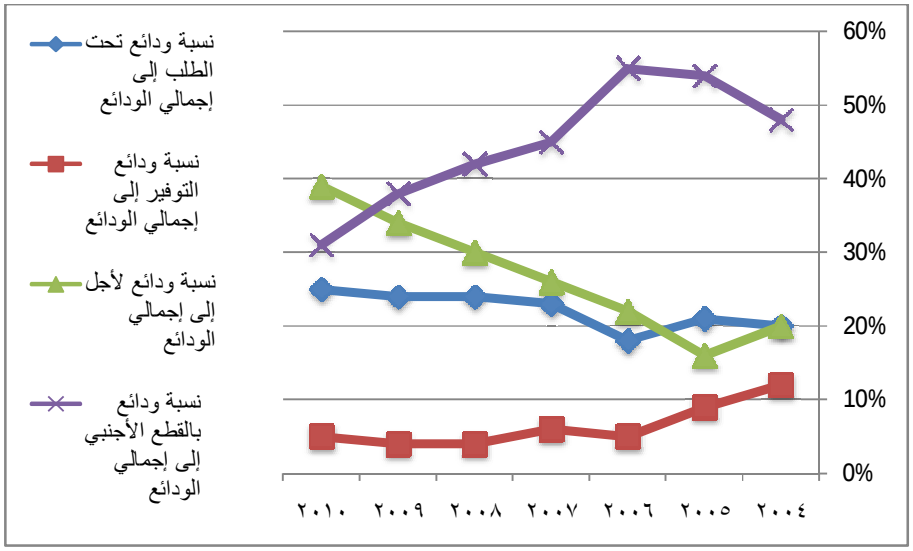
[١] مصدر البيانات من النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ٢٠٠٩ ص ٦٧+ ص ٢٨

المطلب الثالث: المصارف التقليدية الخاصة و أثرها في النمو

أولاً : تطور الودائع لدى المصارف الخاصة

بلغ إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية مبلغ ٤٣١٠٦٨ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠١٠ مقابل مبلغ ٣٤٠٢٤٣ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠٠٩ و بمعدل نمو بلغ ٢٦%. و الملاحظ من خلال تحليل هيكلية الودائع لدى هذه المصارف تزايد نسبة ودائع لأجل إلى إجمالي الودائع من ٢٠% في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٣٩% في نهاية عام ٢٠١٠ ، مما يدل على تزايد قدرة هذه المصارف على القيام بالاستثمارات . و الشكل البياني التالي يوضح تطور هيكلية الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية

شكل بياني رقم (١٧) يوضح تطور نسب الودائع لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ٢٠٠٩ +٢٠١٠ انظر الملحق رقم (١٥)

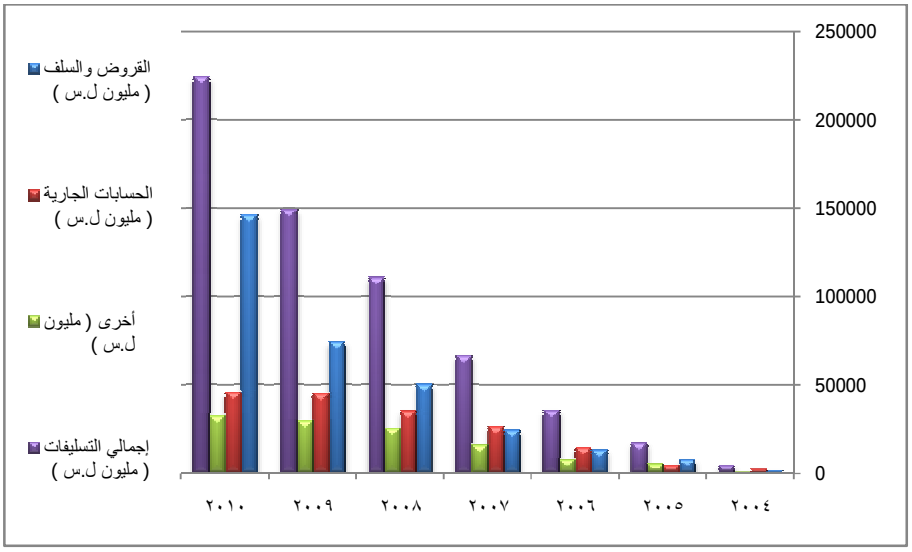
ثانياً: تطور تسليفات المصارف الخاصة التقليدية

بلغ إجمالي تسليفات المصارف الخاصة التقليدية في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ ٢٢٤٣٠٦ مليون ل.س مقابل مبلغ ١٤٩٢٨٥ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠٠٩ و بمعدل نمو بلغ ٥٠% .

والملاحظ من خلال تحليل بنية تسليفات هذه المصارف تراجع نسبة الحسابات الجارية من ٤٧% في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢٠% في عام ٢٠١٠ ، في حين ازدادت نسبة القروض والسلف الممنوحة من قبل هذه المصارف من ٣٦% في نهاية عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٦٥%

في نهاية عام ٢٠١٠ و الشكل البياني التالي يوضح تطور تسليفات المصارف الخاصة من عام ٢٠٠٤ و لغاية عام ٢٠١٠ .

شكل بياني رقم (١٨) يوضح تطور تسليفات المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)



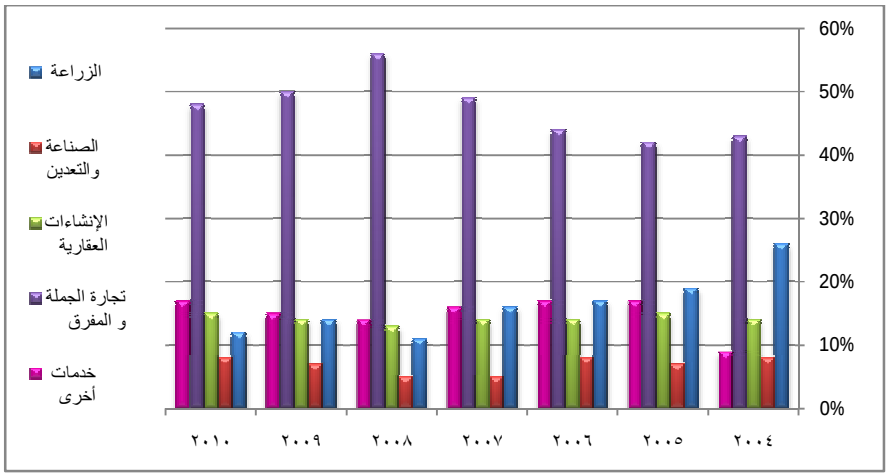
المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ٢٠٠٩ + ٢٠١٠انظر الملحق رقم (١٦)

لكن على الرغم من هذا التطور الواضح في نمو تسليفات المصارف الخاصة التقليدية ، و تطور نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسليفات إلا أنه ما تزال مساهمة هذه المصارف في تمويل الاقتصاد وبالتالي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي محدودة ، و ذلك بسبب تدني نسبة إجمالي التسليفات إلى إجمالي الودائع والتي بلغت في عام٢٠١٠ نسبة ٥٢% ، وفي عام ٢٠٠٩ نسبة ٤٣% في حين بلغت في عام ٢٠٠٨ نسبة ٤٠% وفي عام ٢٠٠٧ نسبة ٢٩% (انظر الملحق ١٦) .

المطلب الرابع: تسليف المصارف المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية

من خلال الاطلاع على توزيع تسليف المصارف المحلية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي يتضح استئثار قطاع التجارة بالحصة الأكبر من إجمالي التسليفات ، حيث وصلت نسبة التسليفات الممنوحة لهذا القطاع إلى إجمالي التسليفات ٥٦% في نهاية عام ٢٠٠٨ ، بينما بلغت نسبة التسليفات الممنوحة لقطاع الصناعة إلى إجمالي التسليفات نسبة ٥% للعام نفسه ، و تراجعت نسبة التسليف الممنوح لقطاع الزراعة إلى إجمالي التسليفات من ٢٦% في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ١١% في عام ٢٠٠٨ [١]، والشكل البياني التالي يوضح توزع تسليفات المصارف المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)

شكل بياني رقم (١٩) يوضح توزع تسليفات المصارف المحلية على الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ٢٠٠٩ + ٢٠١٠ انظر الملحق رقم (١٧)

يتضح من الشكل السابق أن قطاعات الإنتاج المادي لا تحصل على نصيب مناسب من مجموع التسليفات المصرفية ، حيث أن أكبر نسبة حصل عليها قطاع الصناعة خلال الفترة (٢٠٠٤_٢٠١٠) بلغت ٨% من إجمالي التسليفات ، أما قطاع الزراعة فكانت أكبر نسبة حصل عليها للفترة نفسها تشكل ٢٦% من إجمالي التسليفات و ذلك في عام ٢٠٠٤ ، و هذا لا يتناسب مع الأهمية الاقتصادية لهذه القطاعات في عملية النمو ، أما قطاع التجارة فكانت له الحصة الأكبر من إجمالي التسليفات ، أي أن السياسات التسليفية لم تعط قطاعات الإنتاج المادي (ولا سيما قطاعي الصناعة و الزراعة)الأهمية التي تستحقها .

١ مصرف سوريا المركزي / النشرة الربعية لعام ٢٠٠٩ + ٢٠١٠

المبحث الثالث : المصارف الإسلامية و أثرها في نمو الاقتصاد السوري

المطلب الأول: نشوء المصارف الإسلامية في سوريا وأهدافها

أولاً : عوامل نشوء المصارف الإسلامية في سوريا

إن قصور أداء المصارف العامة و ضعف قدرتها في تعبئة المدخرات و توجيهها نحو الاستثمار والنهوض بعملية التنمية و تحفيز الاقتصاد على النمو ، و إحجام فئة ليست قليلة من الأفراد عن التعامل مع البنوك التقليدية (العامة والخاصة)لأسباب دينية كانت من أهم العوامل التي أدت إلى نشوء المصارف الإسلامية في سوريا ، حيث تقدر الأموال المكتنزة لدى الأفراد التي لا تتعامل مع المصارف التقليدية بحدود ١٥٠ مليار ل.س ، و إذا ما وجدت هذه الأموال طريقها إلى المصارف الإسلامية فإن ذلك سيكون له تأثير كبير في رفع معدلات النمو. بالإضافة إلى أن ٤٠% من الشركات السورية لا تقترض من المصارف التقليدية بسبب الفائدة وبقيت بانتظار فتح الطريق أمام المصارف الإسلامية[١].

بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية أثبتت نجاحها في كثير من دول العالم ، و أوضح مثال على ذلك تجربة ماليزيا و التي استطاعت أن تصل إلى أحد المراكز العشرة لأسرع نمو اقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠_ ١٩٩٠) باتباع سياسات تعتمد على تضمين المعايير الإسلامية و على الأخص في مجال الاقتصاد و الفعاليات الاقتصادية (المصارف والقطاع المالي) [٢]، وهذا يشكل حافزاً للاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال .

ثانياً: اتجاهات الأفراد في سوريا للتعامل مع المصارف الإسلامية

لمعرفة مدى تقبل الأفراد لانتشار المصارف الإسلامية في سوريا قام طلاب من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بإجراء دراسة ميدانية على مئة شخص مختلفين من حيث الأعمار و المهنة والدرجة العلمية وبالديانة أيضاً (أي أن العينة شملت مختلف شرائح المجتمع السوري) و كانت نتائج الدراسة كما يلي[٣] :

---

[١] المصارف الإسلامية في مواجهة الخصوصية السورية / مجلة الاقتصاد والنقل / العدد الحادي والعشرين / كانون الأول ٢٠٠٦ ص ٥٠

[٢] د. الفطاني: وان سليمان وان يوسف/ تجارب ماليزيا في تطور الاقتصاد و الصيرفة و التمويل الإسلامي/ بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي المنعقد في جدة نقلاً من الموقع الالكتروني http://rjaber.kau.edu.sa/Show_Res.aspx?Site_ID=121&LNG=AR&RN=56942

[٣] انظر : هزي . أسامة عبد الكريم ، الشحادة . إياد عدنان / دراسة ظاهرة المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية / رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / جزء مكمل لرسالة الماجستير / ص ٣٨

- بلغت نسبة المؤيدين لانتشار المصارف الإسلامية ٨٤% في حين بلغت نسبة غير المؤيدين ١٤% وبلغت نسبة المحايدين ٢% .
- و كانت أسباب المؤيدين لانتشار المصارف الإسلامية متنوعة ، حيث أن ٨٠.٩٥% منهم كانت أسباب تأييدهم أن هذه المصارف تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، و نسبة ٥.٩٥ % منهم أسباب تأييدهم أن هذه المصارف تخدم فئة من الأشخاص لا تحب التعامل مع المصارف التقليدية ، بينما كان هناك ٤.٧٦% من المؤيدين يرون أن هذه المصارف سواءً كانت إسلامية أو غير إسلامية فإنها سوف تسهم في تطور العمل المصرفي ، ٣.٥٧ من المؤيدين أسباب تأييدهم أن هذه المصارف تقدم خدمات جيدة وفريدة من نوعها ، ونسبة ٣.٥٧% من المؤيدين لم يعطوا رأيهم ، و هناك نسبة ١.١٩ يرون أنه لا بد أن يتاح العمل لهذه المصارف كي تثبت جدارتها و بالتالي تنافس التقليدية .
- أما أسباب غير المؤيدين فكانت نسبة ٤٢.٨٦% منهم لا يرون وجود اختلاف جوهري بين المصارف الإسلامية والتقليدية ، ونسبة ٢١.٤٣% منهم يرون أن هذه المصارف لا تسهم في النمو الاقتصادي للبلاد ، و نسبة ٢١.٤٣ % كانت أسباب عدم تأييدهم أن هذه المصارف لا تحقق لهم المردود العالي ، ونسبة ٧.١٤ % منهم ترى أن هذه المصارف لا تقدم خدمات مصرفية عصرية للناس بل هي مقيدة في تقديم خدماتها، و نسبة ٧.١٤ منهم لم توضح أسباب عدم تأييدها .

ثالثاً : نشأة المصارف الإسلامية في سوريا والجهود المبذولة من الحكومة لدعمها

تم إحداث المصارف الإسلامية في سوريا بموجب المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٥ و الذي حدد في مادته السادسة أهداف المصارف الإسلامية في سوريا كما يلي :

١) تقديم الخدمات المصرفية و ممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها .

٢) تطوير وسائل اجتذاب الأموال و المدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب و وسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

و يعتبر بنك شام أول بنك إسلامي في سوريا يمارس أعماله وفق أحكام الشريعة الإسلامية و قد تم تأسيسه بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (٦٦/م و) لعام ٢٠٠٦ ، و برأسمال قدره ٥ مليار ل.س و قد باشر عمله بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧ و يساهم السوريون بنسبة ٥١%من رأس المال و الباقي لشركاء كويتيين و خليجيين ، يليه بنك سوريا الدولي الإسلامي الذي تم تأسيسه بموجب قرار الترخيص الصادر عن رئيس مجلس الوزراء (رقم ٦٧/م و) تا ٢٠٠٦/٩/٧ و برأسمال قدره ٥ مليار ل.س ، و قد باشر البنك عمله بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٥ . ويعتبر بنك بركة الإسلامي ثالث مصرف إسلامي دخل السوق السورية وقد باشر عمله بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٦ .

و قد لاقت المصارف الإسلامية و منذ دخولها السوق السورية إقبالاً كبيراً من قبل الأفراد ولا سيما بعد طرح الاكتتاب العام لبنك شام الإسلامي وبنك سوريا الدولي الإسلامي ، حيث بلغت التغطية في بنك سوريا الدولي الإسلامي ٣٣٦% من نسبة الأسهم المطروحة ، كما بلغت نسبة التغطية في بنك شام خمسة أضعاف قيمة الأسهم أي ما يعادل ٢٥% من إجمالي رأس المال [١]. أما بنك بركة وبعد طرح أسهمه للاكتتاب فقد تلقى طلبات بقيمة ٧.٦٧ مليار ل.س و بزيادة مقدارها ٣.٤ عن المعروض [٢]، و هناك استعداد لكل من المصرف العربي ومصرف التضامن للدخول في السوق السورية . فضلاً عن توجه بعض المصارف الحكومية لفتح خدمات إسلامية مثل المصرف التجاري السوري[٣] . كما أن بيت التمويل الخليجي يعكف حالياً و بشراكة مع كبار رجال الأعمال في سوريا على إنشاء بيت التمويل السوري في سوريا و برأسمال يبلغ ١٥ مليار ل.س[٤] .

كما لاقت المصارف الإسلامية تأييداً كبيراً من جانب الحكومة السورية ولا سيما من خلال مجلس النقد والتسليف الذي أعلن عن دعمه المصارف بالسيولة إذا ما واجهها أي نقص في السيولة ناجم عن الزيادة في تمويل الاستثمارات إلى جانب إصدار قرار آخر سمح للمصارف

---

[١] د.الرباط . عزة / دور مصرف سوريا المركزي في التنسيق مع خطط المنظمات الدولية لتطوير الصيرفة الإسلامية / المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية / دمشق .سوريا

[٢] من الموقع الالكتروني لمركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية www.cibafi.org

[٣] تنامي قطاع الصيرفة الإسلامية من الموقع الالكتروني . www.akhbaralaalam.net ://:http بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٣

٤ بيت التمويل الخليجي يقترب من إنشاء أكبر البنوك الإسلامية في سورية /١٧-٠٦-٢٠١٠ /http://www.aliqtisadi.com/news/5458

التقليدية والإسلامية على حدٍ سواء في زيادة حجم التسليف للقطاع الصناعي والسياحي والزراعي ، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات والمراسيم لدعم عمل هذه المصارف و من أبرزها ما يلي[١] :

- تشكيل هيئة استشارية شرعية لمجلس النقد و التسليف برئاسة سماحة مفتي الجمهورية .
- وضع نظام لقبول هيئات الرقابة الشرعية في المصارف العاملة في سوريا .
- إصدار دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية
- السماح للمصارف التقليدية بالدخول في عمليات تمويل مجمع بالاشتراك مع المصارف الإسلامية شرط التزامها بالمعايير الشرعية .
- معاملة المصارف الإسلامية مثل المصارف العامة من حيث وضع إشارة الرهن على السجل الصناعي .
- تم اعتماد المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية في البحرين كإطار رقابي و مرجعي إلى جانب إطار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر ، و ذلك بهدف ضبط نشاط المصارف الإسلامية .
- المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٠٩ و الخاص برفع رأس مال المصارف الإسلامية إلى ١٥ مليار.
- كما رفعت الحكومة حصة مؤسس البنك الإسلامي من ٤٩% إلى ٦٠ % (والبنوك التقليدية أيضا) و ذلك تشجيعاً للبنوك الأجنبية من أجل إقامة فروع لها في سوريا .

١ الدويك . عبد الناصر / تجربة المصارف الإسلامية في سوريا /المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

المطلب الثاني : تقييم أداء المصارف الإسلامية في سوريا

أولاً: بنك شام الإسلامي

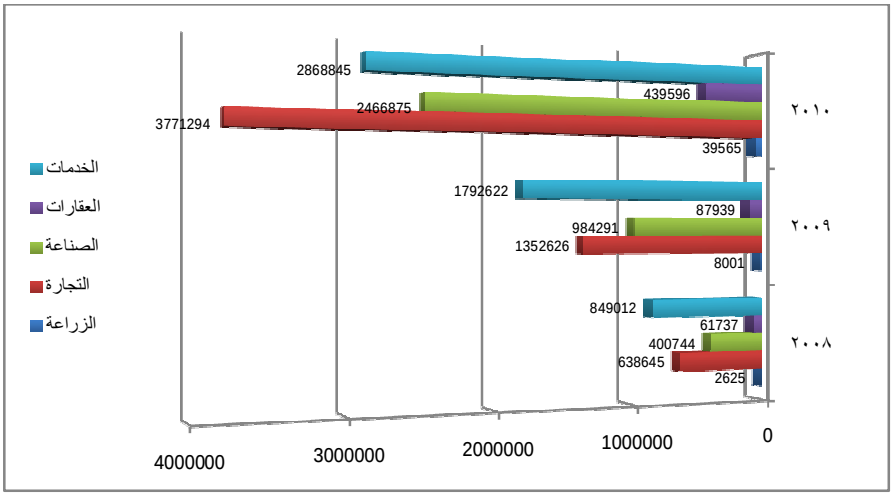
بلغ عدد حسابات الودائع المفتوحة لدى بنك شام الإسلامي ٣٩٦٩٣ حساب و ذلك في نهاية ٢٠١٠/١٢/٣١ [١]، بعد أن كانت تبلغ ١٤٧٠٠ حساب في بداية الشهر الثاني من عام ٢٠٠٨[٢].

وعلى الرغم من الخسارة التي لحقت بهذا البنك خلال الفترة (٢٠٠٨ _ ٢٠٠٩) والتي تجاوزت ٣٠٠ مليون ل.س في عام ٢٠٠٩ [٣]، ازداد حجم الودائع لدى هذا البنك من ٧,٨ مليار ل.س في عام ٢٠٠٧ إلى ٨,٨ مليار ل.س في عام ٢٠٠٨ ، لتصل إلى ١١,٦ مليار ل.س في عام ٢٠١٠ ، وبمعدل نمو بلغ ٤٧% خلال الفترة (٢٠٠٨ _ ٢٠١٠) مما يدل على الثقة الكبيرة التي تحظى بها المصارف الإسلامية في سوريا من قبل الأفراد .

كما بلغ حجم التمويلات التي قدمها البنك في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ ٩,٥ مليار ل.س مقابل ٤,٢ مليار ل.س في عام ٢٠٠٩ و مبلغ ٢,٠ مليار ل.س في عام ٢٠٠٨ و بمعدل نمو بلغ ٣٧٥% خلال الفترة (٢٠٠٨ _ ٢٠١٠) [٤].

والشكل البياني التالي يوضح توزع تمويلات بنك شام الإسلامي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة .

شكل بياني رقم (٢٠) يوضح توظيفات بنك شام الإسلامي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٨ _٢٠١٠) ألف ل.س



مصدر الأرقام / مصرف سوريا المركزي / زيارة لمفوضية الحكومة لدى المصارف / قسم المصارف الإسلامية

---

[١] مصرف سوريا المركزي / زيارة لمفوضية الحكومة لدى المصارف / قسم المصارف الإسلامية

[٢] قبلان . حسين علي / دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات / سبق ذكره ص ١٣٥

[٣] انظر البيانات المالية لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ لبنك شام الإسلامي المنشورة على الموقع الالكتروني www.chambank.com

[٤] مصدر الأرقام / البيانات المالية المنشورة على الموقع الالكتروني لبنك شام الإسلامي www.chambank.com

الملاحظ من خلال الشكل السابق تزايد حجم التمويل الممنوح لقطاع الصناعة خلال السنوات الثلاث الماضية ، حيث ازدادت نسبة التمويل الممنوح لهذا القطاع إلى إجمالي التمويلات التي قدمها البنك خلال السنوات الثلاث الماضية من ٢٠% في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦% في عام ٢٠١٠ ، مما يدل على الدور الهام الذي يقوم به البنك في دعم هذا القطاع .

كما قام هذا البنك بتقديم العديد من الخدمات المصرفية ، حيث تجاوزت خدمات تمويل الأفراد و قطاع التجزئة المليار في عام ٢٠٠٩ مقارنة بأقل من نصف مليار في عام ٢٠٠٨ ، وقدم خدمة الإجارة المنتهية بالتمليك و التي بموجبها يقوم البنك بشراء العقار و من ثم تأجيره للزبون ، وبعد انتهاء فترة الإيجار والتي تتراوح بين ٤ سنوات إلى ١٥ سنة تنتقل ملكية العقار للزبون ، وسمح بنظام الرواتب التكافلية بحيث إذا كان دخل الزبون لا يغطي قيمة الأجرة الشهرية فيستطيع تقاسم هذا العبء مع شريك آخر ، و طرح البنك أيضاً خدمات الحج والعمرة و التعليم في الجامعات والمدارس ، وتمويل أجهزة الكمبيوتر و الأثاث و الأجهزة الطبية ....

بالإضافة إلى قيام هذا البنك بتمويل عدد كبير من المشاريع الصغيرة و الكبيرة مثل تقديمه التمويل اللازم من أجل إقامة مصنع ضخم في المدينة الصناعية في حسياء[١] .

ثانياً : بنك سوريا الدولي الإسلامي

حقق بنك سوريا الدولي الإسلامي في نهاية عام ٢٠١٠ أرباحاً وصلت إلى ٧١,٥١٨ مليون ل.س مقابل ٥٨,٤٢٥ مليون ل. س في عام ٢٠٠٩ ، وبلغ عدد المتعاملين مع البنك ٧٥ ألف زبون وعدد الحسابات المفتوحة ١٠٩ ألف حساب وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٩ [٢] .

وبلغت ودائع هذا البنك في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ ٦٧,٣ مليار ل.س مقابل ٤٩,١ مليار ل.س في عام ٢٠٠٩ و مبلغ ٢٧,٣ مليار ل.س في عام ٢٠٠٨ [٣].

و وصل حجم التمويل الذي قدمه البنك إلى ٣٢,١ مليار ل.س في نهاية عام ٢٠١٠ مقابل مبلغ ١٦,٨ مليار ل.س في عام ٢٠٠٩ و مبلغ ١٢,٢ مليار ل.س في عام ٢٠٠٨[٤] .

---

[١] من الموقع الالكتروني لمركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية www.cibafi.org

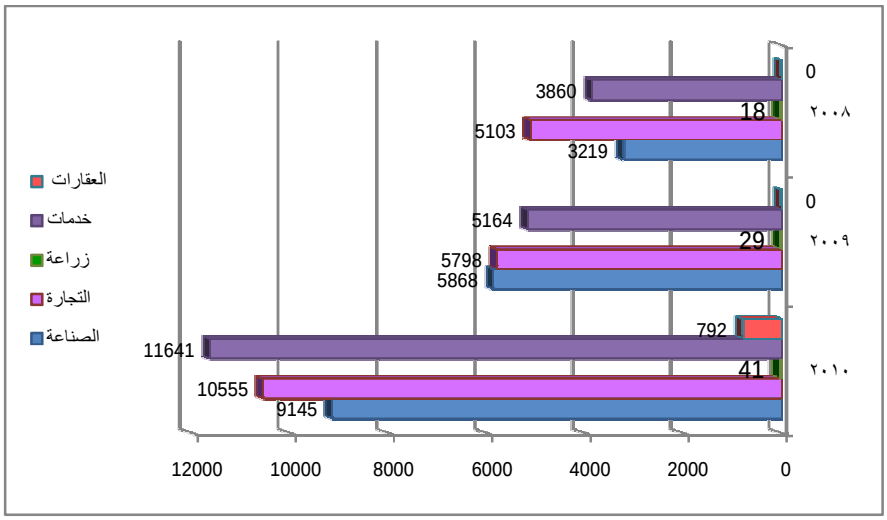
[٢] البيانات المالية المنشورة على الموقع الالكتروني لبنك سوريا الدولي الإسلامي www.siib.sy

[٣] مصرف سوريا المركزي / زيارة لمفوضية الحكومة لدى المصارف / قسم المصارف الإسلامية

[٤] البيانات المالية المنشورة على الموقع الالكتروني لبنك سوريا الدولي الإسلامي www.siib.sy

والشكل البياني التالي يوضح توزع تمويلات بنك سوريا الدولي الإسلامي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة .

شكل بياني رقم (٢١) يوضح توظيفات بنك سوريا الدولي الإسلامي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (٢٠٠٨ _ ٢٠١٠)
مليون ل.س



المصدر : تم رسم الشكل بناءً على البيانات الواردة في التقرير السنوي لبنك سوريا الدولي الإسلامي انظر الملحق رقم (٢٠)

الملاحظ من خلال الشكل السابق تزايد التمويل الممنوح من قبل البنك لقطاع الصناعة والذي ازداد من ٣٢١٩ مليون ل.س في عام ٢٠٠٨ وشكل نسبة ٢٦% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل البنك إلى ٩١٤٥ مليون ل.س في عام ٢٠١٠ وشكل نسبة ٢٨% من إجمالي التمويل. أما نسبة تمويل القطاع الزراعي إلى إجمالي التمويلات فقد بلغت ٠.١٧% في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ٠.١٤% في عام ٢٠٠٨ أي أن التمويلات التي يقدمها هذا البنك لقطاع الزراعة ما تزال محدودة .

و بالنسبة لصيغ التمويل التي اعتمدها البنك فإنه مثل باقي البنوك الإسلامية ، يعتمد نشاطه بشكل أساسي على صيغة المرابحة والتي قد بلغت في عام ٢٠١٠ مبلغ ٣١٨٨٤ مليون ل.س وشكلت ٩٩% من إجمالي صيغ التمويل ، بينما بلغت صيغة الاستصناع ١١٣ مليون ل.س [١] (بالإضافة إلى اعتماده بشكل قليل على صيغة الإجارة)

و في إطار دعم هذا البنك للمنشآت المتوسطة و الصغيرة فقد قام البنك بتوقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للتشغيل و تنمية المشروعات الصغيرة و ذلك بهدف تشجيع و تسهيل إقامة مثل هذه المشاريع في مختلف أرجاء سوريا .

[١] البيانات المالية لعام ٢٠١٠ المنشورة على الموقع الالكتروني لبنك سوريا الدولي الإسلامي www.siib.sy ص ٢٩

و قد بلغ حجم التمويل الذي قدمه البنك لهذه المشروعات في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ ٤٤٦٥ مليون ل.س و بنسبة شكلت ١٣% من إجمالي التمويل ، مقابل مبلغ ٣١٢٧ مليون ل.س في عام ٢٠٠٩ و بنسبة شكلت ١٨ % من إجمالي التمويل[١] .

كما قام بتوقيع اتفاقية أخرى مع الهيئة العامة للتشغيل بتاريخ ٢٠١١/١/٢٣ و ذلك من أجل تأمين ١١٥ فرصة عمل في المصرف لأشخاص ترشحهم الهيئة وذلك في إطار برنامج التدريب من أجل التشغيل المضمون المتمثل في تدريب و تشغيل الشباب الباحثين عن العمل لإكسابهم المهارات المطلوبة على مهن يحتاجها سوق العمل ، وتامين فرص عمل حقيقية لهم[٢].

و قد طرح البنك منتج تمويل التعليم والذي يتميز بفترة تمويل مرنة تتناسب وكافة المراحل التعليمية و جميع الاختصاصات و بأقساط ميسرة ثابتة ونسب أرباح متناسبة ، ويغطي هذا المنتج كافة النفقات التعليمية من رسوم و مواصلات وسكن ... ويتم ذلك من خلال إبرام عقد تمليك منفعة بين البنك و المتعامل الراغب في الحصول على هذا التمويل ، ويقوم البنك بامتلاك المنفعة بحسب الوعد الملزم من المتعامل .

كما قدم البنك العديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل إصدار البطاقات الائتمانية و تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية و من أبرزها الانترنيت المصرفية و البنك الناطق .

ويستعد هذا البنك للدخول في مشروع لتطوير البنى التحتية مع جهات أخرى برأسمال قدره ٤٠ مليار ل.س [٣].

وقد استطاع هذا البنك المساهمة بدور كبير في حل مشكلة السكن في سوريا وذلك من خلال منتجه "بيت العمر" وذلك وفق صيغتي التمويل المعتمدتين شرعاً و هما المرابحة و الإجارة المنتهية بالتمليك ، وتصل مدة التمويل وفق الصيغة الأولى إلى ١٢ سنة وبدفعة أولى ٢٥% من قيمة العقار ، بينما تصل مدة التمويل وفق الصيغة الثانية إلى ٢٠ سنة و بدفعة أولى ٢٠% من قيمة العقار ، وفي عام ٢٠١٠ قام البنك بتخفيض نسبة الربح و تطويل مدة السداد و إعطاء المتعامل فترة سماح تمتد لمدة ثلاثة أشهر للبدء بالتقسيط . وقد حصل البنك نتيجة

---

[١] البيانات المالية لعام ٢٠١٠ المنشورة على الموقع الالكتروني لبنك سوريا الدولي الإسلامي www.siib.sy ص ٥٨

[٢] من الموقع الالكتروني لمركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية www.cibafi.org

[٣] بنك سورية الدولي الإسلامي يدخل في مشروع تنموي رأسماله ٤٠ مليار ليرة / محمد بسيكي/١٥-٠٦-٢٠١٠ http://www.aliqtisadi.com/news/531

هذه الخدمة على جائزة أفضل مزود للتمويل السكني وفقاً لقائمة جوائز الإصلاح الاقتصـــادي في سوريا لعام ٢٠١٠ والتي أصدرتها مجلة و ورلـــد فـــاينانس World Finance الماليـــة الدولية[١].

و على الرغم من أن المدير العام لهذا البنك قد أعلن منذ نهاية عام ٢٠٠٨ أن هذا البنك سيقوم بتقديم القرض الحسن لفئات محددة وبحدٍ أقصى لا يتجاوز ١٠٠٠٠٠ ل.س[٢] ، إلا أنـــه لغايـــة تاريخه لم يتم منح أي قرض .

أما بنك بركة الإسلامي فعلى الرغم من حداثة فترة عمله إلا أنه يمكن القول أن نتائج أعمالـــه مبشرة ، حيث بلغت ودائعه مليار ل.س وذلك خلال شهرين من بدء عمله [٣]. كما بلـــغ عـــدد الحسابات المفتوحة لهذا البنك ٣٢٠٨ حساب و بلغ عدد عملاء تمويلات البنك ٤٤٩ عميـــل و ذلك بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١ [٤].

[١] بنك سوريا الدولي الإسلامي يحصد جائزة أفضل مزود للتمويل السكني في عام ٢٠١٠ / جريدة الثورة الخميس ١٣ كانون الثاني ٢٠١١ / العدد ١٤٤٢٢ ص ٤

[٢] من الموقع الالكتروني لمركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية www.cibafi.org بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٨

[٣] من الموقع الالكتروني لمركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية www.cibafi.org بتاريخ ٣٠/ ٩/ ٢٠١٠

[٤] مصرف سوريا المركزي / زيارة لمفوضية الحكومة لدى المصارف / قسم المصارف الإسلامية

المطلب الثالث : أثر المصارف الإسلامية في نمو الاقتصاد السوري

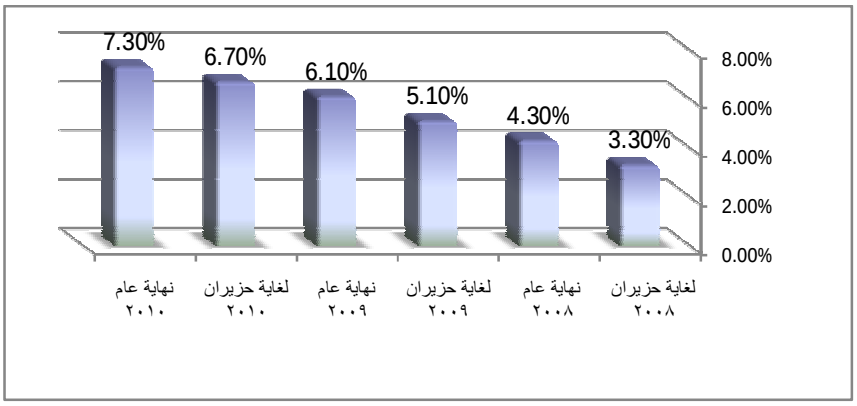
لتقييم مدى إسهام المصارف الإسلامية في سوريا في عملية النمو ، فإن ذلك سيتم من خلال دراسة دورها في تعبئة المدخرات ، ودراسة دورها في تمويل الاستثمارات . وذلك خلال ست مراحل زمنية كل مرحلة هي عبارة عن نصف دورة مالية للأعوام(٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠).

أولاً : دور المصارف الإسلامية في سوريا في تعبئة المدخرات

لقد استطاعت المصارف الإسلامية في سوريا و منذ بداية تأسيسها استقطاب قدراً لا بأس به من المدخرات الموجودة لدى الأفراد ، إذ بلغت جملة الودائع الموجودة لدى كل من بنك شام الإسلامي وبنك سوريا الدولي الإسلامي لنهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٨ مبلغ١٢ مليار ل.س و ذلك خلال فترة نشاط تقارب ستة أشهر للمصارف الإسلامية [١].

و لإيضاح قدرة المصارف الإسلامية على جذب المدخرات سيتم دراسة نسبة نمو الودائع الموجودة لدى المصارف الإسلامية إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص الموجودة لدى الجهاز المصرفي و الموضحة في الشكل البياني التالي :

شكل بياني رقم (٢٢) يوضح نمو نسبة ودائع المصارف الإسلامية في سوريا إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص



المصدر: تم رسم الشكل البياني بناءً على الإحصاءات الواردة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي الملحق رقم (٢١)

يتضح من خلال الشكل السابق تنامي نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي الودائع الممنوحة للقطاع الخاص من ٣.٣% وذلك حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٠٨ لتصل

[١] د.الرباط . عزة / دور مصرف سوريا المركزي في التنسيق مع خطط المنظمات الدولية لتطوير الصيرفة الإسلامية / المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية / دمشق . سوريا

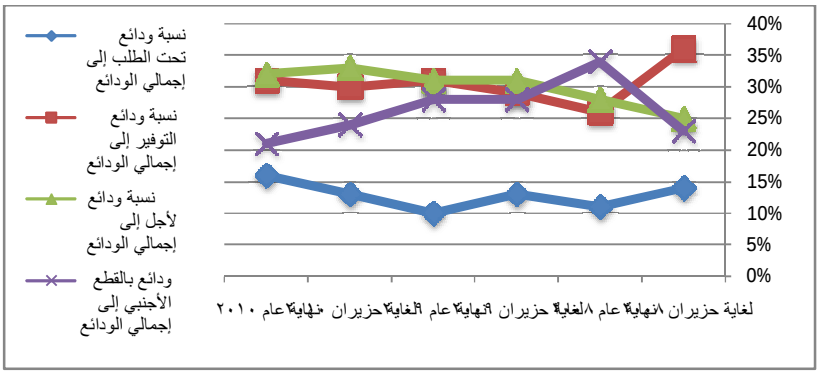
إلى ٤.٣ % في نهاية عام ٢٠٠٨ و لتصبح ٦.١% في نهاية عام ٢٠٠٩ ، ولتصل إلى ٧.٣% في نهاية عام ٢٠١٠ مما يدل على أن المصارف الإسلامية تمتلك قدرة كبيرة في اجتذاب المدخرات .

و أن المصارف الإسلامية قد أسهمت في امتصاص جزء من الكتلة النقدية الموجودة خارج الجهاز المصرفي ، و هذا ما يمكن استنتاجه أيضاً من خلال تتبع نسبة النقد المتداول الموجود خارج الجهاز المصرفي إلى العرض النقدي ، والتي بقيت ثابتة عند ٣٠ % خلال الفترة (٢٠٠١_ ٢٠٠٤) ثم ارتفعت لتصل إلى ٣٢% في عام ٢٠٠٥ ، ثم انخفضت إلى ٢٨% في عام ٢٠٠٧ (و هو العام الذي باشرت به المصارف الإسلامية عملها في سوريا) و وصلت هذه النسبة إلى ٢٦% في نهاية عام ٢٠١٠[١] .

ثانياً : تحليل هيكلة الودائع في المصارف الإسلامية

من خلال تحليل هيكلية ودائع المصارف الإسلامية يتضح انخفاض نسبة ودائع تحت الطلب لديها ، حيث شكلت نسبة هذه الودائع ١٦% من إجمالي الودائع و ذلك في عام ٢٠١٠ ، في حين شكلت الودائع لأجل نسبة ٣٢% من إجمالي الودائع للعام نفسه (انظر للملحق رقم ٢٢) ، ومما لا شك فيه أن الودائع لأجل هي الأكثر أهمية في عمل المصارف الإسلامية لكونها الودائع التي سيتم استثمارها من قبل المصرف ، و الشكل البياني التالي يوضح تطور هيكلية الودائع في المصارف الإسلامية في سوريا.

شكل بياني رقم (٢٣) يوضح تطور هيكلية الودائع في المصارف الإسلامية في سوريا



المصدر : تم رسم الشكل البياني بناءً على الإحصاءات الواردة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي الملحق رقم (٢٢)

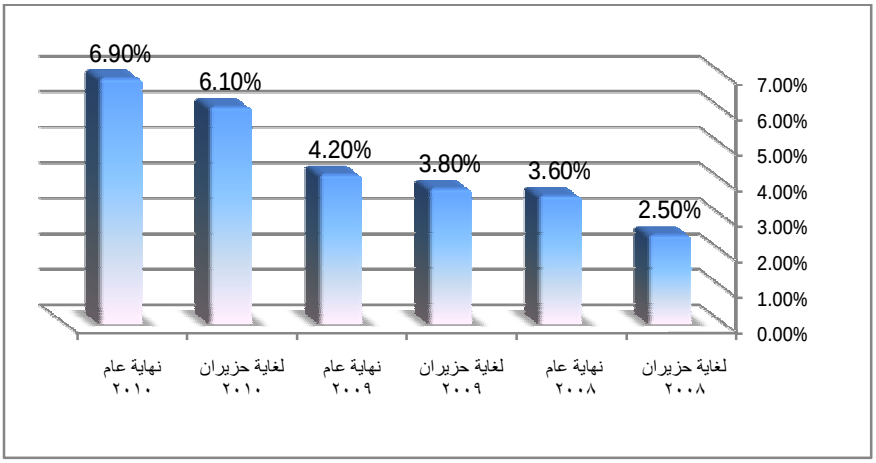
[١] الأرقام المذكورة تم احتسابها من النشرات الربعية لمصرف سوريا المركزي

يتضح من الشكل السابق انخفاض نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع من ٣٦% في نهاية حزيران من عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣١% في نهاية عام٢٠١٠ ، وبالمقابل ارتفعت نسبة الودائع لأجل من ٢٥% في نهاية حزيران ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣٢% في نهاية عام ٢٠١٠ ، و لا شك أن المصارف الإسلامية هي بحاجة لجذب الودائع لأجل بدرجة أكبر من بقية الودائع نظراً لارتباط هذه الودائع بإمكانية استخدامها في أغراض استثمارية بشكل أكبر من الودائع الادخارية والتي على الرغم من أهميتها في جذب المدخرين الصغار إلا أن مبالغها تكون أصغر من مبالغ الودائع لأجل .

ثالثاً : دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات

من خلال احتساب نسبة تسليفات المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف المحلية في سوريا تبين تزايد هذه النسبة من ٢.٥% في نهاية حزيران لعام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤.٢% في نهاية عام ٢٠٠٩ و لترتفع إلى ٦.٩% في نهاية عام ٢٠١٠ . و الشكل البياني التالي يوضح ذلك :

شكل بياني رقم (٢٤) يوضح تطور نسبة التلسيفات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف المحلية في سوريا

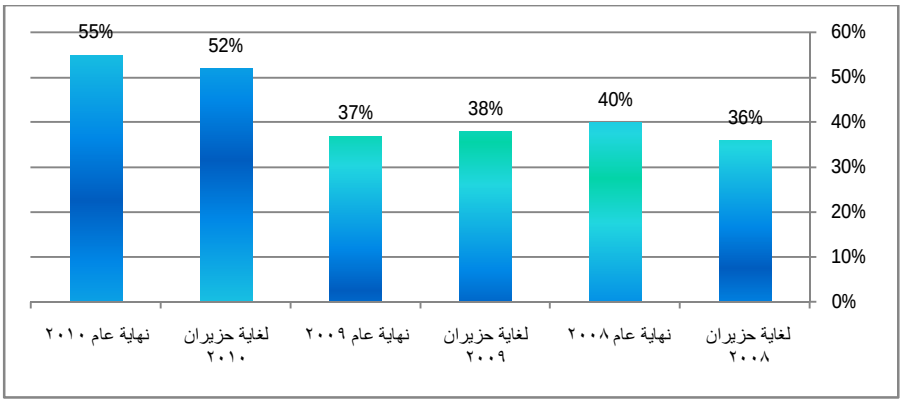


المصدر : تم رسم الشكل البياني بناءً على الإحصاءات الواردة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي الملحق رقم (٢٣)

و قد بلغت نسبة تسليفات المصارف الإسلامية إلى إجمالي الودائع ٥٥% و ذلك في نهاية عام ٢٠١٠ ، بعد أن كانت ٣٧% في عام ٢٠٠٩ و ٤٠% في عام ٢٠٠٨ ، وهذه النسبة و إن كانت تعتبر متدنية و تشير إلى ضعف مساهمة هذه المصارف في تمويل الناتج المحلي ،

إلا أنها تبقى أفضل من مثيلاتها لدى مقارنتها بالمصارف الخاصة التقليدية و التي قد بلغت ٥٢% في نهاية عام ٢٠١٠، ولا سيما أن تجربة المصارف الإسلامية في سوريا هي حديثة العهد مقارنة مع المصارف الخاصة التقليدية. و الشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة التلسيفات إلى إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية

شكل بياني رقم (٢٥) يوضح تطور نسبة التلسيفات إلى إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية في سوريا



المصدر : تم رسم الشكل البياني بناءً على الإحصاءات الواردة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي الملحق رقم (٢٣)

و قد بلغت نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموارد لدى المصارف الإسلامية ٤.٠٥% و ذلك في نهاية عام ٢٠١٠ ، مقابل ٠.٤٩% في عام ٢٠٠٩ و ٠.٥٥% في عام ٢٠٠٨ ، مما يدل على أن التسليفات الممنوحة من قبل هذه المصارف أصبحت تتجه نحو أغراض استثمارية بعد أن كانت توجه نحو أغراض استهلاكية (انظر الملحق ٢٤) .

و هذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال تزايد مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل القطاعات و المشروعات الأكثر أهمية في الاقتصاد (القطاع الصناعي و المشروعات المتوسطة والصغيرة) ونسبة تمويل المصارف الإسلامية لهذه القطاعات هو أفضل منها لدى المصارف التقليدية حيث بلغت نسبة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لدى كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ١٤%و ٩% على التوالي ، كما بلغت نسبة تمويل القطاع الصناعي ٣٤% و ١٨% على التوالي وذلك حتى بداية عام ٢٠١٠[١].

[١] مصرف سوريا المركزي / زيارة لمفوضية الحكومة لدى المصارف / قسم المصارف الإسلامية

و إن انخفاض نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموارد لدى المصارف الإسلامية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ له مبرراته و ذلك لأن تجربة المصارف الإسلامية في سوريا ما تزال حديثة العهد ، وعادةً ما تكون المصارف في بداية نشوئها حريصة على بناء قاعدة رأسمالية و موارد مالية كبيرة للتوجه إلى عمليات التمويل والاستثمار . بالإضافة إلى تأثر هذه المصارف بالأزمة المالية و التي سبق الحديث عنها ، هذا بغض النظر عن طبيعة المناخ الاستثماري في سوريا والتي تم الحديث عنها في المبحث الأول من هذا الفصل .

كما أن طبيعة العمل المصرفي الإسلامي يختلف عن طبيعة العمل المصرفي التقليدي في تحمل درجة المخاطرة (و قد سبق توضيح ذلك في الفصل الأول) حيث أن المصارف الإسلامية تشارك المستثمر في الربح والخسارة فلا تدع مخاطر الاستثمار تقع على عاتق المستثمرين وحدهم ، وبالتالي فهي بحاجة إلى تأهيل كوادر بشرية قادرة على دراسة وتقييم الاستثمارات لتحديد مدى صلاحية المشاركة بها .

المطلب الرابع : التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في سوريا

هناك جملة من التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في سوريا ، وتحد من قدرتها على القيام بالاستثمار و تدعيم النمو ومن أهم هذه التحديات :

- إن عدم وجود صكوك إسلامية خاصة بالمصارف الإسلامية والتي تعتبر البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات في المصارف التقليدية ، بالإضافة إلى حداثة سوق الأوراق المالية سيعمل على إعاقة استثمار فائض السيولة الموجود لدى هذه المصارف.
- إن قلة وجود الكوادر البشرية المؤهلة و القادرة على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بأسلوب علمي حديث ينسجم مع مفاهيم الاقتصاد الإسلامي سيؤدي أيضاً إلى إعاقة الاستثمار لدى هذه المصارف ، ولا سيما الاستثمارات طويلة الأجل والتي تتطلب قبل الدخول بها دراسة جدوى اقتصادية لمعرفة مدى الاستفادة من المشاركة بها . بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من العاملين في هذه المصارف كانوا يعملون في بنوك تقليدية وهم غير قادرين على التمييز بين نشاطات المصرف الإسلامي والبنك التقليدي و بالتالي فإنهم غير قادرين على التمييز بين الحلال والحرام في المعاملات .
- إن سيطرة أسلوب التمويل بصيغة المرابحة في عمل المصارف الإسلامية على باقي صيغ الاستثمار الإسلامي وغياب أساليب التمويل المتعلقة بالمشاركة والمضاربة سيؤدي إلى الحد من القيام بالاستثمارات طويلة الأجل واللازمة لعملية النمو .
- إن تدني مستوى الثقافة لدى بعض المسلمين ، واعتقاد قسم كبير منهم أن المرابحة التي تمارسها المصارف الإسلامية لا تختلف في حقيقتها عن الفائدة التي تعمل على أساسها البنوك التقليدية [1]، بالإضافة إلى اختلاف الفتاوى الشرعية الصادرة عن المصارف الإسلامية (دون إدراك أن هذا الاختلاف ناتج بالأساس عن اختلاف المذاهب الأربعة في الإسلام في الأمور الثانوية والفرعية دون أي اختلاف في الأمور الأساسية) ، كل ذلك أدى إلى زعزعة الثقة بعمل هذه المصارف وأفقدها السمعة والمصداقية لدى بعض المواطنين ، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تقصير المصارف الإسلامية في نشر مفهوم العمل المصرفي الإسلامي بين الناس[2] .

---

[1] انظر إلى ما تم نشره في صحيفة تشرين الاقتصادي بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ العدد السادس تحت عنوان (هل تستغل العاطفة في المصارف الإسلامية) بقلم المحامي فيصل سرور

[2] لا توجد خلافات جوهرية في فتاوى الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية / تشرين الاقتصادي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٤ العدد الثالث

- إن القصور في إصدار التشريعات اللازمة لعمل هذه المصارف ، وعدم تكييف القوانين والأنظمة في سوريا مع متطلبات الصيرفة الإسلامية أدى إلى إيجاد بعض الصعوبات في ممارسة عمل هذه المصارف فعلى سبيل المثال : واجهت بعض المصارف الإسلامية في عملية تثبيت الإجارة مشكلات لدى بعض الجهات المعنية بحجة عدم إصدار القانون الخاص بالتمويل التأجيري .
- وجود فئة قليلة من الأفراد لا تزال غير مقتنعة بفكرة المصارف الإسلامية و تدعو إلى إحلال كلمة التشاركية بدلاً من كلمة إسلامية ، وفي أمثال هؤلاء يقول الدكتور أحمد نجار " إن كثيراً من أساتذة الاقتصاد الغربيين في ألمانيا ويوغسلافيا و فرنسا وأمريكا يفهمون حقيقة حركة البنوك الإسلامية بأكثر مما يفهمها أساتذة الاقتصاد في كثير من البلدان الإسلامية و المشكلة أن هناك من ينزعج من إدخال الإسلام ومفاهيمه في الأجهزة الاقتصادية بادعاء أن أمور الاقتصاد يجب أن تقوم على المنطق و الأرقام و لا يمكن أن تقوم على العقائد ، ولكن المؤتمرات التي عقدناها في لندن وباريس و أمريكا أثبتت أنه من السهل إقناع الاقتصاديين الغربيين بالفكرة و لكن من الصعب إقناع بعض الاقتصاديين المسلمين بها و هذا يعني أن فريقاً من الاقتصاديين في العالم الإسلامي يرفض الاعتراف بوجود اقتصاد إسلامي "[1].
- ويبقى مناخ الاستثمار السائد في سوريا، وسيطرة الروتين والبيروقراطية على عمل الأجهزة الحكومية و ضعف مكونات البنية التحتية المتمثلة في غياب بعض المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي و قصور التشريعات و القوانين من أهم العوائق التي تقف في وجه هذه المصارف لدى محاولتها البحث عن قنوات استثمارية لتوظيف أموالها .

١د. الشعراوي .عايد فضل / المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العملية / دار البشائر الإسلامية _بيروت ٢٠١٠ ص ٩٨

النتـــائـــج و المقترحات

أولاً : النتائج

لقد أثبتت المصارف الإسلامية دورها الهام في الحياة الاقتصادية ، وتمكنت من الانتشار في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية ، و استطاعت تحقيق آمال و مطالب فئات كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية ، حتى أضحى و جودها ضرورة اقتصادية واجتماعية لا يمكن لأحد تجاهله . وإن هذه المصارف تشكل الحل الأساسي لتقديم عمليات التمويل بعيداً عن الفائدة التي أدت إلى حدوث خلل في الحياة الاقتصادية ، وأسفرت عن تفاقم مشكلة البطالة و ظهور مشكلة المديونية ، وتسببت في وقوع الأزمات . كما أن هذه المصارف لديها القدرة على حل إشكالية العلاقة بين زيادة معدلات النمو و بين توزيع الدخل داخل المجتمع الواحد ، هذه العلاقة التي عجزت النظم الاقتصادية الوضعية عن إيجاد حلٍ لها ، و كان من الطبيعي بالنسبة إليها من أجل زيادة معدلات النمو وجود فئة تعيش في شظف العيش لكي تتحمل وحدها تكاليف النمو .

وقد لاقت المصارف الإسلامية ومنذ دخولها السوق السورية إقبالاً كبيراً من قبل الأفراد و تشجيعاً ملحوظاً من قبل الحكومة ، و برهنت تفوقها على المصارف التقليدية في اجتذاب مدخرات الأفراد و التي كان تأثير سعر الفائدة فيها محدوداً .

و يمكن تلخيص النتائج التي توصل البحث إليها فيما يلي :

- لقد اتضح من خلال هذا البحث ضعف الدور الذي تقوم به المصارف التقليدية في دعم النمو وتبين ذلك من خلال تزايد نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالي التسليفات لدى المصارف العامة خلال الفترة (٢٠٠٤ _ ٢٠١٠) و تدني نسبة التسليفات إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة ، كما أن التغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة خلال الفترة الماضية لم يكن لها دور يذكر في التأثير على حجم الادخار والاستثمار.
- لقد استطاعت المصارف الإسلامية و منذ بداية تأسيسها في سوريا استقطاب قدر كبير من مدخرات الأفراد، حيث اتضح ذلك من خلال زيادة نسبة الودائع الموجودة لديها إلى إجمالي الودائع الممنوحة للقطاع الخاص ، كما اتضح ذلك أيضاً من خلال

انخفاض نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النقدي ،أي أن هذه المصارف قد ساهمت في امتصاص جزء كبير من الكتلة النقدية الفائضة الموجودة خارج الجهاز المصرفي

- لقد قامت هذه المصارف بتقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ، كما برهنت تفوقها على المصارف التقليدية في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ، و في تمويل القطاع الصناعي ، أي أن هذه المصارف قد ساهمت في دعم القطاعات والمشاريع التي تحفز لعملية النمو .
- على الرغم من المدخرات الكبيرة التي استطاعت المصارف الإسلامية جمعها إلا أن مساهمتها في تمويل الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة ، وقد اتضح ذلك من خلال تدني نسبة التسليفات إلى إجمالي الودائع الموجودة لديها ، هذه النسبة و إن ظهرت متدنية في عام ٢٠١٠ لدى المصارف الإسلامية إلا أنها تبقى أفضل من مثيلتها لدى المصارف الخاصة التقليدية ، أي أن دور المصارف الإسلامية في تمويل الناتج المحلي الإجمالي كان أفضل من المصارف الخاصة التقليدية ، ولا سيما أن المصارف الإسلامية تعتبر حديثة العهد مقارنةً مع المصارف الخاصة التقليدية .
- إن اعتماد المصارف الإسلامية على صيغة المرابحة بشكل أساسي في التمويل ، و عدم اعتمادها على الصيغ الشرعية التي تؤسس للنمو و لا سيما في المجال الزراعي (صيغة السلم _ المزارعة ...) قد يدل على أن هذه المصارف تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العائد السريع والمضمون دون التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل والتي لها تأثير كبير في زيادة التكوين الرأسمالي و بالتالي في زيادة معدلات النمو ، إلا أن ذلك يعتبر أمراً طبيعياً نظراً لحداثة تجربة هذه المصارف ، حيث عادةً ما تعتمد المصارف الإسلامية في بداية عهدها على صيغة المرابحة ، لما تتميز به هذه الصيغة من وضوح في التدفق النقدي بالإضافة إلى وضوح العائد ، ولكونها تؤدي إلى سرعة دوران رأس المال وبالتالي زيادة الأرباح .
- لم تقم المصارف الإسلامية في سوريا بتقديم القروض الحسنة للأفراد حتى الآن ، كما أنها لم تقم بجمع أموال الزكاة ، أي أنها لم تستطع المساهمة في إعادة توزيع الدخل .

كما اتضح من خلال هذا البحث أن الاقتصاد السوري يعاني من مشاكل متعددة تتمثل في تراجع معدلات النمو و ارتفاع معدلات التضخم و ازدياد البطالة، هذه المشكلات التي بات حلها يتطلب وجود مؤسسات تمويلية تقوم بتعبئة المدخرات ودعم الاستثمار دون إحداث

زيادة في معدلات التضخم ، فهل تستطيع المصارف الإسلامية تصحيح هيكلية هذا الاقتصاد وإحداث زيادة في معدلات نموه ؟

إن الجواب المنصف على هذا السؤال يتطلب عدم الاستعجال في الحكم على أداء هذه المصارف التي لا تزال حديثة العهد في الاقتصاد السوري و يبقى نجاحها مرهون بشكل أساسي بمدى توفر المناخ الاستثماري القادر على جذب الاستثمارات ، و بمدى إحاطة هذه المصارف بالقوانين الملائمة لطبيعة عملها و تطوير ما يخصها من تشريعات .

ثانياً : المقترحات

- العمل على تأهيل الكوادر البشرية اللازمة للصناعة المصرفية الإسلامية من الناحية الشرعية و المصرفية بحيث تكون قادرة على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية و تحديد مدى صلاحية المشاركة بها ، وفتح تخصصات في الجامعات والمعاهد في مجال الصيرفة الإسلامية وذلك من أجل تخريج الكفاءات العلمية المتخصصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي ، والعمل على إقامة الندوات والمؤتمرات الخاصة بموضوع المصارف الإسلامية من أجل بلورة فكرة الصيرفة الإسلامية في أذهان المواطنين .
- العمل على نشر المصارف الإسلامية و إنشاء فروع لها في كافة أنحاء القطر وذلك من أجل تعبئة كافة المدخرات الموجودة لدى الأفراد ، و الوصول إلى شرائح اجتماعية خاصة من ذوي الدخل المتوسط والمتدني ، والعمل على تأمين احتياجاتها التمويلية طويلة الأجل خاصة في قطاع السكن وتمويل الحرفيين والمهنيين الذين يحتاجون إلى رؤوس أموال ولا تتوفر لديهم ضمانات كافية بل يعتمدون على جهدهم و عملهم .
- العمل على إحاطة هذه المصارف بالتشريعات التي تكفل نموها و إعطائها من التيسيرات و المزايا ما يمكنها من ارتياد مختلف مجالات الاستثمار وفي شتى القطاعات ، وضرورة قيام المصرف المركزي بمساعدة هذه المصارف ليحسن من أدائها ، وزيادة قدراتها التمويلية .
- التقليل من الاعتماد على صيغة المرابحة و تفعيل باقي صيغ الاستثمار الإسلامي ولا سيما صيغتي المضاربة والمشاركة والاهتمام بصيغ التمويل الزراعي (السلم و المزارعة ...) بالشكل الذي يؤدي إلى توظيف الموارد المالية في كافة الأنشطة الاستثمارية ، والاستفادة من المدخرات العالية التي حصلت عليها و توظيفها بما يحقق عوائد مرضية .
- إيلاء أهمية كبيرة لصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كونها الصيغة التي يمكن من خلالها تأمين الاحتياجات الأساسية لذوي الدخل المحدود ، ولأنها تسهم في تأمين الأصول الرأسمالية اللازمة لأصحاب الشركات والمعامل ولما لها من دور مهم في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة .
- ضرورة دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة و منحها أهمية كبيرة من جانب العمل المصرفي الإسلامي كون هذه المشروعات تشكل النواة الأولى التي يمكن الاعتماد عليها في رفع معدلات النمو و مكافحة البطالة .

- ضرورة تفعيل الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية من خلال جمع أموال الزكاة وتقديم القروض الحسنة للمحتاجين و بالشكل الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع .
- العمل على تطوير أدوات وأساليب الاستثمار لدى هذه المصارف بالشكل الذي يزيل عنها أية شبهة أو حرمة و يعمل على زيادة كفاءتها في استخدام مواردها التمويلية و بما ينعكس على مستويات أرباحها من ناحية ويسهم في رفع وتائر النمو من ناحية أخرى .
- العمل على استكمال و تنفيذ الخطط اللازمة لتطوير عمل المصارف الإسلامية ، و إحداث المؤسسات اللازمة لعمل هذه المصارف مثل (مؤسسة ضمان الودائع) ، و إصدار صكوك إسلامية من قبل الحكومة للاستفادة من الأموال الموجودة لدى هذه المصارف في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة ، و ضرورة ابتكار أدوات مالية لإدارة السيولة بحيث تستطيع المصارف الإسلامية الاستعانة بها في مواجهة ظروف السيولة عند احتياجها أو عند وجود فائض منها .

Islamic banks and it's role in Syrian economic growth

Banking system is considered a pillar of economic growth process as it is the key channel for transfer of fund from the overflow economic units to the economic units which are in need for finance.

The second half of last century has witnessed the emergence of new experience in the field of banking and it is the experience of Islamic banks which managed to achieve remarkable development during the last years whether on the level of appearance of new banks inside or outside the countries of Islamic world or transfer of current commercial banks to Islamic ones. The main basic factor of their emergence is the practice of banking according to the rules of Islamic law, away from the interest element which has been always criticized and convicted by economic thought as one element of instability in economy leading to upset in growth regardless of being a tool of exploitation refused by all religions.

The Islamic banks are distinguished by being multifunctional that is to say that they play the role of commercial banks and specialized ones. Also; they seek to achieve economic goals and other social ones.

Once these banks entered the Syrian Arab Republic, they were exposed to several intellectual trends interacted with the cultural background of its public. The majority of them have welcomed these banks because they represent the practical application of theories and thoughts according to what stated in provisions of Islam in the field of banking. Some of them did not find difference between such banks and the traditional ones. Some of them think that such banks do not participate in growth process which should definitely pass through shapes and establishments borrowed from the West.

So this research has been selected in order to state the impact of these banks on economic growth process.

This research has been divided into three chapters whereas the first chapter includes definition of Islamic banks (their emergence, goals, forms of finance, …).

As to the second chapter, it deals with the theoretical principles of economic growth process whereas it illustrates the concept of economic growth and it states the relation between the economic development and income distribution under the wing of different economic systems .Also, it deals with the role of each of traditional banks and Islamic ones in development process. At the end of this chapter, replies have been given to several doubts raised against the Islamic banks, raising a doubt about their participation in economic development process.

As to the third chapter which is the axis of research, it focuses on the role which these banks played in Syrian economic growth, with the evolution of GDP in recent years and the relative contribution of various economic sectors. It states the factors contributing to the growth of this economy. It studies the effect of change in interest rate on each of saving and investment. Then, it studies the role of each of public banks and private traditional ones in growth, the share of different economic sectors from the banking finance. Then, it illustrates the reasons leading to emergence of Islamic banks in Syria whereas it has analyzed the development of some indexes related to Islamic banks (development of dimensions of savings and investments) in order to state the possibility of their participation in growth of Syrian Economy.

الملحق رقم (١) يبين تطور عدد المصارف الإسلامية

البيان	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا	إفريقيا
١٩٩٠	٠	٨	٥	٥
١٩٩٥	٠	١١	١١	٥
٢٠٠٠	١	٢٨	٢٠	١٤
٢٠٠٥	٤	٣٩	٣٠	١٤
٢٠٠٨	٥	٤٨	٣٩	١٤

مصدر الأرقام : www.ibisonline.net

الملحق رقم (٢) يبين تطور أصول المصارف الإسلامية ألف $ أمريكي

العام / الإقليم	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا	إفريقيا
٢٠٠٦	٨٤٤٢١٦	١١١٧٨٣٩٩٨	٥٠١٢٢٣٨١	٦٨٩٦٤١٠
٢٠٠٧	١٧٠٠٧٣٧	١٦١٩٥٠٩٧٩	٦٧٤٠٥٧٧٦	٤٥١٥٢٥٨
٢٠٠٨	٢١٣٧٧٦٦	٢١٦٧٤٩٥٩٦	٨٠١١٤١٥٥	٩٢٩٢٤٧٥

مصدر الأرقام : www.ibisonline.net

الملحق رقم (٣) يبين عدد المؤسسات ونوافذ التمويل الإسلامي في عدد من البلدان الغربية في عام

البلد	روسيا	لوكسمبورغ	إيرلندا	ألمانيا	كندا	سويسرا	فرنسا	استراليا	أميركا	بريطانيا
العدد	١	١	١	١	١	٣	٣	٤	٩	٢٣

الملحق رقم (٤) تطور القروض الممنوحة لغايات اجتماعية من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان خلال الفترة (٢٠٠١ _ ٢٠٠٣)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
إجمالي التمويل (مليون وحدة نقدية)	٣٤٢٠,٨	٥٥٧٦.٩	٦٦٨٤.٦
التمويل الممنوح لغايات اجتماعية (مليون و حدة نقدية)	٥٦٣.٦	١١٥١.٧	١١٠٩.٢
نسبة التمويل الاجتماعي إلى إجمالي التمويل	%١٦.٥	%٢٠.٦	%١٦.٦

المصدر : محمد الحسن محمد / دور المصارف الإسلامية في تخفيف حدة الفقر بالإشارة إلى تجربة بعض المصارف السودانية / مجلة المصرفي العدد ٣٤ عام ٢٠٠٤ص ٦

الملحق رقم (٥) يبين تطور نسبة التمويل والاستثمار الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ (مليون وحدة نقدية)

البيان	أرصدة التمويل والاستثمار لدى البنك العربي الإسلامي الدولي	أرصدة التمويل والاستثمار لدى البنك الإسلامي الأردني	مجموع أرصدة التمويل والاستثمار الإسلامي في الأردن	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة أرصدة التمويل والاستثمار الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	٢١٠	٧٥٩	٩٦٩	٨٠٩١	%١١,٩
٢٠٠٥	٢١٢	٨٧٥	١٠٨٧	٨٩٢٥	%١٢,١
٢٠٠٦	٣٢٦	١٠٣١	١٣٧٥	١٠٣٧٩	%١٣,٠
٢٠٠٧	٣٥٤	١٢٢٩	١٥٨٣	١٢٠٥٧	%١٣,١
٢٠٠٨	٥٨١	١٤١٢	١٩٩٣	١٥٠٥٦	%١٣,٢
٢٠٠٩	٩٣١	١٥٥٦	٢٤٨٧	١٦٢٦٦	%١٥,٢

المصدر التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني لعام ٢٠٠٩ من الموقع الالكتروني www.jordanislamicbank.com+ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي من الموقع الالكتروني www.iiabank.com.jo لعام ٢٠٠٩ + ٢٠٠٦ و التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠ ص ٣٠٥

الملحق رقم (٦) يوضح تطور القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (٢٠٠٥_٢٠٠٩)

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
جملة القروض الحسنة الممنوحة من البنك الإسلامي الأردني (مليون دينار)	٦,٧	٧,٣	٨,١	٢١,٨	١٣
عدد المستفيدين (ألف شخص)	١٤,٣	١٥,٥	١٩,١	١٩,٣	٢٣

المصدر : التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني نقلاً عن الموقع الالكتروني للبنكwww.jordanislamicbank.com

الملحق رقم (٧) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا من عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٩ (مليون ل.س)

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مليون (ل.س)	١٠٨٩٠٢٧	١١٥٦٧١٤	١٢١٥٠٨٢	١٢٨٤٠٣٥	١٣٤١٥١٦	١٤٢٢١٧٨
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	%٦.٩	%٦	%٥	%٥.٦	%٤.٤	%٦

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية لعام٢٠١٠

الملحق رقم (٨) التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي في سوريا من عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٩

القطاع (نسب مئوية)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الزراعة	٢٢.٦	٢٢.٩	٢٤	١٩.٦	١٧	١٨.٦
الصناعة والتعدين	٢٧.١	٢٤.٧	٢٣.٧	٢٣.٢	٢٣.٥	٢٢.٥
البناء والتشييد	٣.٧	٤.١	٤.٣	٤	٣.٦	٣.٦
تجارة الجملة والمفرق	١٧.٨	٢٠.٢	١٨.٢	١٩.٤	٢١.٤	٢٠.٦
النقل والمواصلات	١٠.٥	١٠.٨	١١.٢	١١.٨	١١.٨	١٢
المال والتأمين والعقارات	٣.٨	٤.٣	٤.٧	٥.٤	٥.٥	٥.٣
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	٢.٥	٢.٤	٢.٩	٣	٣.٥	٣.٧
الخدمات الحكومية + الهيئات التي لا تهدف للربح	١٢	١٠.٦	١١	١٣.٦	١٣.٧	١٣.٧

المصدر : تم احتساب النسب بناءً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠

الملحق رقم (٩) يبين تطور مؤشرات الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٩)

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(ل .س)	٦٠٧٦٨	٦٣٣١٦	٦٤٩١٩	٦٦٩٧٤	٦٨١٧٨	٧٠٦٦٧
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	%٢.١	%٤	%٢.٥	%٣.١	%١.٩	%٣
الاستهلاك الخاص (مليون ل.س)	٧١٢٤٣٤	٨٠٧٤١٣	٨٣١٦٠٥	٨٣٩٥٩٩	٨٥٨٦٠١	٨٩٧٩٦٤
معدل نمو الاستهلاك الخاص	%١٠.٤٦	%١٣	%٢.٩	%٠.٩٦	%٢.٢	%٤.٥
معدل البطالة	%١٢.٣	%٨	%٨.٣	%٩.٢	%١٠.٩	%٨.٢
معدل التضخم	%٤.٤	%٧.٤	%١٠	%٤.٥	%١٥.٢	%٢.٨

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠

الملحق رقم (١٠) معدلات نمو الاستثمار والادخار في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٩)

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
استثمار القطاع العام	١٣٥٣١٨	١٤٦٦٨٨	١٤٣٧٩١	١٣٦٤٠٠	١١٢٧٣٩	١٤٣٨٢٠
معدل نمو استثمار القطاع العام	% ٧.٣-	%٨	%١.٩-	%٥.١-	%١٧-	%٢٧
استثمار القطاع الخاص	١٢٠٤٤٩	١٤١٥٠٥	١٦٤٨٧٨	١٤٦٦٩٩	١٥٣٧٤٩	١٥٣٢٨٠
معدل نمو استثمار القطاع الخاص	%٤٠.٢	%١٧	%١٦	%١١-	%٤.٨	%٠.٣-
مجمل الاستثمار مليون ل.س	٢٥٥٧٦٧	٢٨٨١٩٣	٣٠٨٦٦٩	٢٨٣٠٩٩	٢٦٦٤٨٨	٢٩٧١٠٠
معدل نمو مجمل الاستثمار	%١٠.٢٧	%١٢	%٧.١	%٨-	%٥.٨-	%١١.٤٨
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٢٢	%٢٥	%٢٥	%٢٢	%١٩	%٢٠
مجمل الادخار مليون ل.س	٢٢٤٢٥٨	٢٦١٣٣٥	٣٣٢٣٤٣	٣٢٧٨٣٢	٢٨٢٥٨٠	٢٦٦٨٧١
معدل نمو الادخار	%٨٤	%١٦	%٢٧	%١-	%٣-	%٠.٥-

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠

الملحق رقم (١١) تطور العمالة في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠٠٩)

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
قوة العمل (ألف نسمة)	٥١٠٦	٥٢٩٢	٥٤٠١	٥٤٤٢	٥٤٤٢
معدل نمو قوة العمل	_	%٣.٦	%٢	%٠.٧	-
المتعطلون (ألف نسمة)	٤١٣	٤٣٢	٤٥٥	٥٩٤	٤٤٣
معدل نمو المتعطلون	_	%٤.٦	%٥.٣	%٣٠	%٢٥-
المشتغلون (ألف نسمة)	٤٦٩٣	٤٨٦٠	٤٩٤٦	٤٨٤٨	٤٩٩٩
معدل نمو المشتغلون	_	%٣.٥	%١.٧	%١.٩-	%٣

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء /المجموعة الإحصائية للأعوام ٢٠٠٦_٢٠٠٧_٢٠٠٨_٢٠٠٩ _٢٠١٠

أما المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥ فلم يتم تفصيل البيانات السابقة فيها بهذا الشكل لذلك لم يتم إدراج بيانات خاصة بعام ٢٠٠٤

الملحق رقم (١٢) يوضح تطور الجهاز المصرفي في سوريا وفروعه

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المصارف العامة	٢٦٦	٢٦٩	٢٧١	٢٧٥	٢٧٧	٢٨٥	٢٩٣
المصارف الخاصة التقليدية	١٠	٢٥	٤٣	٦١	٨٢	١٤٥	١٨٠
المصارف الإسلامية	-	-	-	٥	٨	١٣	٢٨
المجموع	٢٧٦	٢٩٤	٣١٤	٣٤١	٣٦٧	٤٤٣	٥٠١

المصدر : النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠٠٩ ص ٣٦ + النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠١٠ ص ٣٧

الملحق رقم (١٣) يوضح تطور هيكلية الودائع لدى المصارف العامة في سوريا

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ودائع تحت الطلب (مليون ل.س)	٢٧٦٩٢٦	٣٠٢٨٦٢	٢٥٣٩٣٦	٢٧٢٤٤٨	٣٠٣٩٣٧	٣٤٨٧٩١	٤٠٩٧٥٤
نسبة ودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع	%٤٣	%٤٥	%٣٩	%٣٩	%٤٠	%٤٤	%٤٧
ودائع التوفير (مليون ل.س)	٣٠٣٧٢٦	٢٦٥٣٦٨	٢٣٠٣٨١	٢٢١٥٤٦	٢١٤٩٢٨	٢١٧٩٥٠	٢١٩٩٦٩
نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع	%٤٧	%٣٩	%٣٥	%٣٢	%٢٩	%٢٧	%٢٥
ودائع لأجل (مليون ل.س)	١٤٤٦٠	٣٧٣٦٧	٩١٠٩٠	١١٥٩٢٨	١٥٣٠٣٣	١٨٠٨٢٠	٢٠٨٨٥٣
نسبة ودائع لأجل إلى إجمالي الودائع	%٢	%٦	%١٤	%١٧	%٢٠	%٢٣	%٢٤
ودائع بالقطع الأجنبي(مليون ل.س)	٥٤٥٦١	٦٠٠١٠	٧٧٦١٤	٨٣٢١٤	٨٤٠٩٧	٤٩٦٦١	٣٧١٩٢
نسبة ودائع بالقطع الأجنبي إلى إجمالي الودائع	%٨	%١٠	%١٢	%١٢	%١١	%٦	%٤
إجمالي الودائع (مليون ل.س)	٦٤٩٦٧٣	٦٦٥٦٠٧	٦٥٣٠٢١	٦٩٣١٣٦	٧٥٥٩٩٥	٧٩٧٢٢٢	٨٧٥٧٦٨

المصدر : النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠٠٩ ص ١٤ + النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠١٠ ص ١٤

الملحق رقم (١٤) يوضح تطور تسليفات المصارف العامة في سوريا

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القروض والسلف (مليون ل.س)	١٨٩١٨٣	٢٣٥٤٧٩	٢٧٩٦٧٤	٢٩٦٣٢٣	٣٤١٨٢٥	٤٦٧٧١٨	٤٤١٠٦٥
نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسليف	%٥٨	%٥٨	%٦١	%٥٢	%٤٥	%٥٤	%٤٦
الحسابات الجارية (مليون ل.س)	٩٩٣٨٠	١٠٢١٢١	١٤٤٥٨٢	٢٢٨٢٥٩	٣٦٣٩٩٣	٣٤٣٦٠٨	٤٥٨٣٧٥
نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالي التسليف	%٣٠	%٢٥	%٣١	%٤٠	%٤٨	%٤٠	%٤٨
أخرى (مليون ل.س)	٣٧١٢٩	٦٧٠٦٨	٣١٨٥١	٤٠٦٧٧	٣٩٤٠٥	٤٦٢٧٣	٤٦٢٤٩
إجمالي التسليفات (مليون ل.س)	٣٢٥٦٩٢	٤٠٤٦٦٩	٤٥٦١٠٧	٥٦٥٢٥٨	٧٤٥٢٢٤	٨٥٧٥٩٩	٩٤٥٦٨٩
نسبة إجمالي التسليفات إلى إجمالي الودائع	%٥٠	%٦٠	%٦٩	%٨١	%٩٨	%١٠٧	%١٠٧

المصدر : النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠٠٩ ص ٢٦ + النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠١٠ ص ٢٦

الملحق رقم (١٥) يوضح تطور هيكلية الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية في سوريا

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ودائع تحت الطلب (مليون ل.س)	٣٩٥٢	١٤١٩٧	٢٦٧١٧	٥٢١٨٤	٦٤٥٢٦	٨٣٠٩٩	١٠٩٥٥٦
نسبة ودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع	%٢٠	%٢١	%١٨	%٢٣	%٢٤	%٢٤	%٢٥
ودائع التوفير (مليون ل.س)	٢٤٥٣	٦١٦٠	٧٣٠٤	١٢٠٣٨	١١٠٤٧	١٣٦١٤	٢٠١٣٨
نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع	%١٢	%٩	%٥	%٦	%٤	%٤	%٥
ودائع لأجل (مليون ل.س)	٤٠١٩	١٠٧٧٦	٣٢١٠٤	٥٨٥١٥	٨٠١٧٢	١١٦١٦٨	١٦٩٠٢٦
نسبة ودائع لأجل إلى إجمالي الودائع	%٢٠	%١٦	%٢٢	%٢٦	%٣٠	%٣٤	%٣٩
ودائع بالقطع الأجنبي (مليون ل.س)	٩٥٦٤	٣٥٧٤٣	٧٨٨٢٧	١٠١٧٢٨	١١٤٩٥٤	١٢٧٣٦٢	١٣٢٣٤٨
نسبة ودائع بالقطع الأجنبي إلى إجمالي الودائع	%٤٨	%٥٤	%٥٥	%٤٥	%٤٢	%٣٨	%٣١
إجمالي الودائع (مليون ل.س)	١٩٩٨٨	٦٦٨٧٦	١٤٤٩٥٢	٢٢٤٤٦٥	٢٧٠٦٩٩	٣٤٠٢٤٣	٤٣١٠٦٨

المصدر : النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠٠٩ ص ١٦ + النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠١٠ ص١٦

الملحق رقم (١٦) يوضح تطور تسليفات المصارف الخاصة التقليدية في سوريا

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القروض والسلف (مليون ل.س)	١٥٨٧	٧٧٥٥	١٣٠٩٦	٢٤٣٩٩	٥٠٣٠٨	٧٤٣٢٠	١٤٦٠٧٥
نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسليفات	%٣٦	%٤٥	%٣٧	%٣٦	%٤٥	%٤٩	%٦٥
الحسابات الجارية (مليون ل.س)	٢١٠٦	٤٢١٣	١٤٦١٠	٢٦٢٦٠	٣٥١١٥	٤٥١٤٠	٤٥٦٣٢
نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالي التسليفات	%٤٧	%٢٥	%٤١	%٣٩	%٣١	%٣٠	%٢٠
أخرى (مليون ل.س)	٧١٥	٥٠٨٦	٧٧٠٩	١٥٧٨٨	٢٥٤٧٢	٢٩٨٢٥	٣٢٥٩٩
إجمالي التسليفات (مليون ل.س)	٤٤٠٨	١٧٠٥٤	٣٥٤١٥	٦٦٤٤٧	١١٠٨٩٥	١٤٩٢٨٥	٢٢٤٣٠٦
نسبة إجمالي التسليفات إلى إجمالي الودائع	%٢٢	%٢٥	%٢٤	%٢٩	%٤٠	%٤٣	%٥٢

المصدر : النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠٠٩ ص ٢٦ + النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠١٠ ص ٢٦

الملحق رقم (١٧) يوضح توزع تسليفات المصارف المحلية على الأنشطة الاقتصادية في سوريا

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الزراعة	%٢٦	%١٩	%١٧	%١٦	%١١	%١٤	%١٢
الصناعة والتعدين	%٨	%٧	%٨	%٥	%٥	%٧	%٨
الإنشاءات العقارية	%١٤	%١٥	%١٤	%١٤	%١٣	%١٤	%١٥
تجارة الجملة و المفرق	%٤٣	%٤٢	%٤٤	%٤٩	%٥٦	%٥٠	%٤٨
خدمات أخرى	%٩	%١٧	%١٧	%١٦	%١٤	%١٥	%١٧

المصدر : النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠٠٩ ص ٢٦ + النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي لعام ٢٠١٠ ص ٢٦

الملحق رقم (١٨) أسعار الفائدة الحقيقية لدى الجهاز المصرفي في سوريا (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

البيـــــــــــان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل	%١٠.٣٩	%١٠.٣٢	%١٠.٠٤	%٩.٣٦
أسعار الفائدة المطبقة على الودائع لأجل (أكثر من سنة)	%٨.٥٧	%٨.٤٢	%٨.٥٣	%٨.٢٠

المصدر : التطورات النقدية في سوريا لشهر كانون الأول ٢٠٠٩/ نقلاً عن موقع مصرف سوريا المركزي www.banquecentrale.gov.sy

الملحق رقم (١٩) يوضح توزع تسليفات بنك شام الإسلامي على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٨ _٢٠١٠)
ألف ل .س

البيان (ألف ل.س)	الزراعة	التجارة	الصناعة	العقارات	الخدمات
٢٠٠٨	٢٦٢٥	٦٣٨٦٤٥	٤٠٠٧٤٤	٦١٧٣٧	٨٤٩٠١٢
النسبة	%٠.١٣	%٣٣	%٢٠	%٣	%٤٣
٢٠٠٩	٨٠٠١	١٣٥٢٦٢٦	٩٨٤٢٩١	٨٧٩٣٩	١٧٩٢٦٢٢
النسبة	%٠.١٩	%٣٢	%٢٣	%٢	%٤٢
٢٠١٠	٣٩٥٦٥	٣٧٧١٢٩٤	٢٤٦٦٨٧٥	٤٣٩٥٩٦	٢٨٦٨٨٤٥
النسبة	%٠.٤١	%٣٩	%٢٦	%٤	%٣٠

مصدر الأرقام / مصرف سوريا المركزي / زيارة لمفوضية الحكومة لدى المصارف / قسم المصارف الإسلامية

الملحق رقم (٢٠) التوظيف حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لبنك سوريا الدولي الإسلامي مليون ل.س

البيان	الصناعة	التجارة	العقارات	زراعة	خدمات
٢٠١٠	٩١٤٥	١٠٥٥٥	٧٩٢	٤١	١١٦٤١
النسبة	%٢٨	%٣٢	%٣	%٠.١٢	%٣٦
٢٠٠٩	٥٨٦٨	٥٧٩٨	-	٢٩	٥١٦٤
النسبة	%٣٥	%٣٤	-	%٠.١٧	%٣١
٢٠٠٨	٣٢١٩	٥١٠٣	-	١٨	٣٨٦٠
النسبة	%٢٦	%٤٢	-	%٠.١٤	%٣٢

المصدر: التقارير السنوية لبنك سوريا الدولي الإسلامي من الموقع الالكتروني www.siib.sy

الملحق رقم (٢١) يوضح نمو نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص مليون ل.س

البيان	لغاية حزيران ٢٠٠٨	نهاية عام ٢٠٠٨	لغاية حزيران ٢٠٠٩	نهاية عام ٢٠٠٩	لغاية حزيران ٢٠١٠	نهاية عام ٢٠١٠
ودائع المصارف الإسلامية	٢٣٨٥٧	٣٤٦١٨	٤٣٩٧١	٥٦٢٤٣	٦٤٩٣١	٧٨٧٧٠
ودائع القطاع الخاص	٧٢٢٧٢٣	٧٨٧١٤٠	٨٤٦٣٩٠	٩١٥٥٩٠	٩٦٢٣٦٨	١٠٦٥٩٦٧
نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص	%٣.٣	%٤.٣	%٥.١	%٦.١	%٦,٧	%٧,٣

المصدر : تم احتساب الأرقام بناءً على البيانات الواردة في النشرات الربعية لمصرف سوريا المركزي

الملحق رقم (٢٢) يوضح تطور هيكلية الودائع في المصارف الإسلامية

البيان	لغاية حزيران ٢٠٠٨	نهاية عام ٢٠٠٨	لغاية حزيران ٢٠٠٩	نهاية عام ٢٠٠٩	لغاية حزيران ٢٠١٠	نهاية عام ٢٠١٠
نسبة ودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع	%١٤	%١١	%١٣	%١٠	%١٣	%١٦
نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع	%٣٦	%٢٦	%٢٩	%٣١	%٣٠	%٣١
نسبة ودائع لأجل إلى إجمالي الودائع	%٢٥	%٢٨	%٣١	%٣١	%٣٣	%٣٢
ودائع بالقطع الأجنبي إلى إجمالي الودائع	%٢٣	%٣٤	%٢٨	%٢٨	%٢٤	%٢١

المصدر : تم احتساب الأرقام بناءً على البيانات الواردة في النشرات الربعية لمصرف سوريا المركزي

الملحق رقم (٢٣) يوضح تطور نسبة التلسيفات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص (مليون ل.س)

البيان	لغاية حزيران ٢٠٠٨	نهاية عام ٢٠٠٨	لغاية حزيران ٢٠٠٩	نهاية عام ٢٠٠٩	لغاية حزيران ٢٠١٠	نهاية عام ٢٠١٠
إجمالي تسليفات المصارف الإسلامية	٨٧٢٠	١٤١٧٦	١٦٧٨٣	٢١٣٣١	٣٣٨٧١	٤٣٢١٠
إجمالي التسليفات الممنوحة القطاع الخاص	٣٤٤٤٤١	٣٩٠٠٧٠	٤٤١٦٢٧	٥٠٢٩٨٥	٥٥١٤٤١	٦٢٠٨٤٦
نسبة تسليفات المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسليفات الممنوحة القطاع الخاص	%٢.٥	%٣.٦	%٣.٨	%٤.٢	%٦.١	%٦.٩
نسبة إجمالي التسليفات إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الإسلامية	%٣٦	%٤٠	%٣٨	%٣٧	%٥٢	%٥٥

المصدر : تم احتساب الأرقام بناءً على البيانات الواردة في النشرات الربعية لمصرف سوريا المركزي

الملحق رقم (٢٤) يوضح تطور نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموارد في المصارف الإسلامية في سوريا

البيان	لغاية حزيران ٢٠٠٨	نهاية عام ٢٠٠٨	لغاية حزيران ٢٠٠٩	نهاية عام ٢٠٠٩	لغاية حزيران ٢٠١٠	نهاية عام ٢٠١٠
إجمالي الاستثمارات (مليون ل.س)	١٨٤	٢٥٠	٣١٠	٣٤٩	٨٧١	١١٩٥
إجمالي الموارد (مليون ل.س)	٣٤١٨٠	٤٥٧٣٩	٥٨٤١٧	٧١٩٣٧	٨٣٤٨٣	٢٩٤٩٨
نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموارد	%٠.٥٤	%٠.٥٥	%٠.٥٣	%٠.٤٩	%١.٠٤	%٤.٠٥

المصدر : تم احتساب الأرقام بناءً على البيانات الواردة في النشرات الربعية لمصرف سوريا المركزي

المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

- د. أحمد . عثمان بابكر/ تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية / تجربة بعض المصارف السودانية / البنك الإسلامي للتنمية / الطبعة الثانية ٢٠٠٤م
- د.أحمد. يسري.عبد الرحمن / قضايا إسلامية معاصرة في النقود و البنوك والتمويل / الدار الجامعية _ الاسكندرية_ ٢٠٠١م
- د. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم / التنمية وحقوق الإنسان / الكتاب الجامعي الحديث _ الإسكندرية ٢٠٠٦ م
- د.أحمد.عبد الرحمن يسري / الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية و إسلامية/ البنك الإسلامي للتنمية
- د.إرشيد . محمود عبد الكريم / الشامل في عمليات ومعاملات المصارف الإسلامية / دار النفائس _ الأردن_ الطبعة الأولى ٢٠٠١م
- د. الأمين . عبد الوهاب / التنمية الاقتصادية / المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية / دار حافظ للنشر _ جدة_ الطبعة الأولى ٢٠٠٠م
- الأشقر .عمر سليمان / الربا وأثره على المجتمع الإنساني / دار النفائس _عمان _ الطبعة الثالثة ٢٠٠٣ م
- السا اسيدون /النظريات الاقتصادية في التنمية/ ترجمة الدكتور مطانيوس حبيب/ دار الفاضل _ دمشق الطبعة الأولى ١٩٩٧م
- اتحاد المصارف العربية / دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد و الأدوات المالية الحديثة سنة النشر ٢٠٠٥م
- د. براهيمي . عبد الحميد / العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي / مركز دراسات الوحدة العربية / الطبعة الأولى ١٩٩٧م
- بعلبكي . أحمد / موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية / دار الفارابي _ بيروت_ الطبعة الأولى ٢٠٠٧م
- توسان إري ، ميبه داميان / خدعة الديون / ترجمة مختار بن حفصة /دمشق ،دار الطليعة الجديدة الطبعة الأولى ٢٠٠٥م
- د. جمعة. محمد صالح / السياسة النقدية في سوريا و أثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي / دار الرضا للنشر _ دمشق _ الطبعة الأولى٢٠٠٥م

- الجزار. جعفر/ البنوك في العالم وكيف نتعامل معها / دار النفائس_ بيروت _ الطبعة الأولى ١٩٨٤م
- د جوارتيني .جيمس ، استروب ريجارد/ الاقتصاد الكلي الاختيار بين العام والخاص / ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد / دار المريخ للنشر_ الرياض ١٩٩٩م
- د. حمود. سامي حسن أحمد/ تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مكتبة دار التراث _ القاهرة _الطبعة الثالثة ١٩٩١م
- د. الخضيري . محسن أحمد / البنوك الإسلامية / إيتراك للنشر والتوزيع _ القاهرة _ الطبعة الثالثة ١٩٩٩م
- د. خلف. فليح حسن/ البنوك الإسلامية/عالم الكتب الحديث_ الأردن _الطبعة الأولى ٢٠٠٦م
- د.خلف . فليح حسن / الاقتصاد الكلي / عالم الكتب الحديث _ الأردن _ الطبعة الأولى ٢٠٠٧م
- د. دوابه . أشرف محمد / صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية / دار السلام _ القاهرة _ الطبعة الثانية ٢٠٠٦ م
- الديواني . طارق / قضية الفائدة / نقله إلى العربية د. محمد سعيد الدباس / الناشر مؤسسة سهيل الطرابيشي / الرياض _ الطبعة الأولى ٢٠٠٥م
- د.الرفاعي . حسن محمد / مشكلة الفقر في العالم الإسلامي / دار النفائس _ دمشق_ الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م
- د. الروبي . ربيع محمود / بيع المرابحة للواعد الملزم بالشراء و الدور التنموي للمصارف الإسلامية / جامعة أم القرى _ مركز بحوث الدراسات الإسلامية
- د. الزحيلي محمد/ المصارف الإسلامية/ سلسلة دراسات إسلامية / دار المكتبي _ دمشق الطبعة الأولى ١٩٩٧م
- د.زعتري . علاء الدين / الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها / دار الكلم الطيب_ الطبعة الأولى ٢٠٠٢م
- د . زعتري . علاء الدين / المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها / دار غار حراء _ الطبعة الأولى ٢٠٠٦م

- سري. حسن/ الاقتصاد الإسلامي مبادىء وحقائق وأهداف/ مركز الاسكندرية للكتاب ٢٠٠٤م
- د . سانو قطب مصطفى / الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي / دار النفائس _ الأردن _ الطبعة الأولى ٢٠٠٠م
- د سفر اسماعيل ، د . دليلة . عارف / تاريخ ألأفكار الاقتصادية / جامعة دمشق _الطبعة العاشرة ٢٠٠٠م
- د. سفر .أحمد / المصارف الإسلامية العمليات ، المخاطر ، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية / منشورات اتحاد المصارف العربية - لبنان - بيروت ٢٠٠٥ م
- سام ويلسون ، نورد هاوس /علم الاقتصاد _ مكتبة لبنان ناشرون _ الطبعة الأولى٢٠٠٦م
- سولو . روبرت / نظرية النمو / ترجمة ليلى عبود / مركز دراسات الوحدة العربية _ الطبعة الأولى ٢٠٠٣م
- الشرقاوي . عائشة / البنوك الإسلامية ، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق / دار البيضاء _ بيروت ٢٠٠٠م
- د. الشعراوي .عايد فضل / المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العملية _ دار البشائر الإسلامية _بيروت ٢٠١٠م
- شرر . فريدريك / ترجمة :على أبو عمشة /نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي /مكتبة العبيكان _الطبعة الأولى ٢٠٠٢م
- د . الشعار . محمد نضال / أسس العمل المصرفي / بدون دار نشر ٢٠٠٥م
- د.صديقي .محمد نجاة / بحوث في النظام المصرفي الإسلامي /سلسلة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز / المملكة العربية السعودية _ الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م
- الصدر . محمد باقر / اقتصادنا _ مؤسسة دار الكتاب الإسلامي_ الطبعة الرابعة ٢٠٠٨م
- صندوق النقد العربي / أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الأزمة المالية العالمية / الطبعة الأولى ٢٠٠٩م
- د. عبادة . عبد الحليم / مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية / دار النفائس _ الأردن _ الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

- د.العسل . ابراهيم / التنمية في الإسلام (مفاهيم ومناهج وتطبيقات) / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع _ بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦م
- د.عجمية . محمد عبد العزيز - د. الليثي . محمد علي / التنمية الاقتصادية / مفهومها – نظرياتها – سياستها / الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠١م
- د. العلي: صالح حميد/ المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية/ دار اليمامة_ دمشق _ الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م
-
- د. العلي. صالح حميد/ معالم الاقتصاد الإسلامي/ دار اليمامة/ الطبعة الأولى ٢٠٠٦م
- د. العلي : صالح حميد / المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / دار النوادر _ دمشق _ الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م
- د. العلي . صالح حميد / توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي و النظم الاقتصادية المعاصرة / دار اليمامة _ دمشق _ الطبعة الأولى ٢٠٠١ م
- د .العلي : صالح حميد / عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي / دار اليمامة _ دمشق _ الطبعة الأولى ٢٠٠٠م
- د. قلعاوي . غسان / المصارف الإسلامية ضرورة عصرية / دار المكتبي _ دمشق الطبعة الأولى ١٩٩٨م
- د. قنطقجي . سامر مظهر /أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة/ مؤسسة الرسالة / سلسلة فقه المعاملات بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٤م
- د.كنعان .علي / النظام النقدي و المصرفي السوري / دار الرضا للنشر دمشق ٢٠٠٠م
- كاسترو . فيدل / أزمة العالم الاقتصادية و الاجتماعية / دار المستقبل .دمشق الطبعة الأولى ١٩٩٢م
- د. محمد: يوسف كمال/ فقه الاقتصاد النقدي/ دار القلم_ القاهرة_ الطبعة الرابعة ٢٠٠٢م
- د. المصري: رفيق يونس: الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم/ دار القلم_ دمشق_ الطبعة الأولى ٢٠٠٥م
- د. المصري : رفيق يونس / المصارف الإسلامية : دراسة شرعية / دار المكتبي_ دمشق الطبعة الأولى ٢٠٠١م

- د . المصري . رفيق يونس / بحوث اقتصادية / دار المكتبي الطبعة الأولى ١٩٩٩م
- د. المصري . رفيق يونس _ د. الأبرش . محمد رياض / الربا والفائدة / دراسة اقتصادية مقارنة / درا الفكر دمشق الطبعة الثانية ٢٠٠١م
- مايبه .بيير/ النمو الاقتصادي/ ترجمة جان كميد /المطبعة البولسية _ جونييه_ الطبعة الثانية ١٩٧٩ م
- معاد . سهى شوكت / البنوك الإسلامية حول العالم / دار الآفاق الجديدة _ إصدار عام ١٩٩٦م
- مكية . محمود عدنان / الفائدة موقعها بين التشريع والشريعة و تأثيرها في الحياة الاقتصادية بيروت _ الطبعة الأولى٢٠٠٢م
- مجموعة من الباحثين /الأزمة المالية العالمية /أسباب وحلول من منظور إسلامي / مركز النشر العلمي _ جامعة الملك عبد العزيز_ جدة _٢٠٠٩م
- مجموعة من الباحثين / دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية _ كتاب الوقائع – الجزء الأول / تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة / إصدار سنة ٢٠٠٣م
- مجموعة من الباحثين / قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين / التحديات _ الفرص _ الآفاق / الجزء الأول /مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع _ عمان _الطبعة الأولى ٢٠٠٨م
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب /البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب الغربي/ البنك الإسلامي للتنمية / تحرير لقمان محمد مرزوق / الطبعة الثانية ٢٠٠١م
- نايهانز . جورج /تاريخ النظرية النقدية / المكتبة الأكاديمية _ الطبعة الأولى _١٩٩٧م
- د.هاني . حسين بني / حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي / دار الكندي _ الأردن _ الطبعة الأولى ٢٠٠٤م
- د. الهيتي : قيصر عبد الكريم / أساليب الاستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية / دار رسلان _ دمشق _الطبعة الأولى ٢٠٠٦م

ثانياً : كتب متون الحديث

- أبو بكر البهيقي / سنن البهيقي الكبرى / تحقيق محمد عبد القادر عطا / مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٩٩٤ / الجزء السابع
- سنن ابن ماجة / دار الفكر بيروت / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / الجزء الثاني
- صحيح مسلم / دار إحياء التراث العربي / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / الجزء الثالث
- موطأ الإمام مالك / دار إحياء التراث العربي _ مصر / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / الجزء الثاني

ثالثاً : الرسائل و الأبحاث العلمية

- أحمد جميل/ الدور التنموي للبنوك الإسلامية / رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية / جامعة الجزائر السنة الدراسية ٢٠٠٥ _٢٠٠٦ م
- قبلان . حسين علي / دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات / بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بإشراف الدكتور : مصطفى عبد الله الكفري / كلية الاقتصاد . جامعة دمشق ٢٠٠٨ م
- هزي . أسامة عبد الكريم ، الشحادة . إياد عدنان / دراسة ظاهرة المصارف الإسلامية في الجهورية العربية السورية / رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / جزء مكمل لرسالة الماجستير / العام الدراسي ٢٠٠٦م

رابعاً: الكتب باللغة الأجنبية

- Ayub ,muhammad/ Understanding Islamic finance,John Wiley, 2007
- Shapiro, Edward/Macroeconomic Analysis, Thomson Learning
- Chapra, Muhammad Umer / The Islamic Foundation, 223 London RoadL
- Islamic Research And Training Institute / International Economic Relations From Islamic Perspectives / Jeddah 1992

خامساً:المواقع الالكترونية

- الموقع الالكتروني لفقه المعاملات الإسلامية www. Kantakgi . com
- الموقع الالكتروني لجريدة قاسيون www.kassioun.org
- الموقع الالكتروني لمركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية www.cibiafi.org
- الموقع الالكتروني لبنك شام الإسلامي www.chambank.com
- الموقع الالكتروني لبنك سوريا الدولي الإسلامي www.siib.sy
- الموقع الالكتروني لمصرف سوريا المركزي www.banquecentrale.gov.sy
- www. Alqabas.com . kw
- http://iefpedia.com/arab
- www.muslimworldleagwe.org
- www.akhbaralaalam.net
- www.aliqtisadi.com
- www.ibisonline.net
- IFSL .Islamic Finance 2010
- www..islamtoday.net
- www.aliqtisadi.wordpress.com
- www.alrroya.com
- www.55a.net
- www.ibtesama.com

سادساً : الصحف والمجلات

- صحيفة البعث / العدد ١٣٥٩٩
- صحيفة الثورة العدد ١٣٨٥٣+ العدد ١٤٤٢٢
- صحيفة تشرين الاقتصادي _ العدد الثالث + العدد السادس
- مجلة الاقتصاد الإسلامي /بنك دبي الإسلامي / العدد ٣٣٨ مايو ٢٠٠٩ م
- مجلة اتحاد المصارف العربية/ العدد ٣٢٣/ تشرين الأول _ ٢٠٠٧م
- مجلة المال والاقتصاد/ بنك فيصل الإسلامي السوداني/ العدد الحادي عشر ديسمبر ٢٠٠٧ م
- مجلة شؤون خليجية / العدد ٣٧ _٢٠٠٤م
- مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية / المجلد الرابع يونيو ٢٠٠٢م + المجلد السادس العدد الأول ديسمبر ٢٠٠٣ م

- / مجلة الأهرام٨/٨/ ١٩٩٧
- مجلة آفاق اقتصادية / المجلد السابع عشر _ العدد ٦٧_٦٨ لعام ١٩٩٦ م
- مجلة الفكر الإسلامي المعاصر / السنة السادسة عشرة / العدد ٦٢ _ خريف ٢٠١٠م

سابعاً : الندوات و المؤتمرات و أوراق العمل

- د.عزي .فخري حسين / صيغ تمويل التنمية في الإسلام _ البنك الإسلامي للتنمية_ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب _ وقائع ندوة عقدت في الخرطوم عام ١٩٩٣
- عباس. زينب / عيسى. محمد عزام / تجربة سوريا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع دراسة لتجارب الدول المتقدمة / المعهد الوطني للإدارة العامة
- د. عبد العال .عادل حميد يعقوب / هجرة رؤوس الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة (الحالة العربية) / بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي / كلية الشريعة جامعة أم القرى
- العلمي .محمد / الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه / البنك الإسلامي للتنمية / وقائع المؤتمر العالمي للزكاة المنعقد في كوالالمبور عام ١٩٩٠ م
- علي أحمد محمد / دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية / البنك الإسلامي للتنمية / المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب /الطبعة الثالثة ٢٠٠١م
- مراد . محمد جلال / البطالة والسياسات الاقتصادية / جمعية العلوم الاقتصادية
- نصر . ربيع / رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا / جمعية العلوم الاقتصادية_ ندوة الثلاثاء الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣م
- د كنعان .علي / الإصلاح المصرفي في سوريا / جمعية العلوم الاقتصادية _ ندوة الثلاثاء الاقتصادية تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤م
- د.الرباط . عزة / دور مصرف سوريا المركزي في التنسيق مع خطط المنظمات الدولية لتطوير الصيرفة الإسلامية / المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية / دمشق .سوريا
- الدويك . عبد الناصر / تجربة المصارف الإسلامية في سوريا /المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية/دمشق .سوريا

- عفانة . حسام الدين / مرجعية الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية / ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية واقع وتحديات بتاريخ ٦/١٤/ ٢٠١٠ في رام الله

ثامناً: التقارير الدورية والنشرات

- المكتب المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية / أعوام مختلفة
- مصرف سوريا المركزي / النشرات الربعية أعداد مختلفة
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠م
- التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني لعام ٢٠٠٩م من الموقع الالكتروني www.jordanislamicbank.com
- التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي من الموقع الالكتروني www.iiabank.com.jo لعام ٢٠٠٩م+ ٢٠٠٦م
- التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي المصري لعام ٢٠٠٩م نقلاً عن الموقع الالكتروني http://www.faisalbank.com.eg
- البنك الإسلامي للتنمية / التقرير السنوي الثالث و الثلاثون (٢٠٠٧م _ ٢٠٠٨م) من الموقع الاكتروني www.isdb,org
- تقرير القدرة التنافسية للتمويل الإسلامي للعام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ من الموقع الالكتروني http://www.arabianbusiness.com/
- نشرة الغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة /العدد ١٢/ ١٩إبريل ٢٠٠٩ نقلاً عن الموقع الالكتروني http://www.saudichambers.org.sa

تاسعاً: مصادر أخرى

- القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث المصارف الإسلامية في سوريا
- هيئة تخطيط الدولة : الخطة الخمسية العاشرة